زكريا أوزون

جناية سيبويه

الرفض التام لما في النحو من أوهام

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

زكريا أوزون

جناية سيبويه

الرفض التام لما في النحو من أوهام

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

SIBAWAYH'S CRIME
COMPLETE REJECTION OF THE ARABIC GRAMMAR (AL NAHOO)

By

ZAKAREYA OUZON

First Published in July 2002
Copyright © **Riad El-Rayyes Books S.A.R.L.**
BEIRUT - LEBANON
info@elrayyesbooks.com • www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953 21 099 5

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without prior permission in writing of the publishers

الغلاف: تصميم محمد حمادة
الطبعة الأولى: تموز/يوليو ٢٠٠٢

HAMDAN.B
18/07/2009

المحتويات

الإهداء	٩
المقدمة	١١
الفصل الأول: زبدة الكتاب في بدايته	١٣
الفصل الثاني: الكلمات والجمل	٢٤
الفصل الثالث: الاســم	٥٧
الفصل الرابع: الأدوات (الأحرف)	٩١
الفصل الخامس: إعراب الجمل	١١١
الفصل السادس: شواهد وتخريجات نحوية	١١٩
الفصل السابع: بين الماضي والحاضر	١٥٧
الخاتمة	١٦٩
المراجع	١٧٥

الإهداء

إلى كل من يحترم العقل ويقدره...
إلى كل من يحتكم إلى العقل في الحكم على النقل...
إلى كل من أضاء شمعة الإبداع في ظلام التقليد الأعمى والتبعية...
إلى كل من أضاء شمعة الفكر في ظلام القياس والآبائية...
إلى كل من أحب الناس على اختلاف أجناسهم وأديانهم ومعتقداتهم...

إلى هؤلاء أهدي باكورة أعمالي

المقدمة

اللغة هي أداة التفكير وأهم أساليب التواصل بين الناس، وقد شهدت لغات العالم المتداولة اليوم تطوراً في ألفاظها وتراكيبها وقواعدها وتمكّنت بعض اللغات ـ كالإنكليزية مثلاً ـ من غزو معظم الأرض لتصبح لغةً بديلةً لكثير من اللغات السائدة. أما لغتنا العربية المقعدة فبقيت جامدة لا بل تراجعت عالمياً ولم يعد يهتم بها حتى أهلها، والسبب في ذلك يعود ـ برأينا ـ إلى عنصرين أساسيين:

أولهما: علم النحو العربي.
ثانيهما: الاشتقاق اللغوي من جذور الكلمة العربية لاستيعاب المفردات والمصطلحات الجديدة.

وقد قمت بنقد علم النحو معتمداً على تصنيف النحاة نفسه

فبحثت في أنواع الكلمة: الاسم ـ الفعل ـ الحرف.

فتحت عنوان **الاسم**: تمّ البحث في ما يسمونه المرفوعات ـ المنصوبات ـ المجرورات.

وتحت عنوان **الفعل**: تمّ البحث في ما يسمونه الأفعال الماضية والمضارعة وأفعال الأمر والأفعال الناقصة.

وتحت عنوان **الحرف**: تمّ البحث في كثير من الحروف المستخدمة وعلى رأسها أحرف الجر ـ حسب تصنيفهم.

وأظهرت غياب المحاكمة السليمة في قواعد النحو العربي بأسلوب يختلف عن أسلوب القدماء وتراكيبهم ومصطلحاتهم بعد توخي الإيجاز والتبسيط ـ ما أمكن ـ وذلك كي يتمكّن أكبر عدد من القرّاء فهم ما بحثته، كما تمّ استعراض مشكلة الاشتقاق اللغوي بشكل موجز مبسط واقترحت الحلول الممكنة لها ودعمت الأفكار الواردة ببعض الأمثلة من الذكر الحكيم ومن الشعر العربي.

وفي الخاتمة تمّ التأكيد على الغاية الرئيسية والأمل المنشود من الجهد المبذول. أخيراً، فإن هذا الكتاب يمكن أن يكون كتاباً نقدياً وتعليمياً بآن واحد.

والله ولي التوفيق.

زكريا أوزون

الفصل الأول

زبدة الكتاب في بدايته

لا أعلم لماذا كنت أتردد في نقد النحو العربي وينتابني الخوف أحياناً... ألأن السادة العلماء الأفاضل ومن بعدهم النحاة قد ربطوه بالقرآن الكريم؟ فجعلوه كالقرآن لا يحق لأحد نقده أو معارضته، وهذا ما ستتم معالجته في أبحاثنا اللاحقة بعون الله. في البداية يتوجب علينا تعريف القارئ العزيز بعلم النحو العربي، **فهو علم تعرف به حركة الحرف الأخير من الكلمة باختلاف موضعها من الجملة[١] (فتح - كسر - ضم - سكون) ويلحق به المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة[٢] والأفعال الخمسة**. ويشكّل مع علم الصرف قواعد لغتنا العربية. إننا نجد أن كثيراً منا يقرأ النص العربي مراعياً قواعد النحو أولاً ثم المعنى، فهو مهتم بأن يرفع وينصب ويجزم قبل أن يفهم، وهناك من يعود ليقرأ النص قراءة صامتة بعد قراءته الجهرية ليستوعب المعنى تماماً، أي أن الشكل أساس القراءة الصحيحة ثم يأتي بعد ذلك المضمون الذي كثيراً ما نطوعه غصباً عنه ليخضع لقواعد النحو (الشكل). اللغة كائن حي

ومعنى كائن حي أنها تعيش وتموت وتتطور أو تتدهور. والتدهور هو ما حدث للغتنا العربية ـ للأسف ـ. والإنسان هو الذي يحيي اللغة وهو الذي يميتها وليس العكس، والعلاقة بين الاثنين ـ الإنسان واللغة ـ علاقة حية متطورة، فكم من مفردات توقف استعمالها في لغتنا العربية ـ فعل (ألت) مثلاً في القرآن الكريم(٣) ـ وكم من مفردات ولدت وعاشت وترعرعت وهي أكثر من أن تحصى. إن العلاقة الحية بين الإنسان واللغة تستند إلى الفهم والعقل. وعليه، فهي تقوم على العقلانية والمنطق ولا يمكن بدونهما أن تقوم قائمة للغة بين الناس. وقبل الدخول في أبحاث الكتاب سأقوم بطرح الأسئلة التالية على مائدة البحث:

السؤال الأول: هل قواعد اللغة العربية منطقية؟

السؤال الثاني: هل قواعد اللغة العربية عقلانية؟

السؤال الثالث: هل يتقن ناطقو اللغة العربية قواعد لغتهم؟

السؤال الرابع: لماذا أخفق ويخفق الطلاب ـ على اختلاف مستوياتهم العلمية ـ بفهم وتطبيق قواعد النحو العربي؟ علماً أن منهم المتفوق في العلوم الرياضية والفيزيائية والكيميائية، وهي برأينا أصعب من تلك القواعد النحوية.

السؤال الخامس: لماذا نشأت اللهجات العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي ولم تعتمد قواعد اللغة العربية؟

السؤال السادس: هل نجح سيبويه(٤) وأتباعه وكل أهل مدارس

النحو في عقلنة قواعد اللغة العربية؟

السؤال السابع: هل مفردات أجدادنا العرب القدامى كافية؟ وهل استطاع نتاجهم الأدبي ـ الشعر أو النثر ـ أن يعطي صوراً في الوصف تفوق صورنا اليوم؟ وهل يمكن لتلك المفردات أن تستوعب كافة المسميات في أيامنا المعاصرة؟

السؤال الثامن: هل اتّبع القرآن الكريم قواعد اللغة العربية؟ وهو سؤال هامٌ جداً وخطيرٌ جداً وحساسٌ جداً؟

السؤال التاسع: لماذا لم تنتشر لغتنا العربية في أيامنا المعاصرة وتقهقرت لتبقى محصورةً في معظم أهلها فقط؟

وقبل أن أبدأ في البحث سأقوم بالإجابة على الأسئلة السابقة بشكل موجز ودونما إسهاب حيث سترد الإجابات المفصَّلة خلال أبحاث الكتاب اللاحقة:

في الإجابة على السؤالين الأول والثاني سنجد كثيراً من جهابذة علم النحو العربي متوتراً غاضباً قائلاً:
ومتى كانت قواعد لغات العالم أجمع تخضع لعلم المنطق؟

فعندما نقول: **«جاءَ الطالبُ»**.
فالطالبُ (فاعل) مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، وهذا ما جرى عليه أجدادنا وهذه قاعدة لا تحتاج إلى إعمال منطق أو عقل لتناقش أو ترفض، تماماً كما نسأل في اللغة الإنكليزية بزمن الفعل الماضي البسيط فنقول مثلاً:

«هل ذهب أحمد البارحة؟» «Did Ahmad go yesterday?».
وعليه قس.

وهنا أجيب السادة النحاة وعلماء اللغة: صبراً أرجوكم... صبراً، أوسعوا صدوركم وتمهلوا قليلاً وشاركوني ـ لو سمحتم ـ في قراءة كتابي هذا لتعرفوا إذا ما كانت قواعد لغتنا ـ وأكرّر بأني أخصُّ هنا النحو والإعراب ـ معقلنة أو منطقية.. وآمل أن تحكموا عقولكم وضمائركم في نهاية المطاف عند الحكم على ما ذهبت إليه.

وأما **إجابة السؤال الثالث** فإني أجيبكم بكل ثبات ويقين:

لا يتقن العرب ـ عامتهم ـ قواعد لغتهم، ولا تكابروا بالمحسوس.

وجواب **السؤال الرابع** يرتبط بالإجابة على السؤالين الأول والثاني، فقواعد اللغة عندنا ليست منطقية ولا عقلانية وهو ما يسبب ابتعاد الطلاب عنها بمن فيهم المتفوقون.

أما **جواب السؤال الخامس**، فإنه يكمن في عدم استطاعة قواعد اللغة العربية أن تؤدي دورها المطلوب بينما استطاعت لغتنا العريقة والجميلة أن تنتشر لتختلف اللهجات فيها انطلاقاً من مفرداتها الغنية والكثيرة. فمثلاً في سوريا وفي مختلف أرجاء الوطن العربي يمكن لأي فرد عربي أن يفهم الحوار في الأفلام والتمثيليات والبرامج المصرية علماً أنها تتكلم اللهجة المصرية المحكية البعيدة كلياً عما يسمونه اللغة العربية الفصحى (المقعدة) والسبب ببساطة يعود لانتشار موجة الأفلام المصرية القديمة في العالم العربي، حيث ألفت

أذن المواطن العربي سماع لهجتها، ففهمها واستمتع بها. وأذكر هنا أنني كنت في زيارة للقطر الجزائري الشقيق ولم أستطع في اليوم الأول أن أفهم لهجتهم المحلية، لكن بعد مرور أسبوع فقط على زيارتي وبعد أن ألفت أذني سماع لهجتهم تمكّنت من فهم أكثر من ثلاثين بالمائة منها، وسأضرب أمثلة بسيطة أخذت من اللغة العربية الواسعة واستخدمت في مجال مخالف لما اعتاد أن يستخدمه السوريون. مثلاً، يقولون: «**نروح نحوّص**».
والفعل (نروح) يستخدم في سوريا من فعل (راح)، و(نحوص) بمعنى نتجول وهو مأخوذ من الفعل (حاص). ويستخدم أيضاً في لهجتنا السورية فنقول: «**حاج تحوص**». وكذلك يقولون: «**نروح نحوّت**».

وفعل (نحوّت) مأخوذ من الحوت أي نروح لصيد السمك أو (الحوت).

وهكذا نجد أن ما نحتاج إليه هو أن تألفَ الأذن اللهجة وليس أن نتكلم بلغةٍ منمقةٍ مقعدةٍ. وقد يقول أحدهم الآن: هل تريدنا أن نتكلم باللهجة العامية ونترك اللهجة الأم واللغة الأم لغة القرآن الكريم؟ فأقول له:

> مهلاً يا سيدي فأنت قد تركتها في الواقع ـ شئت ذلك أم أبيت ـ والدليل على هذا وجود اللهجات المنتشرة في كافة أرجاء الوطن العربي، وإن حوارك مع أفراد أسرتك أو مع نفسك ـ عندما تخطط وتفكر وتدبر ـ هو بالعامية، حتى أحلامك تراها وتحكيها بالعامية، وما المشكلة إذا تمكّنا من فهم لهجات لغتنا العربية الجميلة واستوعبناها. وهل ألغى رسولنا الكريم محمد (ص) لهجات القبائل عند بعثته؟...

لقد سمح الرسول الكريم بقراءة القرآن الكريم بقراءاتٍ مختلفة، فكان من تيسير الله عز وجل للرسول (ص) أن أمره بأن يقرئ كلَّ قومٍ بلغتهم وما جرت عليهم عادتهم(٥). ووقع اختلاف في القراءات القرآنية ـ وكلها حجة ـ وجميع الاختلافات سمعت من رسول الله (ص) وأداها القرّاء(٦). إنّ القرآن الكريم نزل بلغة قريش حسب قول عثمان(٧) فمن شاء فعليه أن يتعلمها (لهجة قريش) جيداً ولا أظنكم تطلبون من كل مسلم أن يقوم بقراءة القرآن كاملاً وبنفس لهجة قريش ولو طلبنا ذلك لعجز عن الإسلام ـ بشكل مبدئي ـ أهل الباكستان وأفغانستان وإيران ونيجيريا وإندونيسيا والسنغال وأهل تركيا والبلقان، وحتى العرب لأن قراءتهم للقرآن لا تعجب الكثير من القراء الأفاضل، ولعل نسبة النجاح في قراءتهم لا تتجاوز العشرة بالمائة.

نعود لنجيب على **السؤال السادس:**
إنّ سيبويه لم ينجح في عقلنة قواعد اللغة العربية ـ وهو ما سنراه لاحقاً ـ والسبب ببساطة يعود إلى أن سيبويه ـ كونه فارسي الأصل ـ قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت كي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللغة العربية ـ لغة العلم والمعرفة آنذاك ـ لذلك فقد انصبّ اهتمام سيبويه على النقل وعلى حركة أواخر الكلمات. وجاء للأسف ـ من بعده بعض العرب ليعتمدوا تلك القواعد وليعتبروها قواعد لغتهم وقرآنهم، وأخذوا يعملون العقل في إيجاد التخاريج لما يشذ عما جاء به سيبويه، عوضاً عن إعمال العقل في إيجاد البديل النافع، المنطقي، فتأثير الزمن مثلاً عند سيبويه في الأفعال غائب والفعل في الزمن الحاضر سمي بالفعل المضارع لأنه يضارع الاسم في حركاته. وسنبحث في كل ذلك بالتفصيل لاحقاً.

ننتقل الآن إلى الأجابة على **السؤال السابع**، فنقول إن لغة أجدادنا القدامى في الجاهلية والإسلام لم تعط ذلك النتاج الرائع في الشعر أو النثر وإنما كان نتاجاً لا يزيد بأي حال من الأحوال عن نتاجنا المعاصر، إن لم نقل إنه أقلُ منه في جوانبَ كثيرة.

ولنأخذ على سبيل المثال بيتاً لطالما تغنّى به أساتذة اللغة العربية ولطالما عشقه هواة الشعر العربي القديم.

إنه بيتٌ للشاعر الكبير امرئ القيس من قصيدة مطلعها:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبِ ومنزلِ
بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والبيت هو:

مكرِ مفرِ مقبلِ مدبرِ معاً
كجلمود صخرِ حطّه السَّيل من عل

ولا أريد أن أضيِّع الوقت هنا بفرط إعجاب أهل اللغة[٨] بذلك البيت وبالصورة الرائعة التي رسمها شاعرنا الكبير في وصفه لحركة الخيل. فلو أننا رضينا معهم ـ مجاملةً ـ بقبول الشطر الأول من البيت سنجد أن معنى الشطر الثاني قد فرّغ معنى الشطر الأول من محتواه وأوقفه تماماً.

ففي الشطر الأول حركة تقدُّم وتأخُّر ـ كرّ وفرّ ـ إقبال وإدبار ـ أما صورة الشطر الثاني والتي استخدم فيها أداة التشبيه (الكاف) فهي باتجاه واحد فقط، لأن الصخرة لا يمكنها أن تتحرك تحت تأثير وزنها الذاتي وبفعل السيل إلاّ باتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل

فأين منطقية هذا البيت؟ وأين الربط بين الصخرة والحصان؟
... صورةٌ لا أرى فيها جمالاً وهي الأجمل عند أهل اللغة.

ولنأخذ بيتاً ثانياً من القصيدة السابقة نفسها وهو:

وقـد أغـتـدي والـطـيـر في وكـنـاتـهـا
بمـنـجـردٍ قـيـد الأوابـد هـيـكـل

يركب حصانه باكراً والطيور نائمة في أعشاشها!!... ما الممتع في هذا البيت وما هو الجميل فيه؟ وأين هي التشابيه البليغة والصور الرائعة التي إذا قلت إني لا أفهمها بسبب غرابة ألفاظها وحوشية كلماتها وليس بسبب عمقها وقوتها هاجمني أهل اللغة وقالوا:

اذهب وتعلّم... فكم هي جميلةٌ لغتنا وكم هو جميلٌ وبليغٌ شعرنا القديم!.

ثم لنأخذ بيتاً تصويرياً آخر وهو:

لـه أيـطـلا ظـبـي وسـاقـا نـعـامـةٍ
وإرخـاء سـرحـان وتـقـريـب تـتـفـل

فإذا نجح القارئ في فك رموز ومعاني تلك المفردات والكلمات وجد نفسه أمام صورة رائعة من صور أفلام الكارتون في أيامنا هذه والتي يمكن للكومبيوتر[٩] أن يرسمها لنا لإمتاع أطفالنا بها.

تخيّل حصاناً له خاصرتا غزالٍ وساقا نعامةٍ وجري الذئب أو الثعلب (جامع الأوصاف) ولعل في فيلم «حرب النجوم» ما يوضح الفكرة التي نحاول شرحها[١٠].

وهنا نجد من يقول: هل تريد أن تمنع التشابيه والصور أيضاً؟

فأجيب: لا يا سيدي لكن تلك الصور والتشابيه بالية قديمة وساذجة فلا تعطوها أكثر من حقها ولا تبخسونا في أيامنا هذه حقوقنا وقدراتنا على النتاج والإبداع الأدبي.
وهناك من يصيح:

ألم تجد أبياتاً لتستشهد بها في التشابيه والصور والبلاغة والاستعارة غير هذه؟ أين ابن زيدون والفرزدق وجرير والمتنبي وغيرهم من العظماء؟ أين نحن وأنت منهم؟ فأجيب: أنا لا أبخس حق أحد من شعرائنا وأدبائنا العظماء القدامى لكني لا أرى في عطائهم ونتاجهم الأدبي ما هو أفضل من نتاجنا اليوم فكم هو جميلٌ بيت الشاعر الكبير ابن زيدون عندما يقول واصفاً تعاطف الطبيعة مع حبه وعشقه لمحبوبته ولادة:

وللنسيم اعتلالٌ في أصائله
كأنه رقّ لي فاعتلّ إشفاقاً

إلاّ أني لا أرى ذلك البيت أجمل مما ذهب إليه شاعرنا الكبير الراحل نزار قباني عندما يقول:

حتى فساتيني التي أهملتها
فرحت به رقصت على قدميه
سامحته وسألت عن أخباره
وبكيت ساعات على كتفيه

فإذا كان النسيم قد تعاطف مع العاشق ابن زيدون فإن الفساتين قد فرحت برجوع المحبوب عند نزار قباني.

ختاماً لا أريد أن أستفيض في ذلك البحث الذي قد يتطلب ويحتاج إلى الكثير من الإسهاب والشرح ونكون بذلك قد خرجنا عن موضوع كتابنا المنشود. ولكني أردت أن أؤكد فقط أننا عظماء في العطاء الأدبي اليوم مثلهم في الماضي ـ إن لم يكن أفضل منهم ـ خاصة بعد أن تغيرت المعطيات لدينا واختلفت أرضيتنا الفكرية والعلمية والثقافية. وإني أعد القارئ الكريم القيام ـ في كتابٍ لاحقٍ إن شاء الله ـ بمحاولةٍ أظهر فيها مزايا الأدب العربي الحديث (المعاصر) مقارنةً بما جعلوه مقدساً يفوق الوصف ويفوق البيان.

وقبل أن أنهي الإجابة على سؤالي السابع لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن لغتنا العربية القديمة (لغة قريش) لا يمكنها أن تستوعب المفردات ـ العلمية منها خاصة ـ التي ظهرت في أيامنا المعاصرة وسيتم بحث ذلك بالتفصيل في كتابنا لاحقاً.

تعتبر الإجابة على **السؤال الثامن**(١١) من أهم النقاط العالقة والتي يحتاج حلّها إلى جرأة وواقعية، فالقرآن الكريم نزل باللغة العربية ـ لساناً عربياً ـ وبلهجة قريش كما رأينا، وخاطب العرب والناس كافة إلاّ أنه لم يخضع لقواعد سيبويه وغيره... كيف ذلك والقرآن الكريم كلام الخالق، والقواعد من نتاج المخلوق؟ وهل يقيد المخلوق كلام الخالق؟ لقد ادّعى النُحاة أنّ مرجعية النحو هي القرآن الكريم وأن النحو غايته فهم القرآن الكريم وأنك لن تفهم القرآن الكريم بدونه، إلاّ أننا نرى غير ذلك، وسأقوم في كتابي هذا بإظهار كثير من مخالفات القرآن الكريم لقواعد اللغة العربية السيبويهية والتي ـ للأسف ـ قام كثيرٌ من النُحاة بإيجاد تخريجات لها غالباً ما تكون مضحكة كما سنرى. وهنا ينبغي لفت النظر إلى أن القرآن الكريم معرب ـ في علم النحو ـ بشكلٍ كاملٍ في كثير من كتب

اللغة إلاّ أنه غير مفسّر بشكلٍ متطابقٍ ومطلق عند أهل الفقه وعلماء الإسلام كافة أي أنّ الإعرابَ لا يكفي ولن يغني عن الفهم التام للنص، فمثلاً في الآية التالية من الذكر الحكيم: ﴿**ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا....**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٨٢)

يعرب النحاة «**ما**» بعد (إذا) زائدة، ولهم قاعدة في ذلك... ألا أدلك على شيء فيه فائدة: (ما) بعد (إذا) زائدة[١٢]، إذاً نحوياً يمكن إسقاط «**ما**» بعد (إذا) في قوله تعالى فهي زائدة[١٣]، لكن حاشى لله أن يكون في كلامه زيادة أو حشو فهو الحق وكلماته الحق.

أخيراً نجيب على **السؤال التاسع** والأخير:
إنّ لغتنا العربية لم تنتشر في أيامنا المعاصرة في مختلف أرجاء المعمورة ــ بل تناقص انتشارها بين أهلها ــ والأمر في ذلك يعود إلى سببين رئيسيين:

أولهما: التخلف العلمي والفكري والاقتصادي الذي يعيش فيه مجتمعنا العربي والذي له دور لا يمكن إهماله في انتشار لغتنا العربية.
وثانيهما: تعقيد قواعد لغتنا وجهل القائمين عليها بدءاً من المناهج المدرسية المنقولة وانتهاءً بالفرحة الغامرة التي تنتابهم عندما يقال إن لغتنا صعبةٌ ومعقدةٌ.

بعد تلك المقدمة التي توخيت فيها التبسيط والإيجاز ــ ما أمكن ــ أطلب من القارئ العزيز أن يتهيأ للدخول إلى أبحاث الكتاب التي أرجو أن أكون قد وفقت بمحاولة تبسيطها، فأنا لا أدّعي العصمة ولكني أبغضُ التقليد والنقل دون إعمال العقل.

الهوامش:

(١) هناك تعاريف كثيرة لعلم النحو عمدنا إلى أبسطها، مع الإشارة إلى أن النحو اصطلاحاً هو علم قواعد الكلام.

(٢) في الحقيقة هي ستة وليست خمسة.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٤ من القرآن الكريم ﴿لا يلتكم أعمالكم شيئاً﴾.

(٤) سيبويه، من مؤسسي قواعد اللغة العربية وعندما يذكر اسمه فإننا نعني مدرسته وأتباعه.

(٥) **تأويل شكل القرآن**، ابن قتيبه، ص٣٠.

(٦) **قضايا نحوية وصرفية** للدكتور ناصر حسين علي (٤١).

(٧) القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن** (ج١، ص٤٤) ويريد معظمه.

(٨) من يتفهم ويعشق اللغة العربية وقواعدها ـ وليس العوام.

(٩) الكومبيوتر هي التسمية الصحيحة لما يسمونه اليوم الحاسوب.

(١٠) فيلم سينمائي «Star War» يعتبر قمة ما توصلت إليه تكنولوجيا السينما المعاصرة في إظهار المخلوقات الغريبة.

(١١) سيتم بحث ذلك السؤال بشكل مفصل بعد استعراض الشواهد القرآنية في نهاية الكتاب.

(١٢) هناك روايات مختلفة لتلك الفائدة والقاعدة.

(١٣) سنبحث لاحقاً في كتابنا «ما» الزائدة في الذكر الحكيم.

الكلمات والجمل

الكلمة[1]:

تقسم الكلمة عند أهل اللغة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف[2]. وهنا علينا أن نصوّب قبل الدخول في التفاصيل بأن مصطلح الحرف ـ وهو عندهم كلمة لا يظهر معناها إلاّ إذا اقترنت بغيرها ـ يجب أن يستبدل بأداة حتماً. فمثلاً «**عن**» مؤلفة من حرفين وليست حرفاً واحداً، و«**إلى**» مؤلفة من ثلاثة أحرف... وهكذا... وعليه يجب أن يصحّح هذا النوع بالقول «**أداة**» عوضاً عن «**الحرف**» وذلك كي يتم التطابق بين الدال والمدلول. نعود الآن إلى التقسيم الأساسي الذي انطلق منه أهل اللغة ونعلنُ موافقتنا المحدودة على ذلك التقسيم المبدئي الذي ينسجم تقريباً مع كافة تقسيمات الكلامِ في لغات أهل الأرض الرئيسية. لننتقل بعد ذلك إلى ما تشكله الكلمات عند اجتماعها مع بعضها معطيةً ما يسمى بالجمل، وهي عند أهل اللغة نوعان.

أنواع الجمل

أولاً: الجملة الاسمية.
ثانياً: الجملة الفعلية.

وهنا سنحط الرحال قليلاً مع هذا التقسيم الذي كاد أن ينفرد به أهل اللغة العربية حيث اعتبروه إنجازاً عظيماً امتاز عن كثير من لغات العالم.

أولاً: الجملة الاسمية:

وهي كلمات مؤلفة من أسماء تجتمع لتعطي معنى صحيحاً مفيداً[٣]. وقبل أن أدخل في تفاصيل ما يسمى بالجملة الاسمية أريد أن أوضح أمراً هاماً حولها، وسأضرب لذلك المثال التالي:

«الطفلُ سعيدٌ».

هذه جملة اسمية استوفت شروطها عند أهل اللغة. **فالطفل** ـ اسم معرفة ابتدأنا به الكلام ـ مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، **وسعيد** ـ اسم أخبرنا عن المبتدأ ـ خبر مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره.

لكننا نلاحظ أن العبارة السابقة تفيد الديمومة والثبات ويغيب فيها تأثير الزمن ودوره[٤] بمعنى أنّ الطفل كان سعيداً وهو سعيدٌ الآن وسيبقى سعيداً في المستقبل، وهذا لا ينطبق على صفات البشر، لذا فإن مصطلح الجملة الاسمية ـ إن صحّ ـ لا يصلح إلاّ في المعتقدات والحقائق العلمية الثابتة فقط كقولنا **«الأرض كروية»**، فهذه العبارة تشكّل حقيقةً علميةً ثابتةً الآن ومستمرةً مع تبدّل الزمن. كذلك عندما نقول: «الله عظيم» فإن تلك العبارة تتسم بصفة الثبات والديمومة مع مرور الزمن ـ لمن يقرّ بوجود الله ونحن

منهم ـــ. فالله كان عظيماً وهو عظيمٌ وسيبقى عظيماً إلى الأبد. أما أن نقول: «**زيدٌ قويٌّ**» فهذا كما رأينا لا يشكّل تركيباً صحيحاً لأنّ تأثير الزمن فيه غائب ولا تنطبق صفة الثبات والديمومة على الإنسان، فزيدٌ قويٌّ الآن ولكنه كان ضعيفاً عندما كان رضيعاً ولن يحتفظ بكامل قوته عند الكبر.

وعليه، فمصطلح الجملة الاسمية من حيث الدلالة والمعنى يحتاج إلى إعادة نظر، كما أن تركيب ما يسمّى «الجملة الاسمية» يحتاج أيضاً إلى إعادة النظر فيه، فالجملة الاسمية عند أهل اللغة تتألف ـ كما نعلم ـ من المبتدأ والخبر، وأعترف هنا بأني بعد بحثٍ طويلٍ في قضايا المبتدأ والخبر أدركت معنى قول شاعرنا الكبير الراحل نزار قباني:

«سأهرب من لعنة المبتدأ والخبر».

إنها لعنةٌ فعلاً، وسأقوم في البحث فيها مع معظم تخاريجها. ونضرب لذلك الأمثلة التالية:

المثال الأول:

«خالدٌ قائدٌ بطلٌ (لا يهاب الأعداء)».

هذه كما نرى جملة اسمية استوفت الشروط عند أهل اللغة، وإعراب مفرداتها على النحو التالي:

خالد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.
قائد: خبر أول مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.
بطل: خبر ثان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره..
أما جملة (**لا يهاب الأعداء**) فهي جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث[٥].

وعليه، فإننا نرى أن المبدأ الواحد في تلك الجملة قد أخذ ثلاثة أخبار. وهنا نتساءل كيف يتعدد الخبر؟ فقد أخبرنا عن المبتدأ (خالد) بقائد، والاسم بعده فقد وظيفته فلم يعد يخبر عن المبتدأ لأنّ الاسم قبله قد سبقه وقام بالمهمة، وهكذا فإننا نرى أن قبول مبتدأ متعدّد الخبر يساهم مع غيره في خلق أم المشاكل في أدبنا العربي ـ وبالتالي عقلنا العربي ـ وهي مشكلة الترادف في المفردات والألفاظ.

المثال الثاني:

«المدينة شوارعها نظيفة».

وهي كذلك جملة اسمية استوفت شروطها عند أهل اللغة وإعراب مفرداتها على الشكل التالي:

المدينة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.
شوارعها: شوارع مبتدأ ثان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة.
نظيفة: خبر (شوارع) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره وجملة (شوارعها نظيفة) جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ الأول (المدينة).

وفي تلك الجملة نرى أن هناك مبتدأين، فالمدينة مبتدأ ـ آمنّا وصدقنا ـ أما (شوارعها) فهي مبتدأ ثان؟! ما دمنا قد بدأنا ما يسمى (الجملة الاسمية) باسم واصطلحنا على أن يكون ذلك الاسم في البداية مبتدأ فكيف يكون الاسم بعده مبتدأً ثانياً؟ وكيف نسمح لأنفسنا أن نسميه مبتدأ ولم نبدأ به؟!

ما هذه التخريجة الغريبة؟! والأغرب من ذلك أن الجملة الاسمية (شوارعها نظيفة) في محل رفع خبر للمبتدأ الأول فكيف يتم التأويل هنا؟! هل نؤوّل الأسماء بالأسماء والأشياء بالأشياء ونغرب المعاني عن حقيقتها؟ وما الغاية من ذلك؟ ما هي الفائدة؟ ولماذا المبتدأ اسم مثلاً وليس فعلاً؟ وماذا سيكون الفرق؟ أمور لا يصح المنطق إلا برفضها من أساسها أصلاً.

المثال الثالث:

«الطفلُ في المنزلِ».

هذه أيضاً جملة اسمية استوفت شروطها عند أهل اللغة وإعراب مفرداتها على الشكل التالي:

الطفل: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.
في المنزل: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره (كائن).

وهنا يطرح السؤال التالي:

لماذا لا يكون الجار والمجرور متعلقين ـ وهو أمر سيتم بحثه لاحقاً ـ بخبر محذوف تقديره مسجون مثلاً أو حزين أو سعيد في البيت أو غير ذلك من التأويلات التي تبقى احتمالاتها قائمة مثل كائن أو موجود ـ مع الإشارة إلى الفرق الكبير بين معنى كلمة **(كائن)** ومعنى كلمة **(موجود)** الذي يتساوى في مدرسة الترادف عند النحاة ـ لن أدخل في شرح تفاصيلها الآن ـ. ولا بد هنا من أن نذكر حالات تقديم الخبر على المبتدأ.. نعم يتقدم الخبر على المبتدأ ليصبح الخبر في البداية والمبتدأ في النهاية[٦] فعندما رصد سيبويه

وأتباعه كلام العرب كقولهم «**في القوم عالمٌ**» وجدوا «**عالمٌ**» مرفوعة فلم يكن لهم خيار واعتبروها مبتدأ ولكنه مؤخر، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم، وهكذا تتوالى التخريجات التي تعتمد الحركة الأخيرة للكلمة لا المعنى وتعتمد الوهم لا الحقيقة.

بعد هذا الاستعراض السريع للجملة الاسمية نرى أنها ليست سوى تعقيدٍ لبسيط وتغريبٍ لواضح وتأويلٍ لصريح لسنا بحاجة إليه.

أخيراً وللأمانة العلمية نلفت النظر إلى أن بعض النُحاة يعتبرون الأداة (ماذا) جملة اسمية كاملة فيقولون في إعراب ماذا:

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.
ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع خبر. (وهناك من يقول بأن أصلها (هذا) وأسقطت الهاء منها)... تأمل عزيزي القارئ تلك البلاغة وتأمل الجملة التامة التي استوفت شروط المبتدأ والخبر وتأمل المدلول العميق الذي يفهمه السامع عندما يقال له: ماذا أو ما هذا!.

الأفعال الناقصة[٧]

وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها وتشمل كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وسميت ناقصة لأنه لا تتم الجملة معها إلاّ بمرفوع ومنصوب.

وفي التسمية أمرٌ غريبٌ فعلاً يبينه المثال «**نام زيد**» ففعل نام هنا تام

ـ في حين أن فعل أمسى في المثال «**أمسى زيد**» ناقص ـ.

وهناك جمل فيها أفعال تامة لا تتم إلا بمرفوع (فاعل) ومنصوب (مفعول به) مثل «**قال أحمدُ الصدقَ**» أو «**سمع أحمدُ الحقَ**». وهكذا نرى أن في تلك التسميات أموراً لا يمكن قبولها من منطلقها في الأصل. كما أننا نجد أن القرآن الكريم قد خالف ذلك صراحة ـ مفهوم الفعل الناقص ـ حيث يقول عز وجل: ﴿**سبحان الله حين تمسون وحين تصبحون**﴾ (سورة الروم، الآية: ١٧).

فعل (**تمسون**) وفعل (**تصبحون**) تامان حتماً (وهما من أخوات كان: أمسى ـ أصبح). وكذلك قوله تعالى: ﴿.... **خالدين فيها ما دامت السموات والأرض**﴾ (سورة هود، الآية: ١٠٧).

ما دامت: فعل تام أيضاً (وهو من أخوات كان).
ثم نأتي إلى الزعيمة **كان** التي لا أدري لماذا لا تملك آباء أو أجداداً وإنما لها أخوات فنجد أن الله عز وجل يقول: ﴿**وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٨٠).

كان هنا تامة **وذو**: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة حسب أهل اللغة.

بعد ذلك الاستعراض السريع من كتاب الله عز وجل ـ خير الكلام وأحسنه ـ هل لنا أن نعرف الفرق بين الفعل التام والناقص؟. وهنا قد نجد من يقول: مهلاً فهذا شذوذ ولكل قاعدة شذوذها، وأنا أقول له: هذا خروجٌ صريحٌ يا سيدي وليس شذوذاً ـ شئت أم أبيت ـ وإنه ليستوي عندي إذا قلت:

كان **أحمدُ فائزاً**
أو قلت: **كان أحمدَ فائزٌ**
أو قلت: **كان أحمدُ فائزٍ**
أو قلت: **كان أحمدْ فائزْ**

فالمطلوب والمدلول وصل إلى العقل ولا حاجة بي إلى رفعٍ أو نصب أو جر الأسماء لأفهم ما أريد، وهو ما يحدث فعلاً في حوارنا اليومي باللهجة العامية.

أخيراً، لا بد من أن نذكر هنا أن «**كان**» يمكن أن تكون زائدة. نعم زائدة، لا تامة ولا ناقصة بل زائدة ومثال ذلك قولك: «**ما كان أجمل الربيع!**».

كان هنا تعرب زائدة، فتأمل عزيزي القارئ ذلك ولاحظ غياب مفهوم الزمن في قواعد النحو عندنا.

الأحرف المشبّهة بالفعل

وهي أدوات تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها، وتشمل إن وأخواتها وهنا نعترض ـ كما رأينا ـ على التسمية أصلاً فـ «**إن**» ليست حرفاً أصلاً بل ثلاثة أحرف و «**لكنّ**» أربعة أحرف... وهكذا... فهي كما ذكرنا سابقاً أدوات. ولكن كيف تشبه بالفعل؟ كيف يمكن لأداة أن تشبه أو أن تنوب أو أن تصبح فعلاً؟

هنا نعود لنرى كيف أنّ حركة نهاية الكلمات هي التي كانت تحكم سيبويه وغيره من المقلِّدين ـ وليس المفهوم الصحيح

والمنطقي ـ. فـ(إنّ) تشبه الفعل لأنها نصبت الاسم بعدها، تماماً كما يفعل الفعل المتعدي الذي ينصب المفعول به (الاسم) بعده، لذلك جعلوا إنّ وأخواتها أحرفاً مشبهة بالفعل، وشتان بين أداة لا معنى لها بمفردها وبين فعل يدل على حدث معين في زمن معين.

إنه لا يمكننا أن نقارن الأدوات المشبّهة بالفعل ـ حسب رأيهم ـ بالأفعال لأنها تخلو من مفهوم الحركة والزمن فيها، من هنا علينا أن لا نلوم الطالب ودارس قواعد النحو إذا كان ضعيفاً في فهمه للأمور النحوية لأنها في أصلها لا تستند إلى منطق سوي سليم، والمضحك أن «**إن**» إذا كانت مخففة(٨) بطل عملها وأصبحت حرف نفي لا محل لها من الإعراب كما في قوله تعالى: ﴿**وإنْ كل لما جميع لدينا محضرون**﴾ (سورة يس، الآية: ٣٢).

فإنْ هنا ليست حرفاً مشبهاً بالفعل، ولكنها (إن المخففة) تصحو من جديد وتعمل عمل إنَّ المشددة. كما في قوله تعالى: ﴿**علم أنْ سيكون منكم مرضى**﴾ (سورة المزمل، الآية: ٢٠).

تأمل الإعراب هنا:
أن: حرف مشبّه بالفعل واسمها ضمير الشأن محذوف **تقديره أنه**، وجملة «**سيكون منكم مرضى**» في محل رفع خبر أن.

تأمل الفرق بين الآية الكريمة وبين وهم النحاة فهل تستوي العبارة «علم أنه سيكون منكم مرضى» عند الله عز وجل مع الآية الكرِيمة السابقة؟! أرجوكم أيها النُحاة كفاكم تخريجات محرجة وحكّموا العقل لتصلوا بقواعد لغتكم إلى بر السلام والأمان. أخيراً إذا دخلت (**ما**) على إنّ وأخواتها كفتها عن العمل ـ باستثناء ليت ـ وهنا

نسأل: ما هذا الإنجاز العظيم؟! وما يهمنا إذا كفّت أو لم تكف؟ ولماذا لا نعترف بأنّ (إنما) مستقلة عن إن ولا علاقة للكف والمكفوف هنا، ألأن الاسم جاء بعدها مرفوعاً؟. وماذا لو قلنا: «إنما الأعمالَ بالنيات» عوضاً عن «إنما الأعمالُ بالنيات»... وما الفرق بين المعنيين؟

وهناك مواضيع كثيرة غريبة وعجيبة لفتح أو كسر همزة (إن) لن أدخل فيها لأنها في أحسن أحوالها لا تسمِن ولا تغني من جوع.

وفي ختام الحديث عن الأحرف المشبهة بالفعل، فإنه يحضرني هنا تشبيه آخر أكثر غرابة من الحرف المشبه بالفعل، فكلمة «**خلا**» مثلاً يمكن أن تكون حرف جر (أداة جر) أو فعلاً ماضياً. هنا أصبح التجاوز أضخم وأعظم فمن أداة الجر إلى الفعل مباشرة كما في المثالين التاليين:

«جاء الطلاب خلا طالب».

خلا: حرف (أداة جر).

«ألا كل شيء ما خلا الله باطل».

خلا: فعل ماض.

فتأمل عزيزي القارئ دقة السّادة النُحاة في المساواة بين الأداة والفعل.

ثانياً: الجملة الفعلية:

وتتألف عند أهل اللغة من: أ ـ الفعل ب ـ الفاعل.

٢ ـ أ ـ الفعل:

هو كلمة تدل على وقوع حدث معين في زمن معين وتقسم الأفعال

عند أهل اللغة حسب ما يلي:

١ ـ حسب زمن وقوعها: ماض ـ مضارع ـ أمر[٩].
٢ ـ حسب اكتمالها: تامة ـ ناقصة.
٣ ـ حسب مفعولها: لازمة ـ متعدية.
٤ ـ حسب حروفها: مجردة ـ مزيدة.
٥ ـ حسب صرفها: جامدة ـ متصرفة.
٦ ـ حسب صحتها: صحيحة ـ معتلة.
٧ ـ حسب فاعلها: مبنية للمعلوم ـ مبنية للمجهول.
٨ ـ حسب إعرابها: مبنية ـ معربة.

وسنبحث في أقسام الأفعال السابقة بشكل مفصل:

٢ ـ أ ـ ١ ـ الأفعال حسب زمن وقوعها:

وهي كما نعلم ـ ماض، مضارع وأمر. وهنا يتّضح من تسمية هذه الأنواع أن مفهوم تأثير الزمن وهو أهم ما يميز الاسم عن الفعل غائب عند السادة النحاة، فالفعل المضارع هو حدث (فعل) يحدث في الزمن الحاضر وقد سمّوه مضارعاً لأنه يضارع الاسم في حركاته فهو مرفوع مرة ومنصوب مرة ومجزوم أخرى، وعليه فالتسمية تتجاهل الزمن لذلك نجد أن أول سؤال يسأله التلميذ أو الطالب: ما معنى فعل مضارع؟ فنقول له هو فعل يحدث في الزمن الحاضر، وهنا يصبح أقرب إلى الذهن، ومع ذلك فالسادة النحاة لم يغيروا قرآن سيبويه وأتباعه ليقولوا فعلاً حاضراً عوضاً عن فعل مضارع، والمشكلة ليست في التسمية ـ بالرغم من أهميتها ـ إنما هي في حقيقة غياب الزمن عن قواعد اللغة.

إنّ التقسيم الثلاثي لزمن الأفعال السابقة: ماض[١٠] ـ مضارع ـ أمر، هو تقسيم غير موفّق أصلاً وهو في حقيقة الأمر يعتمد على زمنين اثنين فقط هما الماضي والحاضر إذ لا يمكن أن يكون لفعل الأمر زمن على الإطلاق لأنك لا تأمر في الماضي ولا تأمر في المستقبل، وعليه فإن فعل الأمر يندرج تحت زمن الحاضر في الطلب وإمكانية التحقّق في المستقبل[١١].

والحقيقة أنّ قضية الزمن في أفعال اللغة العربية هي قضية معقّدة ولم يوفق أهل اللغة إطلاقاً في حلّها وتصنيفها، وكل ذلك بحضور النقل وغياب العقل.

وإننا نجد أزمنة الأفعال في بقية اللغات العالمية ـ ولتكن الإنكليزية مثلاً ـ أوضح وأدق منها في اللغة العربية[١٢].

نأمل الآن أن لا ينفعل أحدهم ويقول: اسمعوا إنّ اللغة الإنكليزية هي أدق وأوضح من لغتنا العربية، لغة القرآن الكريم، وهنا أقول له: عد واقرأ الفقرة ثانية وفرّق بين اللغة وقواعدها وزمن أفعالها.

٢ ـ أ ـ ٢ ـ حسب اكتمالها:
فالأفعال عند أهل اللغة تامة أو ناقصة وقد تمّ ذكر ذلك بالتفصيل عند بحث مفهوم الفعل الناقص (كان وأخواتها ـ كاد وأخواتها).

٢ ـ أ ـ ٣ ـ حسب مفعولها:
وهي عند أهل اللغة لازمة أو متعدية.

الأفعال اللازمة: لا تأخذ مفعولاً به وتكتفي بفاعلها فقط.

الأفعال المتعدية: تأخذ مفعولاً به أو أكثر إضافة لفاعلها.

ولن أدخل في تفاصيل أنواع الأفعال المتعدية كالعطاء والمنح والظن وغيرها، ولكن أريد أن ألفت النظر هنا إلى أنه تمّ تحديد المفعول به بناءً على حركة آخر الكلمة (النصب بالفتحة أو ما ينوب عنها) ولم يتم تحديد المفعول به حسب علاقته بالفعل وبوقوع الأخير عليه. فالفعل «**جلس**» مثلاً هو فعل لازم لأنه لم يأخذ مفعولاً به (اسماً منصوباً) وهذا خطأ كبير نبينه في المثال التالي:

«جلس أحمد على السرير».

نلاحظ أن فعل الجلوس قد تمّ من قبل الفاعل أحمد وقد وقع على السرير، وعليه **فالسرير** هو ما تمّ وقوع الفعل عليه فهو مفعول به وإن كان مجروراً، كذلك عندما نقول:

«نام الطفل في السرير».

فإنّ فعل النوم وقع في السرير لا في مكان غيره. وهنا نجد أن النُحاة جاؤوا بتعليق الجار والمجرور فقالوا الجار والمجرور متعلقان بالفعل جلس (في المثال الأول) أو نام (في المثال الثاني) وهذا كلام لا معنى له ولا يوجد له أي مدلول في الذهن. وعليه، فإنه كما نرى لا يوجد ما يسمى بالفعل اللازم وإن لم يقم بنصب الاسم بعده. أما ما يسمونه الأفعال المتعدية لمفعولين فإنه لا يمكن أن يقع الفعل على أكثر من واحد أي أنه لا يمكن للفعل أن يأخذ أكثر من مفعول به واحد.

وتلك الأسماء المنصوبة التي سميت مفعولاً به ثانياً (أصلها مبتدأ وخبراً وغيرها) أو ثالثاً هي ضرب من التخريجات لحركة النصب التي ارتبطت دائماً في ذهننا بالمفعول به، وسأشرح ذلك بالأمثلة التالية:

المثال الأول:

«أعطى أحمدُ الفقيرَ رغيفَ خبز».

هنا الفعل أعطى من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر (أفعال العطاء) **والفقير** مفعول به أول، بينما **رغيف** مفعول به ثان (حسب رأيهم) والحقيقة أن الذي وقع عليه فعل العطاء أو المنح هو الفقير فهو المفعول به. أما الرغيف فهو ليس مفعولاً به ثانياً وهو يبيّن نوع العطاء ولا علاقة له بوقوعه.

المثال الثاني:

«أظن الطالبَ ناجحاً».

الفعل **أظن** من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر (أفعال الظن) **والطالب** مفعول به أول **وناجحاً** مفعول به ثان (حسب رأيهم).

وهنا، فإن فعل الظن وقع على الطالب ولم يقع على نجاحه وكلمة (ناجحاً) تبين حال الطالب وتتعلق به ولا علاقة لها بفعل الظن.

٢ ـ أ ـ ٤ ـ حسب تجردها:

وهي مجردة أو مزيدة.

الأفعال المجردة:

ما كانت أحرفها كلها أصلية بحيث إذا حذف أحدها (أحد الحروف) فقد الفعل معناه، وهي ثلاثية أو رباعية نحو: كتب (فعل ثلاثي مجرد) بعثر (فعل رباعي مجرد).

الأفعال المزيدة:

وهي الأفعال التي لا تكون أحرفها كلها أصلية وإذا حذفنا أحدها ظل للفعل معنى. نحو (كاتب) أصلها (كتب) وهنا أيضاً نجد أنفسنا أمام خلط ومغالطة وشد وعصر للمعطيات والحقائق، فالفعل المزيد كاتب مثلاً إذا حذفنا منه الألف المزيدة ـ حسب رأيهم ـ نحصل على الفعل (كتب) وهو مغاير تماماً في معناه للفعل (كاتب) وفي كل الأحوال، فإنه لا يمكننا إسقاط أي من الحروف في الأفعال سواء كانت مجردة أم مزيدة لأنه لا ترادف في مفردات اللغة ولا يوجد أي مبرر لإعادة الفعل إلى أصله ـ كما يزعمون ـ ولربما نشأت فكرة الفعل المجرد والفعل المزيد من المعجمات التي وضعت بحيث يسهل فيها حصر الكلمات للحد من كثرتها بسبب التقنية السائدة آنذاك. أما اليوم ومع وجود الكومبيوتر ونتاجه العظيم فإنه يجب إعادة النظر بتلك المفاهيم، وعلينا أن نجدد حتى معاجمنا بأسلوب يتطابق مع مفاهيمنا، لا أن نقوم بنقلها على ديسكات الكومبيوتر وندعي أننا نجدد علومنا ومفاهيمنا.

٢ ـ أ ـ ٥ ـ حسب صرفها:

الأفعال عند أهل اللغة جامدة ومتصرفة.

الأفعال الجامدة: وهي الأفعال التي تلزم صورة واحدة في الزمن الماضي أو الحاضر مثل: عسى ـ بئس ـ ليس...

الأفعال المتصرفة: فهي التي لا تلزم صورة واحدة ومنها تأتي أزمنة الأفعال الثلاثة ماض ـ مضارع ـ أمر مثل: لعب ـ كتب ـ قام...

وهنا لا بد لنا من الاستغراب والتعجب من ذلك التصنيف الفريد،

فكيف يكون الفعل جامداً؟ أين مفهوم الزمن في الفعل؟ وهل عسى وليس من الأفعال؟ ما الذي يحدث في تلك القواعد؟! أين المحاكمة والمنطق في قواعدنا هذه؟ وهل يعتبر هذا الكم والحشو من الكلام قواعد نفخر بها ونفرح لذكرها؟ أين مفهوم الزمن والحدث في (ليس)؟ وهل يمكن أن تكون فعلاً؟ أضف أن هناك أسماء للأفعال تعمل عمل أفعالها. تخيل أن الأسماء تقوم مقام الأفعال فتعمل عملها وتأخذ فاعلاً ومفعولاً به كقولنا:

«دونكَ القلمَ».

وإعراب مفردات العبارة السابقة هو:

دونك: اسم فعل أمر بمعنى خذ والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

القلم: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخر.

فعندما وجدوا أن القلم منصوباً لم يجدوا حلاً سوى اعتبار (دونك) اسم فعل[١٣] (بمعنى خذ) فاعله أنت. وهكذا عادت التخريجات وعادت حركة الكلمة (الفتحة في القلم) لتسيطر على الفهم وعلى المفهوم ولتجعلنا نتخبط في مستنقع من التناقض والمغالطة فنوجد ما لا يوجد ونبتكر ما لا يعرف ونراوح في المكان أمام لعنة حركة أواخر الكلمات. وما دمنا نتحدث عن الأفعال الجامدة (لاحظ ذلك المصطلح البشعَ فعل جامد) فإننا نتذكر أفعال التعجب. نعم أفعال التعجب فلا يحق لنا عند أهل اللغة أن نتعجب إلا بإحدى الصيغتين:

ما أفعله! وأفعِل به!!!..... فتأمل.

إنك إذا شاهدت بيتاً جميلاً فإنه يتوجب عليك أن تقول:

ما أجمل البيت! أو أجمل بالبيت!

ما هذه الديكتاتورية اللغوية؟ ومتى كانت قواعد اللغة تدخل الأحاسيس البشرية لتعلمنا كيف نتعجب وكيف نهوى وكيف نعشق الأشياء؟ ألا يحق لي أن أقول «يا لجمال البيت مثلاً»! أو «يا لطيف شو حلو هالبيت»! أم أنه يتوجب عليّ أن أتعجب كما يتعجب أهل قريش ومضر. ألا يحق لي أن أعبّر عن مشاعري بالأسلوب الذي يعجبني ويعجب أفراد أمتي المعاصرين وهو ما يحدث وما سيحدث لأن نحاتنا ـ والنحو معهم ـ يسيرون في طريق مسدود.

٢ ـ أ ـ ٦ ـ حسب صحتها:

هناك الأفعال الصحيحة والمعتلة.

الأفعال الصحيحة: هي الأفعال التي تخلو حروفها الأصلية من أحرف العلة ولها أنواع (مهموز ـ سالم ـ مضعف).

الأفعال المعتلة: هي ما كان أحد حروفها الأصلية حرف علة (الألف ـ الواو ـ الياء) ولها أنواع (مثال ـ أجوف ـ ناقص ـ لفيف مفروق ومقرون) ولن أدخل في تفاصيل أنواع المجموعتين الرئيسيتين السابقتين إذ يمكن للقارئ الرجوع إليها في مراجع أهل اللغة ولكن أريد أن أسأل: لماذا سميت الأحرف الثلاثة (الياء ـ الواو ـ الألف) أحرف علة؟ وما هي علتها؟ ولماذا يعتل الفعل أو الاسم فيها (يصبح مريضاً)؟ ولماذا فعل **(ضرب)** فعل صحيح وفعل **(سما)** فعل معتل؟ مع الاختلاف الكبير في المعنى واللفظ والمفهوم بين الفعلين وهل الغاية من أحرف العلة معرفة إسناد الأفعال مثلاً؟

تلك التسميات الغريبة والعبارات العجيبة التي تدرّس لطلابنا في

مختلف مراحلهم الدراسية علينا أن نتخلّص منها وأن ندرك أنها لا تنفع ونحن في عصر نحتاج فيه إلى كل ما هو بسيط ومفيد.
وهنا أتذكر فعلاً صحيحاً مضعفاً هو فعل (مدّ) فعند إسناد ذلك الفعل إلى الضمائر المختلفة لا نسمع أحداً من ناطقي اللغة العربية المحكية (العامية) من المحيط إلى الخليج يقول:
مددت ونجدهم جميعاً يقولون: **مديت**

وإننا لا نجرؤ على تغيير قاعدة نطقها أناس قبلنا لا تنسجم معنا ولا نستخدمها في حياتنا اليومية أو حتى الفكرية. بل إننا لا نجرؤ على اعتبارها من جوازات الإسناد كما هو الحال في فعل الأمر من (مد) حيث يجوز لنا أن نقول: مد أو امدد.
فتأمل عجزنا وضعفنا أمام وهم الماضي.

٢ ـ أ ـ ٧ ـ حسب فاعلها:
وهي مبنية للمعلوم أو مبنية للمجهول.

الأفعال المبنية للمعلوم: هي الأفعال التي علم فاعلها.

الأفعال المبنية للمجهول: هي الأفعال التي حذف فاعلها وناب عنه غيره. وفي هذا التقسيم الرهيب نجد أن النُحاة أيضاً قد لحقوا بالحركة في آخر الكلمة (وهي الضمة في حالتنا) ونسوا المنطق وإعمال العقل، فعندما نقول:

«كسرَ أحمدُ الزجاجَ».

فإن إعراب المفردات في الجملة السابقة هو:
كسر: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة في آخره.

أحمد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.
الزجاج: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره.
وعندما نحول الجملة السابقة إلى صيغة المبني للمجهول فإنها تصبح (يضم أول الفعل ويكسر ما قبل آخره):

كُسِرَ الزُّجاجُ».

عندئذ تعرب مفرداتها:
كُسِرَ: فعل ماض للمجهول مبني على الفتح.
الزجاجُ: نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

تأمل ذلك الإعراب العتيد والذي يفيد بأنه عندما لم نجد الفاعل (**أحمد**) جعلنا الزجاج ينوب عنه (عن أحمد) فيكسر نفسه فهو نائب فاعل[١٤].. كيف يمكن أن نقبل ذلك؟ وكيف لنا أن نقبل على مر أكثر من ألف عام هذا الهراء؟ نعم هذا الهراء؟ أن تنوب حركة آخر الكلمة عن موقع الكلمة الحقيقي في الجملة وأن نكرر ما قاله غيرنا ونطرب لذلك دون بحثه وعرضه على العقل والمنطق.

لقد لاحظ النحاة أنّ كلمة (الزجاج) في مثالنا السابق قد جاءت مرفوعة فسموها نائب فاعل ـ لأنها نابت عنه في حركة الرفع ـ ضاربين عرض الحائط بكل المعايير والمقاييس المنطقية.

ويطلبون من الطلاب أن يفهموا ويحفظوا تلك القواعد التي لا تتطابق فيها الدلالات والمدلولات! ثم كيف لنا أن نقول في إعراب **كُسِرَ** (فعل ماض مبني للمجهول)؟ كيف نبني أمراً على المجهول؟ وهل يبنى شيء على ما يسمى المجهول؟ فالمجهول غير معروف فكيف نبني

عليه؟! ما هذا الكلام وما هذه المعاني التي لا نرى عند فكفكتها إلاّ الخروج عن كل ما يمكن تصوره في عقولنا من مفاهيم وأفكار.

٢ ـ أ ـ ٨ ـ حسب إعرابها:

وهي مبنية أو معربة.

الأفعال المبنية: هي الأفعال الماضية وأفعال الأمر.
الأفعال المعربة: هي الأفعال المضارعة.

ولن أدخل هنا في حالات بناء الأفعال ـ حيث يمكن الرُجوع إليها في مراجع أهل اللغة ـ ولكن أريد أن أسأل: ما الفرق بين الفعل المبني وغير المبني؟ إن المبني ـ بالتعريف ـ هو ما ثبت آخره على حال واحدة في جميع التراكيب أما غير المبني: فهو ما يتغير آخره حسب موقعه في الجملة. وقد قرّر أهل اللغة أن يكون الفعل الماضي مبنياً دوماً بالرغم من أنه يحرّك بالسكون والضم والفتح (في أحواله العادية) تماماً مثل الفعل المضارع(١٥) الذي قرروا أن يكون مجزوماً عوضاً عن مبني على السكون، أو مرفوعاً عوضاً عن مبني على الضم، أو منصوباً عوضاً عن مبني على الفتح. والواقع أن ذلك التصنيف يصعب قبوله منطقياً أو حتى اصطلاحاً فعندما نقول بأنّ الكلمة مبنية ـ حسب تعريفهم ـ فإنك تتوقعها على أن تبقى على حالٍ واحدة لا تتغير فيها حيثما وردت كاسم الإشارة مثلاً أما أن تتغير الحركات وتبقى الكلمة (الفعل في حالتنا) مبنية فهذا أمر يحتاج إلى إعادة نظر. كما أن مفهوم كلمة مبني لا يعطي مدلولاً واضحاً ولا يمكن شرحه أو تبسيطه لقبوله.

وما دمنا نتحدث عن الأفعال المضارعة فإنه لا بد من استعراض

بعض حالاتها وهي:
١ ـ الأفعال الخمسة.
٢ ـ نصب وجزم الأفعال المضارعة.

١ ـ الأفعال الخمسة:

وهي أفعال مضارعة اتصلت بها ألف التثنية أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة. وعندما نأتي إلى إعرابها نجد الغرابة والعجب.

لنأخذ مثلاً الفعل المضارع (يكتب) ـ أفعاله الخمسة هي: يكتبان ـ تكتبان ـ يكتبون ـ تكتبون ـ تكتبين ـ ولنضعه في جمل مفيدة لنجد: **(في المفرد) يكتبُ أحمدُ الوظيفةَ. (في المثنى) الطالبان يكتبان الوظيفة.**

ونجد أن إعراب مفردات الجملتين السابقتين كما يلي:
يكتب: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.
أحمد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.
الوظيفة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.
الطالبان: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى والنون عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد.
يكتبان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة.
وهكذا فعندما تعرب الفعل (يكتبان) فإنك تقول ـ كما رأينا: فعل مضارع مرفوع، وتنتظر لترى الضمة أو الواو أو أية حركة تشير إلى الرفع ولكنك تدهش عندما تجد أن علامة الرفع هي ثبوت النون (مرفوع بثبوت النون). والسؤال ما العلاقة بين علامة الرفع وبين ثبوت النون أو غيابها؟ كذلك عندما تقوم بنفي الجملة السابقة (في حالة المفرد) فإنك تقول:

«لمْ يكتبْ أحمدُ الوظيفة».

وستجد أن الجملة الثانية تصبح على الشكل التالي:

«الطالبان لم يكتبا الوظيفة».

وعند إعراب الفعل يكتب في الجملة الأولى نقول:

يكتب: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون الظاهر في آخره.

أما عند إعراب الفعل (يكتبا) فنقول:

يكتبا: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون من آخره.

وهنا، فإنك تنتظر ثانية لترى السكون أو أية حركة تشير إليها ولكنك تجد أن علامة الجزم هي حذف النون، والسؤال ثانية ما هي العلاقة بين حركة السكون وحذف النون؟ ما هي العلاقة التي تربط الرفع بثبوت النون والنصب أو الجزم بحذف النون؟ والجواب: لا علاقة البتة بينهما، ناهيك عن حذف النونات لتوالي الأمثال[١٦].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أكثر من نصف ناطقي اللغة العربية المحكية (العامية) يقولون للفتاة عند مخاطبتها: (تلعبي) و(تكتبي) بإسقاط النون التي تدل على الرفع ـ شاء ذلك النحاة أم أبوا ـ.

٢ ـ نصب وجزم الأفعال المضارعة:

لن أدخل في تفاصيل حالات نصب وجزم الفعل المضارع ولكني سأستعرض بعضها لنرى المحاكمات الغريبة فيها.

٢ ـ ١ ـ نصب الفعل المضارع:

من المعلوم أن أدوات نصب الفعل المضارع هي: أن ـ لن ـ كي ـ إذن (لها شروطها) ويمكن قبول ذلك بشكلٍ مبدئي ـ إلى أن

نقول إن هناك حروفاً (أدوات) تنصب ولكن بأن المضمرة، كما في (لام التعليل ـ وحتى). ما هذه التعابير والتأويلات الغريبة؟!. النصب بأن المضمرة جوازاً ووجوباً!

مثلاً، لو أخذنا قوله تعالى: ﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبينَ للناس**﴾ (سورة النمل، الآية: ٤٤)

فإن **اللام** لام التعليل (لتبين) تنصب الفعل (تبين) بأن المضمرة جوازاً أي (لأن تبين للناس) والسؤال هنا هل يستوي المعنيان السابقان عند الله عز وجل؟

كذلك في قوله تعالى: ﴿**فقاتلوا التي تبغي حتى تفيءَ إلى أمر الله**﴾ (سورة الحجرات، الآية: ٩)

فإن الأداة[١٧] (حتى) هنا تنصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً، ونسأل كيف يصبح التأويل بأن المضمرة بعد حتى؟... ثم نتابع لنجد تخريجات غريبة كواو المعية كما في قوله تعالى:
﴿**أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين**﴾ (سورة آل عمران، الآية: ١٤٢).

الواو قبل الفعل يعلم هي واو المعية ـ لاحظ التسمية التي تخلو من الدلالة ـ وهي مسبوقة بنفي (لما يعلم) والفعل بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً. ما هذه التعابير وما هذه المعاني البعيدة الغريبة التي نتخيلها لإرضاء النُحاة ونبعد بها عن الفهم والحقيقة لموقع الكلمة في الآية الكريمة؟! لماذا لا نعترف أن الفعل المضارع في التنزيل الحكيم قد يكون منصوباً بالرغم من تجرده عن الناصب والجازم؟

٢ ـ ٢ ـ جزم الفعل المضارع:

من أهـم أدوات الجزم للـفعـل المضـارع (لم ـ لما ـ لام الأمـر ـ لا الناهية) ـ لن نتعرض هنا لأدوات الشرط الجازمة ـ تلك الأدوات يفترض أنها تجزم (تجعل آخر الفعل ساكناً) إلا أننا نجدها تجزم بدون سكون ولكن بحذف حرف العلة والسؤال هنا ما العلاقة بين السكون وبين حذف ما يسمى بحرف العلة؟

الأولى (السكون) لفظ شفهي والآخر حذف كتابي، وهنا نلاحظ أن الحركات لم تعد تحكم وإنما تحكم الحروف في أواخر الكلمات من حيث الإبقاء أو الإزالة، لنأخذ الفعل المضارع: (تدعو) فعل معتلِ الآخر (الواو في نهايته). ولندخل عليه لا الناهية (أداة جزم) ولنشكّل جملة مفيدة فنجد:

«لا تدعُ إلى الشر».

(لاحظ كتابة الفعل تدعو مع لا الناهية)

إن إعراب المفردات في الجملة السابقة:

لا: ناهية جازمة.

تدع: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره.

إلى الشر: جار ومجرور.

ونتساءل ما الفرق من حيث اللفظ والدلالة بين الجملة السابقة وبين الجملة التالية:

«لا تدعو إلى الشر»(١٨)؟

حيث نلاحظ أن الواو الساكنة في الجملة الثانية قد نابت عن

الضمة في الجملة الأولى، وهنا نجد أن المعالجة اختلفت فتحولت الحركات إلى قواعد كتابية، أمر يصعب فهمه لذلك يصعب تطبيقه، فالجزم مرة يكون بحذف النون في الأفعال الخمسة وأخرى بحذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل ثم بالسكون الظاهر... ثم بحذف نون المضارع إذا كان منتهياً بالنون تخفيفاً كما في قوله تعالى: ﴿**ولم أكُ بغياً**﴾ (سورة مريم، الآية: ٢٠).
ثم... ثم... إلى أين؟

٢ ـ ب ـ الفاعل:

بعد أن بحثنا في العنصر الأول الرئيسي في الجملة الفعلية (الفعل) سنبحث الآن العنصر الرئيسي الثاني (الفاعل) فكما نعلم لكل فعل فاعل، وهنا علينا أن نذكر بأن الفاعل عند أهل اللغة قد يكون ظاهراً أو مستتراً.

الفاعل الظاهر: هو ما يوجد صراحة في الجملة الفعلية، ويدخل ضمن ذلك ضمائر الرفع المتصلة (تاء الفاعل المتحركة ــ نا الجماعة ــ واو الجماعة ــ ألف الاثنين ــ نون النسوة) ومثال ذلك:

«جاءَ الرجلُ إلى البيتِ»

الرجل في الجملة هو فاعل (ظاهر).
كذلك إذا قلنا: «**أكلتُ التفاحة**» فإن التاء (تاء الفاعل المتحركة) عند أهل اللغة هي فاعل ظاهر.

الفاعل المستتر: هو ما لا يوجد صراحة في الجملة الفعلية ويحتاج إلى تأويله بضمير رفع منفصل (أنا ــ نحن ــ هو ــ هي...)[١٩].

ومثال ذلك:

«ذهبَ بالخيرِ كله».

بعد استعراضنا لتعاريف الفاعل عند أهل اللغة سنجد الكثير من المتناقضات التي تغيّب المعاني والمفاهيم، ولنأخذ المثال الأول:

«جاء الرجل إلى البيت»

حيث الفاعل (**الرجل**) ظاهر ولا غبار عليه. ولنغير الآن في موقع الفاعل لتصبح الجملة: «**الرجل جاء إلى البيت**» فإذا قلت إن الفاعل في الجملة السابقة مباشرة هو الرجل فقد نلت علامة الصفر بجدارة في قواعد النحو العربي ولكنك تنال العلامة الكاملة في الفهم والإدراك، لأن الرجل هنا مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، أما فاعل جاء فهو ضمير مستتر جوازاً ـ يرجى الانتباه لكلمة جوازاً ـ تقديره هو ـ عائد على الرجل ـ. وجملة **جاء** الفعلية من الفعل والفاعل (الوهمي) في محل رفع خبر المبتدأ الرجل. وهنا نسأل: ما هذا التأويل الغريب؟ وما هذه القواعد الشاذة عن الفهم والإدراك؟ إن القائم بالفعل هو الرجل سواء جاء قبل الفعل أو بعده. وكان الأجدر بأهل اللغة أن يعربوا الرجل فاعلاً مقدماً مثلما يعربون المفعول به المقدم عن فعله مثلاً. ولنرجع إلى كلمة (جوازاً) أي أنه ـ حسب فهمي المتواضع ـ يجوز لك أن تظهر الضمير المستتر في الجملة السابقة، التي تصبح:

«الرجل جاء هو إلى البيت».

فما رأيكم بذلك التعبير الدقيق؟.. كذلك فإننا نجد تلك المغالطة في كافة ضمائر الرفع المتصلة، ولنأخذ المثال التالي:

«تعمل النساء في الحقل».

فالفاعل هنا (**النساء**) ظاهر ولا غبار عليه. أما إذا قلنا: «**النساء تعمل في الحقل**» فإن النحاة يعتبرونها غير صحيحة، وعليك أن تصححها لتصبح: «**النساء تعملن في الحقل**» (بإضافة نون النسوة لنهاية الفعل المضارع). ويصبح الفاعل عندئذ ظاهراً وهو نون النسوة حيث تعرب النون ضميراً متصلاً في محل رفع فاعل. وهنا نسأل: كيف تكون النون فاعلاً؟ الحرف هو الفاعل... وهناك من يصحح لي فيقول: في محل رفع فاعل.

وأجيب: كيف تحلُ النون محل الفاعل؟ أين المحاكمة العقلية في التقعيد؟

وأذكر هنا مدرّسي اللغة العربية في المرحلة الإعدادية عندما كانوا يسخرون من الطلاب الذين يكتبون مثلاً: «**هاجموني الأعداء**»(٢٠) فيقولون لهم جملتهم الشهيرة: «أكلوني البراغيث»، ولم يخطر ببالهم مرة واحدة أن يحاكموا أو يناقشوا سبب التباس ذلك الأمر على الطلاب. فهو يلتبس عليهم لأنه لا يخضع لأبسط أمور المنطق والمحاكمة فالفاعل عند الطلاب هو الأعداء وليس الواو التي برأيهم تدل على الجمع. وهم بذلك يحاكمون محاكمة منطقية سليمة ونحوية خاطئة قاتلة.

نعود الآن إلى مثال الفاعل المستتر حيث الجملة:

«**ذهب بالخير كله**».

فنجد أنّ الفعل (ذهب) ماضٍ فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). ونسأل: لماذا لا يكونَ الفاعل الجيش مثلاً؟ أو الجراد؟ أو اللصوص؟ فيكون التأويل: ذهب اللصوص بالخير كله. وعليه

فالضمير (هـم) يعود أو ينوب عن اللصوص عوضاً عن ضميرنا الوهمي (هو).

في الحقيقة إن إيجاد الفاعل في مثل هذه الحالة يوجب علينا أن نعود إلى النص من بدايته لتحديده وذكره صراحة حيثما ورد ودون تأويل بأي ضمير، فمثلاً إذا كان النص الرئيسي الذي يحتوي الجملة السابقة هو:
«داهـم الجيش القرية وقتل أهلها وسبى نساءها وذهب بالخير كله».

عندئذ يتضح تماماً أن الفاعل هو الجيش ولا حاجة بنا ـ كما ذكرنا ـ لأي نوع من أنواع الضمائر والتأويل.
ننتقل الآن إلى حالة إعراب أخرى، ولنأخذ مثلاً الجملة التالية:

«ارجعْ إلى البيت».

حيث (ارجع) فعل أمر مبني على السكون الظاهر في آخره. والفاعل **ضمير مستتر وجوباً** ـ لاحظ كلمة وجوباً ـ تقديره أنت. وهنا نجد غرابة في ذلك الإعراب الفريد، حيث افترضنا فوراً أن الفعل قد تم، وخلقنا له فاعلاً هو الضمير (أنت). في حين أن هناك احتمالاً كبيراً بعدم تحقق الفعل أصلاً ليكون له فاعل. فمثلاً عند قولي لصديقي **«عد أو ارجع إلى البيت»** يمكنه دائماً أن يرفض الرجوع أو العودة ولا يلبي ذلك وعليه فلا يحدث الفعل أصلاً. كذلك فإن استتار الضمير أنت وجوباً لا مبرر له. لأن الله عز وجل يقول: ﴿**وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٣٥).

نلاحظ هنا أن الضمير أنت هو الفاعل[٢١] للفعل اسكن ولم يستتر،

علماً أن بعض النحاة يعتبر الضمير (أنت) الوارد في الآية الكريمة ضميراً منفصلاً في محل رفع توكيد للفاعل المستتر، ونحن نرى أن هذا الكلام ما هو إلا إغرابٌ وتضليل، فهل يحتاج الخالق ـ عز وجل ـ أن يؤكد لآدم ما يتوجب عليه فعله، وأمره بين الكاف والنون؟... وهل نعرف (أنت) بـ(أنت)؟!.. ولكن ببساطة ـ لا يريد السادة النحاة أن يخرجوا عن قواعد شيوخهم حتى ولو غيروا المعنى، فهم دائماً يلوون ذراع النص لصالحهم.

بناءً على ما سبق، نرى أن قضية الفاعل المستتر والضمائر المتصلة والمستترة برمتها بحاجة إلى إعادة نظر كلية، وأن الفعل حدث له زمن ويحتاج إلى فاعل حقيقي يقوم به، لا إلى فاعل وهمي نراه تارةً في الأحرف وتارةً في الضمائر وتارةً في الوهم والخيال...! نعم في الخيال فمثلاً: إذا وقع الاسم بعد إذا الظرفية المتضمنة معنى الشرط يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده نحو:

إذا الملــــكُ الجبــــارُ صــــعّـــر خـــده

مــشــينا إلــيــه بــالــســيــوف نــعــاتــبــه

فالملك: فاعل لفعل محذوف والتقدير (إذا صعّر الملك الجبار صعّر خده) وتكون جملة الفاعل مع الفعل المحذوف في محل جر بالإضافة بعد الظرف **إذا**. وجملة **صعّر** (الفعل الثاني المفسر للفعل المحذوف) تفسيرية لا محل لها من الإعراب. فتأمل عزيزي القارئ تلك القواعد البليغة والعظيمة.

أخيراً، لا بد لي من الإشارة إلى وجود أفعال مجهول فاعلها، نعم مجهول فاعلها كفعل **(طالما)** مثلاً الذي يعرب فعلاً ماضياً مجهولاً فاعله. كما أن المصدر ـ وهو اسم كما نعلم ـ يأخذ فاعلاً في

قواعد لغتنا، ولم لا؟ فهل المصدر أقل شأناً من اسم الفاعل مثلاً؟!

الهوامش

(١) هناك تعاريف كثيرة ومختلفة لكننا توخينا الإيجاز والتبسيط في كافة تعاريفنا، الجملة قد تفيد فائدة تامة أو غير تامة (شرح المفصل ١/٢١).

(٢) هناك من يضيف اسم الفعل (النحو العربي ـ د. أحمد ماهر البقري) (١٣٨).

(٣) الجملة الاسمية شرطها الأساسي أن تبدأ باسم ويمكن أن يلحقها فعل.

(٤) في اللغة الإنكليزية مثلاً لا يوجد ما يسمى بالجملة الاسمية وهناك دائماً أفعال الكون (Verb To Be) التي ترافق الأسماء (Is) للحاضر (Was) للماضي (Will) للمستقبل المفرد.

(٥) سنخصص بحثاً لإعراب الجمل.

(٦) هناك شروط لا نرى ضرورة لذكرها.

(٧) التسمية حسب أهل اللغة وليست حسب رأينا (وهناك تعاريف كثيرة لها اخترنا أبسطها).

(٨) سيتم بحث ذلك لاحقاً (باب الأدوات).

(٩) هذا التصنيف يخالف رأي الكوفيين القائل: ينقسم الفعل إلى قسمين (ماض ومضارع).

(١٠) الزمن المتفق عليه في قواعد النحو العربي هو الزمن الماضي (فَعَلَ) لذلك نجد أن العقل العربي يهوى الماضي ويعشقه، أما الزمن الحاضر ففيه خلافات كبيرة بين المدارس النحوية لن ندخل في تفاصيلها.

(١١) يرى ابن هشام أن أسبق الأفعال في المرتبة، المستقبل ثم الحاضر ثم الماضي، ونحن نرى غير ذلك وعليه فنحن ـ حسب رأي ابن هشام ـ متوهمون! **مغني اللبيب**، ص١/١٨٣.

(١٢) هناك اثنا عشر زمناً في قواعد اللغة الإنكليزية يضاف إليها أربعة أزمنة شرطية تستخدم كلها ولها مدلول واضح عند كل من يتكلم الإنكليزية.

(١٣) البصريون يعتبرونها أسماء. (أبو حيان الأندلسي وتحقيق ارتشاف الغرب ج٢، ص١٠٦٠).

(١٤) لم يتوقف بعض النحاة عند ذلك الحد بل أوجدوا جملاً تعرب في محل رفع نائب فاعل، فما رأيك عزيزي القارئ بتلك الدلالات؟

(١٥) هناك حالتان لبناء الفعل المضارع (السكون مع نون النسوة والفتح مع نوني التوكيد).

(١٦) كما في نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة مع نون النسوة.

(١٧) جاءت هذه التخريجات نظراً لاعتبار (اللام وحتى) أحرف جر فكيف تدخل على الفعل المضارع ولا تجره!!

(١٨) نأمل أن لا يقول أحدهم بوجود فرق في اللفظ بين الضمة والواو الساكنة ويحرك لنا شفتيه كما يحدث في المسرح الاستعراضي.

(١٩) يقال اسم ظاهر أو ضمير مستتر.

(٢٠) نلاحظ أنه في العامية المحكية غالباً ما يستخدم ذلك التعبير «لعبوا الشباب» «أكلوا الشباب»... إلخ. وهناك من استخدم ذلك من العرب قديماً.

(٢١) المناقشة من مدرسة أهل اللغة ولا تمثل رأينا، لأن الفاعل عندنا هو آدم حتماً.

الاســم

يقسم الاسم عند أهل اللغة إلى:
أولاً ـ نكرة ومعرفة.
ثانياً ـ جامد ومشتق.
ثالثاً ـ مقصور ومنقوص.
رابعاً ـ متصرف وغير متصرف.
خامساً ـ مفرد ومثنى وجمع.
سادساً ـ مؤنث ومذكر.

أولاً ـ النكرة والمعرفة

النكرة: اسم يدل على شيء غير معين كقولك: **قلب** مثلاً.
المعرفة: اسم يدل على شيء معين. والمعارف سبعة أنواع جمعت في البيت التالي:

إن المعــارف ســبــعــة فيهــا كـــمـــل
أنــا ذا مــا الــفــتــى ابــنــي يــا رجــل

وعليه فهي (المعارف):
١ ـ اسم العلم.
٢ ـ الضمائر.
٣ ـ أسماء الإشارة.
٤ ـ الأسماء الموصولة.
٥ ـ المعرف بأل.
٦ ـ المعرف بالإضافة.
٧ ـ المنادى (المعرف بالنداء).

١ - اسم العلم:

يتألف عند الأشخاص من اسم وكنية ولقب، وقد استبدل اللقب في بطاقتنا الشخصية بالنسبة، وحتى يومنا هذا فإنه يتم الخلط بين اللقب والكنية، فلا يروق الأمر لأهل اللغة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اسم الاشخاص لا يكون علماً (معرفة) بدون جزءين رئيسيين هما الاسم واللقب (النسبة)، فإذا سرت في الشارع السوري في دمشق وناديت يا محمد، تجد عدداً من الأشخاص يلتفت إليك، بمعنى أن اسم (محمد) لم يعد معرفة بحد ذاته وأصبح حكمه ـ نكرة ـ حسب تصنيفهم.

٢ - الضمائر:

وهي نوعان منفصلة ومتصلة، ولا يمكن للضمائر المتصلة وهي: النون ـ التاء ـ الواو ـ الألف ـ والياء أن تكون معارف فهي أحرف والأحرف ليست من المعارف حتى وإن اعتبرناها ـ في

وهمنا ـ فاعلاً قام بالفعل، كما رأينا سابقاً. كما أن تسمية الضمائر المنفصلة بضمائر رفع أو نصب أو غير ذلك أمرٌ يحتاج إلى إعادة نظرٍ أيضاً.

فمثلاً نقول: «**سأعطيك أنت ومن معك**» هنا أنت في محل نصب مفعول به أو لنقل: بدل من الكاف أو توكيد. ولكنها في كل الأحوال ليست ضمير رفع.

كذلك لو قلت: «**أإيايَ يُعاقبُ**»؟ فالألف (**الهمزة**) هي للاستفهام و(**إياي**) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ (نائب مبتدأ) لأن الفعل المضارع بعده مبني للمجهول. أم أن للنحاة تخريجة أخرى؟ فـ(إياي) ضمير منفصل في محل نصب مفعول به ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). ترى أيهما أقرب لمنطق أهل اللغة؟ ثم أيهما أقرب للمنطق النحوي؟ وهنا أتذكر قول العرب «**العقرب أشد لسعاً من الزنبور**» وسنعرج على تلك الحادثة المعروفة عند النحاة لاحقاً.

أخيراً قد لا يكون للضمير المعرفة محل من الإعراب، فعند أهل اللغة ضمير الفصل لا محل له من الإعراب كقولك: «**صديقك هو الوفي**»[١].

هو: ضمير منفصل لا محل له من الإعراب. فما رأيك عزيزي القارئ؟

٣ ـ أسماء الإشارة:

وهي عند أهل اللغة ـ ذا ـ ذه ـ ته ـ تي ـ ذان ـ تان ـ أولاء.

وتذكرني بشخصية فرنسية فكاهية لشاب اسمه تان ـ تان ربما أخذ اسمه من تلك الأسماء، ولا عجب في ذلك فلا يوجد أحد من ناطقي لغة الضاد المحكية (العامية) يقول (ذان) أو (تان) أو (تي) ومع ذلك يعتبر النحاة أن الهاء في هذا وهذه...[٢] هي للتنبيه وليست من أصل اسم الإشارة فيعربون (**هذا**): الهاء للتنبيه، ذا: اسم إشارة، وأنا أرى أن أسماء الألغاز هذه ليست أسماءً أصلاً فهي أدوات والأدوات ليست معارف. وهل قولنا للشيء (هذا) يعني معرفته؟ فعندما نقول: «**هذا القضاء**» أو «**هذا القدر**» فهل نحن أمام معارف؟

٤ ـ الأسماء الموصولة:

أهمها: الذي ـ التي ـ اللذان ـ اللتان ـ الذين ـ اللواتي... ويمكن الرجوع إليها عند أهل اللغة لمعرفة تفاصيلها وهي أدوات وليست معارف فعندما نقول: «**جاء الذي لا يعرفه أحد**» يتّضح تماماً أن الذي جاء غير معروف من أي شخص، فكيف يكون معرفة[٣]؟ كما أنه يوجد فرق كبير بين (ما) و(الذي) لأنه كثيراً ما يقوم النحاة بإعراب (**ما**) بمعنى (الذي)، فمثلاً في الآية الكريمة: ﴿**ويعلم ما تسرّون وما تعلنون**﴾ (سورة التغابن، الآية: ٤).

ما: اسم موصول بمعنى الذي. ويتضح أنه لا يحق لنا استبدال (ما) بـ (الذي) ولا يمكن أن يتطابق معنى (ما) التي ـ برأيهم ـ تفيد لغير العاقل مع معنى (الذي)[٤]. كذلك نلاحظ في الآية الكريمة السابقة أنه لا يوجد ضمير عائد يعود على الاسم المزعوم الموصول (ما) لتصبح الجملة صلة الموصول ـ كما يدعونها ـ ومع ذلك فإن النحاة يأبون إلاّ أن يعودوا للنقل ولشيوخهم في اللغة فيقولون إن العائد على (ما) في الآية الكريمة هو الضمير المحذوف الوهمي

والتقدير: «**تسرونه وتعلنونه**»، وهكذا فإنهم لا يعترفون بأن ذلك يخرج عن قواعدهم، بل يبحثون عن تخريجة حتى ولو غيروا فيها المعنى والمضمون. فعندما أقول: «**يعلم ما تسر**» فإن تلك الجملة لا تتساوى في المعنى أبداً مع قولي: «**يعلم ما تسره**». ففي الأولى ـ كما أرى ـ علم بكل ما تسرّه وما تخفيه وهو علم الله عز وجل، أما الثانية فعلم بشيء محدد (تسره).

وهناك قاعدة غريبة عند النحاة فالاسم الموصول الواقع بعد الاسم المعرّف بـ(أل) يعرب صفة له، هكذا ببساطة صفة، قبِلنا ذلك أو رفضنا، قبلها العقل أو رفضها فنحن نطبق قرآن النحاة.

وهنا نسأل كيف يكون (الذي) ـ مثلاً ـ صفة لأي كائن حي كما في الأمثلة التالية:

جاء الشاب الذي يلوح بيده
جاء الشيخ الذي يشقى بمرضه
هرب الكلب الذي يعض الناس
طار العصفور الذي يطرب الحي

فـ **(الذي)** حسب قول النحاة صفة مشتركة لكافة المخلوقات الواردة في الأمثلة السابقة، ونحن نسأل ما الصفة التي تفيدها (الذي) في الجمل السابقة؟

عندما أقول: **(الشاب الذي)** فهل أنا أصفه؟ وعليه يجب علينا إعادة النظر بشكل كامل في ما يسمى بالأسماء الموصولة.

أخيراً أنهي البحث في المعارف دون التعرض للمعرف بأل أو

المضاف أو المنادى، نظراً لكونها لا تقدم أو تؤخر، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المنادى النكرة لا يمكن أن يكون معرفة، فعندما يدخل الضابط إلى مهجع وينادي: يا عسكري أو يا جندي فهو لا يعرف ذلك الجندي أو العسكري ولن يصبح بالنسبة له معرفة لأنه لو عرفه لناداه باسمه، كما أن إعراب اسم العلم المنادى كقولنا (يا عليُّ) اسم مبني على الضم في محل نصب على النداء أمر لا يخضع للمنطق وليس له أي مدلول ويجب إعادة النظر فيه.

ثانياً: الجامد والمشتق

الاسم الجامد: لا يؤخذ أو يشتق من غيره وهو نوعان: ذات كـ(**غصن**) ومعنى كـ (**العلم**) (حسب تعريفهم).

الاسم المشتق: ما يؤخذ أو يشتق من غيره وتدخل ضمنه المشتقات بأنواعها.

وكما نرى، فإن التصنيف السابق لا يضيف إلاّ التعقيد والإغراب لقواعد لغتنا فلا يوجد اسم جامد (تأمل تلك التسمية) ولا يوجد اسم مشتق والأسماء هي الأسماء بكافة أنواعها فهل **الحنان** اسم جامد؟

وغالباً ما أسأل ماذا نعني بمصدر الفعل؟ فيأتي الجواب: هو اسم معنى (جامد) يدرك بالعقل وعنه تصدر الأفعال والأسماء المشتقة. ثم يقال لنا أوجد مصدر الفعل، المصدر هو الأصل ثم نوجده من الفعل المشتق.. كيف يحدث ذلك، نستدل على الأب بالابن!!.

ويقال إن طلابنا لا يميزون المصدر من المشتق، فأنا لا ألومهم ولا أظن أن بهم الحاجة للتمييز بين تلك المصطلحات التي لا تسمِن أو

تغني من جوع فعندما يقال: **اسم فاعل** (وهو نوع من المشتقات) أتخيل فعلاً وفاعلاً (اسم شخص قام بعمل ما) فإذا أنا أمام مصطلح غريب يعمل عمل فعله الوهمي فينصب مفعولاً ويعلق جاراً ومجروراً... ولكن اسم الفاعل (وزنه فاعل) يتغير في الفعل الرباعي مثلاً ليصبح على وزن مضارعه بعد إبدال يائه بالميم، فاسم الفاعل من الفعل الرباعي (أكثر) وهو (مُكثِر) وهنا غاب الميزان الصرفي الأصلي (فاعل)، وكثيراً ما نجد أنفسنا أمام صيغ غريبة عجيبة لا يمكنها أن تتساوى في المعنى والمفهوم مع الوزن (فاعل) الذي تندرج تحت اسمه، لنأخذ مثلاً الوزن (منفعل)، هل يمكن أن يترك في الذهن انطباع أو معنى الوزن (فاعل)؟ فكل منهما يعطي معنىً مغايراً تماماً في الفهم والوزن ولكنهما يندرجان تحت عنوان (اسم الفاعل) أو ما يسمونه (الميزان الصرفي) له. وسأضرب هنا بعض الأمثلة لنرى مدى التعقيد والغرابة التي وصلنا إليها من مبدأ القياس والنقل:

مفوعل: اسم فاعل مثاله محوقل.
مفعنلل: اسم فاعل مثاله محرنجم ـ أرجو من الأخ القارئ أن يحاول قول ذلك الوزن العربي الغريب ثلاث مرات متتالية ـ.
مفعوعل: اسم فاعل مثاله: معشوشب.
مفونعل: اسم فاعل مثاله محونصل (الطائر المصاب بحوصلته).
مفعول: اسم فاعل مثاله معلوط (من يركب الجمل من عنقه).
وغير ذلك من الصيغ التي لا يسعنا إلا أن نقول فيها:.... إلى أين....؟....

ولا بد أن نذكر هنا أن لاسم الفاعل السابق مع كافة تفاسيره الواضحة صفة تشبهه (الصفة المشبهة باسم الفاعل) وهنا تتبادر إلى

ذهني صفة طالما استخدمتها مع أصدقائي وهي خرطبيل (وأقول صفة دونما تردد) فهل يجد لي النحاة ما نوع هذا المشتق؟ أم أنه اسم جامد (ذات) حيث كان في قديم الزمان رجل بليد اسمه خرطبيل؟

أخيراً، فإن كافة التسميات المتعلقة بالمشتقات (اسم فاعل ـ اسم مفعول ـ صفة مشبهة باسم الفاعل ـ اسم مكان ـ اسم زمان ـ اسم الآلة(٥) ـ اسم التفضيل ـ النسبة ـ التصغير....). يجب إعادة النظر فيها وإعادة صياغتها وعرضها وتسميتها بشكل ينسجم مع المنطق بحيث يصبح هناك علاقة بين الدالات والمدلولات.

ثالثاً: المنقوص والمقصور

المنقوص: هو اسم آخره ياء ما قبلها مكسور، نحو **الكاسي**.
المقصور: هو اسم آخره ألف لازمة نحو **فتى**.

وإنا إذ نعلن رفضنا لذلك التصنيف العقيم نرى أن في إعراب تلك الأسماء ما هو بعيد عن المحاكمة السليمة والمنطق.

فمثلاً إذا قلت: «**جاء فتى**» فإن إعراب **فتى**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً الظاهرة كتابةً، وهنا نسأل: (الفاعل مرفوع) تنتظر لترى الضمة خاصةً وأن النحاة يتابعون فيقولون و(علامة رفعه الضمة)، ثم تصدم عندما لا ترى ضمة فيأتيك الجواب بأنها مقدرة على الألف، فتسأل وأين لفظ الألف؟ فيأتي الجواب: إنها محذوفة ولكنها مكتوبة.. وهم.. وخيال.. وكذب.. وتلفيق.. ونطلب من طلابنا الحفظ والفهم. فتأمل عزيزي القارئ.

رابعاً: المتصرف وغير المتصرف

الاسم المتصرف: هو الاسم الذي يقبل الكسرة والتنوين[٦].
الاسم غير المتصرف: هو الاسم الذي لا يقبل الكسر ولا التنوين ويجر بالفتحة عوضاً عن الكسرة[٧].

وكما نرى، فإن ذلك التصنيف يستند إلى حركة أواخر الكلمات وهو أمر سماعي بحت يعتمد على التقليد والتخبط دون مراعاة للحجة والمنطق، فمن مثال هنا إلى تخبط هناك إلى تخريجة كاعتبار لفظة **(أخر)** صفة معدولة عن أخريات (جمع أخرى) كما في قوله تعالى: ﴿**فعدة من أيام أخر**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٨٤).

وإذا سألنا ما المشكلة أو المعضلة اللغوية التي تنشأ في قولنا مثلاً:
«**جاء معاويةُ**» (معاوية: ممنوع من الصرف لأنه مؤنث لفظي).
أو: «**مررت بزينبِ**» (زينب ممنوع من الصرف لأنه مؤنث معنوي).
أو: «**أحب يعقوبـاً**» (يعقوب ممنوع من الصرف للعجمي).

وهل تحتاج تلك الحركات إلى قواعد نتخبط فيها فنجد أنه يمكننا أن نقول: **دعداً** أو **هنداً** لأنه علم ثلاثي مؤنث ساكن الوسط، ثم نذهل أمام مصحح ينادي انتبهوا لا تقولوا: عمراً بل قولوا: عمر، وماذا سنفعل بالأسماء الجديدة التي تظهر في أيامنا المعاصرة والتي تتوالد بالآلاف مع تطور الحضارة ومعطياتها؟... أنقول قفوا فإننا نريد أن نردها إلى ميزان قبيلة مضر وأسد وتميم ونرى كيف كانوا يلفظون أشباهها... هل هذا مقبول **يا** سادة؟ من منا اليوم يسمي ابنه (جحش) أو (ماعز) أو (شرحبيل) أو أي اسم من الأسماء التي لا نراها تنسجم مع محيطنا وبيئتنا وثقافتنا المعاصرة. إننا أمة مستمرة لنا نظرتنا ولنا حياتنا ولنا تجربتنا وسيكون لنا قواعدنا اللغوية التي

تنسجم مع معطيات حياتنا اليومية ومع مفاهيمنا الحالية.

خامساً: المفرد والمثنى والجمع

المفرد: اسم يدل على واحد.
المثنى: اسم يدل على اثنين.
الجمع: اسم يدل على ثلاثة فأكثر.

ويرى البعض أن صيغة المثنى في الاسم هي ميزة تكاد تنفرد بها قواعد اللغة العربية عن غيرها من اللغات العالمية[٨] وإني أرى أن تلك الصيغة لا فضل لعلم النحو فيها. وهي تعود إلى شمولية لغتنا ودقة مفرداتها، إلاّ أن علامة رفع المثنى أو جره أو نصبه (الألف والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر) لا أهمية لها عندي، فسواء قولنا: حضر الطالبان أو حضر الطالبين فالفهم تم بأنّ من قام بفعل الحضور هما الطالبان (الطالبين) واستوعب السامع أن اثنين حضرا لا ثلاثة أو واحد مثلاً. كما نلفت النظر هنا إلى أن صيغة المثنى سواء كانت في الأسماء أو الأفعال آخذة في الانحسار والزوال من لغتنا العادية المحكية، ففي الأفعال تنوب واو الجماعة عن ألف الاثنين وفي الأسماء قلما نستخدم صيغة المثنى وغالباً ما نستبدله بالكلمة (اثنين). لذلك، فإنه يتوجب علينا دراسة الأسباب المؤثرة في ذلك ومحاولة إحياء صيغة المثنى ـ في الأسماء خاصة ـ في اللهجة العامية لما فيها من دقة في الكلام والتعبير. أما في ما يتعلق بالجمع، فإنه يجب إعادة النظر ببعض التسميات فيه كجمع الجمع واسم الجمع وجمع التكسير (تكسير!.. ما هذا التعبير؟!). وعلينا إيجاد صيغ جديدة للجمع تنسجم مع المعطيات والتسميات المعاصرة لا أن نعود للقياس على ما قال غيرنا في ما نعلمه ويجهلونه.

أخيراً، نلفت النظر إلى أنّ ما يسمى بجمع القلة (وهو للعدد من الثلاثة إلى العشرة) غير صحيح فـ«**أنفس**» (على وزن أفعل) يتجاوز العدد فيها العشرة ليصل إلى ما هو أكثر بكثير في قوله تعالى: ﴿**وأحضرت الأنفس الشح**﴾ (سورة النساء، الآية: ٤).

سادساً: المؤنث والمذكر

نعلم أن الاسم يقسم إلى مذكر ومؤنث في معظم لغات العالم الرئيسية إلاّ أن للاسم المؤنث عند أهل اللغة العربية الأقسام التالية:

١ ـ مؤنث حقيقي: وهو ما يلد ويتناسل (لاحظ دقة التعريف).

٢ ـ مؤنث مجازي: لا يلد ولا يتناسل ولكنه يعامل معاملة المؤنث الحقيقي نحو: سماء[٩].

٣ ـ مؤنث لفظي: ما كان علماً لمذكر وفيه علامة التأنيث مثل (معاوية).

٤ ـ مؤنث معنوي: ما دل على مؤنث ولم تلحقه علامة التأنيث مثل (مريم).

٥ ـ مؤنث لفظي ومعنوي: ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة التأنيث مثل (خنساء) (لاحظ تلك الدقة في التعريف).

بعد أن استعرضنا تقسيمات الاسم المؤنث السابقة، يتضح لنا تماماً أن من ساهم في وضع قواعد لغتنا العربية ليس عربياً وأنه كان يحاول وصف تلك اللغة لأمثاله من غير العرب. فالاسم الذي لا ينتهي بعلامات التأنيث (تاء مربوطة ـ ألف ممدودة) يعتبر شاذاً ولذلك سمي بالمؤنث المعنوي. وأبقى نحاتنا الأفاضل المخلفات

اللاعربية وصاغوها بأسلوب عربي وأضافوا المؤنث اللفظي والمعنوي لها... فتأمل ذلك الإنجاز.

وهنا نسأل من منا يعتبر اسم زينب أو مريم اسماً مذكراً، واسم معاوية مؤنثاً؟ إن ذلك يذكرني ببعض الأصدقاء الإيرلنديين الذين يسمعون اسماً يكاد يدوي في السماء العربية بذكورته كاسم صخر أو غضنفر فيسألون: هل هذا الاسم لذكر أم لأنثى؟

وهكذا بعد أن بحثنا في أقسام الاسم، سنبحث في تصنيف الأسماء حسب حركة أواخرها وهي: المرفوعات ـ المنصوبات ـ المجرورات. حيث تمّ البحث في المرفوعات عند بحثنا في المبتدأ والخبر والفاعل وسنبحث لاحقاً في المنصوبات والمجرورات.

المنصوبات

وأعني بها الأسماء التي حركة أواخرها الفتحة (فهي منصوبة) ويؤسفني أن تصنف الأسماء حسب ذلك ولكن هذا مذهب أهل اللغة، وتشمل المنصوبات ما يلي:

أولاً ـ المفعولات (به ـ فيه ـ معه ـ المطلق ـ لأجله).
ثانياً ـ الحال.
ثالثاً ـ التمييز.
رابعاً ـ المستثنى.
خامساً ـ اسم إن وأخواتها وخبر كان وكاد وأخواتها.

أولاً: المفعولات:

وتشمل كما ذكرنا:

١ ـ المفعول به.
٢ ـ المفعول فيه.
٣ ـ المفعول معه.
٤ ـ المفعول المطلق.
٥ ـ المفعول لأجله.

١ - ١ المفعول به:

رأينا سابقاً[١٠] أن المفعول به اسم يقع عليه الفعل ولا تهمنا حركة آخره (الفتحة) لتحديده، أي لا يشترط أن يكون المفعول به منصوباً وإنما يتم استنتاجه من سياق الكلام ومن فهم الجملة وتحديد الفعل والفاعل. كما رأينا أنه لا تعدد في المفعول به وسنضيف هنا أن الأحرف (كالكاف ـ والتاء ـ والياء...) لا يمكنها أن تكون مفعولاً به، ويجب أن نتوقف عن تخيل محلات الإعراب فنقول في محل نصب أو ما شابه ذلك كما في إعراب: «**أكرمني ربي**» حيث تعرب: **أكرمني**: (أكرم) فعل ماض مبني على الفتح، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

وإني إذ أعلن ـ صراحة ـ رفضي التام لما جاء في إعراب تلك الكلمة باستثناء زمن الفعل الماضي أسأل: ما معنى نون الوقاية؟ فيأتي الجواب: تقي (النون) الفعلَ من الكسر وذلك حين تتصل به ياء المتكلم. ونسأل: وكيف يكسر آخر الفعل؟ هل يمكن أن تكون حركته الكسر بدون نون الوقاية؟ وكيف يكون لفظ ذلك؟ وما قولكم في نون الوقاية التي تدخل على إن وأخواتها كقولي: «**إنني مؤمن**». فماذا تقي النون هنا؟ تقي الحرف من الكسر؟ وما يهم فالحرف يشبه الفعل وإذا كانت النون للوقاية (لاحظ عزيزي القارئ كيف تحكم حركة أواخر الكلمات التسمية دائماً) فهل يعني أن

(قولي): إنني مؤمن تعادل قولي إني مؤمن؟ فالنون للوقاية فقط.

أخيراً، فالياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، ما معنى ذلك؟ وما هذا الأسلوب في المحاكمة والتفكير؟! وهناك من يلحق بالمفعول به[١١]:

١ ـ المنادى.
٢ ـ الإغراء والتحذير.
٣ ـ الاختصاص.
٤ ـ المنصوب بنزع الخافض.
٥ ـ المنصوب على الاشتغال.

١ ـ ١ ـ ١ ـ المنادى:

للمنادى[١٢] أنواع وأقسام يمكن الرجوع إليها عند أهل اللغة وهناك أكثر من سبع أدوات للنداء لن ندخل في تفاصيلها.

والنداء في رأينا لا علاقة له بالمفعول به ولو توهم بعضهم أن الاسم بعده منصوب بفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي، والنداء أسلوب يعرفه الصغير والكبير. وقد استغنى كثير من الناس في أيامنا هذه عن أدوات النداء فقلّ ما تجد مواطناً عربياً بائساً يقول يا أبي، أو يا أحمد، حيث ينادي: أبي، أحمد... والمنادى بأداة النداء في أيامنا هذه هو الله عزّ وجلّ الذي لا حول ولا قوة لنا إلا به وهو يقبل نداءنا ـ دون أدنى شك ـ بدون يا أو أيها ومع ذلك فقد أبى النحاة أن نقول يا الله فعلمونا أن نقول: اللهم، وإعرابها:

اللهم: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب بيا

المحذوفة المعوّض عنها بالميم. فما رأيك عزيزي القارئ بذلك الإعراب المليء بالخيال، حذفت اليا فعوض عنها بالميم فلا اليا موجودة ولا الميم بديلة عنها ولا المنادى في محل نصب ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وما زلت ـ حتى يومي هذا ـ أتساءل أنعرب الاسم بعد أيها بدلاً أم نعتاً؟ فيأتي الجواب المفحم المقنع المخرس المدوي: إذا كان الاسم بعدها مشتقاً يعرب نعتاً وإذا كان جامداً يعرب بدلاً (لأي).

فمثلاً عندما تنادي «**يا أيها الرجل**» فالرجل جامد (اسم ذات). وتعرب **الرجل**: بدل من (أي) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره. وعندئذ يصبح التقدير «**يا الرجل**»[١٣] أما إذا ناديت «**أيها العابد**»، فـ(**العابد**) مشتق (اسم فاعل) وتعرب **العابد** نعتاً لـ(أي) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، وهنا يصبح الاسم المشتق الصريح صفة للأداة (أي) فما رأيك عزيزي القارئ؟ أي (الأداة) أصبح لها صفة وهو إنجاز عظيم دون أدنى شك، مع الإشارة هنا إلى أن إعراب **أيها**: أي منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء والـ(ها) للتنبيه، ونحن نسأل.. الـ(ها) للتنبيه؟.. تنبيه لماذا؟.. و(أي) في محل نصب ماذا؟!

كذلك فإنه لا يأتي بعد الـ (يا) دوماً اسم منادى، كما في قوله تعالى: ﴿**يا ليت قومي يعلمون**﴾ (سورة يس، الآية: ٢٦).

وقد أوجد النحاة لها تسمية: حرف تنبيه، ونتساءل تنبيه لماذا؟... ولماذا لا تكون زائدة[١٤] مثل (**ما**) بعد (إذا)؟ ولما لا تكون للتمني ونشترط أن يأتي بعدها ليت أو لعل؟ ونشترط أن تكون... ونشترط أن تقع...

ونشترط أن تبدأ... ونشترط أخيراً: أن نلغي ذلك التأويل الملفق.

إن مشكلة إيجاد محل من الإعراب لكل حرف أو كلمة أوصلتنا إلى حروف وكلمات بل وجمل (نعم جمل بشحمها ولحمها) لا محل لها من الإعراب.

أخيراً، فإن هناك من يلحق بأسلوب النداء ما يسمى **بالندبة والترخيم.**

الندبة: تأتي من الندب وهو النوح على الميت وذكر صفاته الحميدة. وهنا أيضاً يعلمنا نحاتنا كيف نندب ونحزن بعد (يا) (عند أمن اللبس) أو (وا) الندبة وإضافة هاء السكت.

وأقول لهم: مهلاً... مهلاً... يا جماعة، ما رأيكم في قول بعضنا (يا شحاري)، أو (يا خراب بيتي)، أو (يا سبعي)، لا أحد منا يندب بواو الندبة مع هاء السكت إلا ما سمعناه من قصة (وامعتصماه) وما زلنا نكررها في مسلسلاتنا التلفزيونية التاريخية المجيدة.

الترخيم: وهو حذف أواخر الكلام في النداء على لغة من ينتظر الحرف ومن لا ينتظر الحرف ـ لاحظ هذه التعاريف ـ وهو أمر لا يمكنك إلا أن تتحوقل منه ومن فرضياته السهلة الممتنعة ـ كما يقولون ـ ولعل أهل حلب القدامى عندما يقولون (تا) عوضاً عن (تعال) هم أقدر الناس على استيعاب الترخيم وإدخاله على الأفعال عوضاً عن الأسماء شاء ذلك النحاة أم أبوا.

١ ـ ١ ـ ٢ ـ الإغراء والتحذير:

ظهر هذا الأسلوب عندما وجد أهل اللغة ـ النحاة ـ حركة فتحة

آخر الكلمة فحاولوا إيجاد تخريجة لها. فمثلاً عندما سمعوا عربياً أصيلاً يقول: الحزمَ عوضاً عن الحزمُ (**الحزمُ** المبتدأ المرفوع) قرروا أن يعربوا **الحزمَ**: مفعول به منصوب لفعل محذوف ـ لاحظ ذلك) تقديره (الزم)!!! ولم يعترفوا بأن قولنا (الحزمَ) يعطينا نفس معنى «**الحزمُ الحزمُ**» وأن حركة الحرف الأخير لا تغير معنى الكلمة وموقعها. مع العلم بأن تلك التراكيب التي قامت من أجلها هذه القواعد تتضاءل في خطب العظماء الرنانة اليوم، فقلّ أن يبدأ أحدهم قوله ـ في أيامنا هذه ـ بـ «**العملَ العملَ**» وهي أمور ستموت مع مرور الزمن.

١ ـ ١ ـ ٣ ـ الاختصاص:

كقولنا: نحن ـ المهندسين ـ نحب كافة العلوم (**المهندسين:** اسم منصوب على الاختصاص) وينطبق في ذلك الأسلوب ما قيل عن سابقه، وهنا نعود لنذكّر القارئ العزيز بأن تصنيف أهل اللغة للكلمات يتم حسب حركة أواخرها فعندما وجدوا أن الحركة هي الفتحة ألحقوها بالمفعول به المنصوب بالفتحة دون البحث عن موقعها ودورها الحقيقي في الكلام.

١ ـ ١ ـ ٤ ـ المنصوب بنزع الخافض:

حاول فيه النحاة أن يتصوروا مفعولاً به بدون فتحة أو نصب لكنهم استدركوا ذلك فوراً وعادوا إلى مدرسة أساتذتهم مدرسة حركة أواخر الكلمات وأطلقوا مصطلح منصوب (بنزع الخافض) الذي سنحاول شرحه للأخ القارئ:

عندما أقول «**مررت الديار**» فإن كلمة **الديار** تعرب: اسم منصوب بنزع الخافض وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والتقدير «**مررت**

بالديار». وهنا اعتراف ضمني من النحاة بتساوي (الديار) مع (بالديار) حيث يمكن اعتبار كليهما مفعولاً وقع عليه فعل المرور ـ يراجع ما كتب عن الأفعال ـ ولكن تلك المحاكمة التي لا أرى فيها أي مبرر لغوي هي سلسلة قد لا تنتهي وهي ترفض حتماً عند تطبيقها على كلام الله عز وجل فلا يمكننا أن نقول في قوله تعالى: ﴿**ألا إن ثموداً كفروا ربهم**﴾ (سورة هود، الآية: ٦٨).

إن (ربهم) هنا تعادل (بربهم) وأنه منصوب بنزع الخافض. ففي كلام الله عز وجل (كفروا بربهم) ليست أبداً مساوية لـ(كفروا ربهم) ولا تخفى علينا الخلافات حول حرف الباء في مواضع كثيرة من آيات الذكر الحكيم كما في قوله تعالى: ﴿**وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين**﴾ (سورة المائدة، الآية: ٦).

١ ـ ١ ـ ٥ ـ المنصوب على الاشتغال:

وهي تخريجة من التخريجات التي تدل على محاولة إعمال المنطق ولكن دونما سبب أو مبرر. فمثلاً في قوله تعالى: ﴿**وكلَّ إنسان ألزمناه طائره في عنقه**﴾ (سورة الإسراء، الآية: ١٣).

فإن أهل اللغة يأبون إلا أن يتحدثوا بحركة أواخر الكلمات فيعربون: **كلَّ**: اسم منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ـ لاحظ ذلك الإعراب ـ ويكون التقدير: «**ألزمنا كلَّ إنسان ألزمناه طائره**» وسأنهي تلك الفقرة بدون أي تعليق تاركاً للقارئ العزيز أن يقرّر مدى تطابق التقدير النحوي مع الآية الكريمة الأصلية.

١ ـ ٢ ـ المفعول فيه:

وهو اسم يدل على زمان أو مكان وقوع الفعل ويقسم إلى قسمين

ظرف زمان وظرف مكان[١٥]. ومن بداية هذا التصنيف نجد عدم التمييز بين مفهوم الزمان ومفهوم المكان. فزمن حدوث الفعل يختلف تماماً عن مكان حدوثه ولا تصح التسمية العامة المشتركة لهما (مفعول فيه) كما أنه لا يمكن السيطرة على الزمن ـ حالياً ـ من قبل الإنسان. لذلك، فإن ذلك المصطلح لا يصلح في مفهوم الزمان لأنه خارج سيطرتنا فلا يمكننا أن نفعل فيه متى نشاء. ثم يأتي بعد ذلك مصطلح كلمة (الظرف) وهو مصطلح غريب لا يمكن أن يترك أي مدلول في الذهن، ولذلك نجد أن الكثير من الطلاب يخلط بين المفعولات فيه ـ به ـ... ولا لوم عليهم في ذلك. وأن تكون حركتا المفعول فيه (بنوعيه) هي النصب وأن يعرب كيفما جاءت حركة آخره في محل نصب على الظرفية هو أمر يحتاج إلى إعادة النظر فيه.

أخيراً نجد أنه لا يحق لنا ـ حسب رأي أهل اللغة ـ أن نقول:
«زرتك ليلةُ البارحة» أو **«سأزورك ليلةِ الإثنين»**.

لأننا نتعامل مع حركة أواخر الكلمات وليس مع معانيها.

وإذا أخذنا قوله تعالى: **﴿ليلةُ القدر خيرٌ من ألفِ شهر﴾** (سورة القدر، الآية: ٣). يسارع النحاة فيقولون: ليلة هنا معربة وهي مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره. وينسون الظرفية الزمانية، ينسون المفهوم الذي أوجدوه أنفسهم ليلحقوا بحركة أواخر الكلمات، ففي حال النصب هي ظرف وفي حال الرفع هي مبتدأ، وهكذا تحكمهم الحركات دوماً وعندما لا يجدون منفذاً منطقياً لها يعودون إلى ليِّ ذراعِ النص فيقولون في إعراب (قط):
قطُّ: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب

الظرفية، ونحن لا نراها كذلك أبداً. فأين مفهوم الزمان فيها؟

١ ـ ٣ ـ المفعول المطلق:

وهو اسم (مصدر) يذكر بعد فعل من لفظه لتوكيده، ويكون منصوباً دائماً.

والسؤال هنا: ما معنى مفعول مطلق؟ وكيف نفهم هذا المصطلح فهماً منطقياً معقلناً يمكننا من تطبيقه؟ وما المقصود بكلمة (مطلق)؟... وكيف يكون المفعول مطلقاً؟ مطلق في عمله! مطلق في صلاحيته! مطلق في حكمه! مطلق في مدلوله! وإذا قلت: **جازفت مجازفة**، فهل بذلك توكيد للمجازفة؟ وهل يستنتج أن تلك الجملة مؤكدة وتفوق في معناها قولي: **جازفت بحياتي**؟

والقضية لا تنتهي عند ذلك المصطلح الشامل (المفعول المطلق) وحده، بل هناك نائب للمفعول المطلق أو بالأصح (نواب) فإذا قلت مثلاً:

«**نامَ الطفلُ بعضَ ــ أو كلّ ــ النوم**» فعندئذ تصبح بعض ــ كل ــ نائباً للمفعول المطلق الموجود في الجملة أو بالأحرى الذي دفن في الحياة حياً ويصبح (النوم) (المفعول المطلق) مضافاً إليه، ولم لا؟ فحركة آخره الكسرة.

كذلك إذا قلت مثلاً: «**رجع الجيش القهقرى**» عوضاً عن «**رجع الجيش رجوع القهقرى**» فإن القهقرى نائب مفعول مطلق، وإلى غير ذلك من التعقيد وإضاعة الوقت والجهد.

١ - ٤ - المفعول معه:

وهو أمر يؤسفني ذكره أصلاً فأنا لن **أسير والشارع** لسبب بسيط وهو أني كائن حي والشارع جماد ساكن ولا بد من الإشارة إلى أن إعراب (والشارع) هو:

الواو: واو المعية ـ لاحظ هذه التسمية ـ.
الشارع: مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره... نعم مفعول معه!! ويرتعد النحاة ويتضايقون إذا قال أحدنا «**إن الشمسُ ساطعةً**» أو «**كان الجنديَّ جريحٌ**» ولكنهم يقبلون مصطلح مفعول معه... وكيف يتم إنجاز الفعل من قبل الإنسان والشارع معاً؟ سؤال لا أعرف كيف أطرحه، فهل يجد لي النحاة صيغة لسؤالي ومن ثم يجيبون عليه أنفسهم؟

١ - ٥ - المفعول لأجله:

وهو اسم منصوب يذكر لبيان سبب وقوع الفعل. ومثال ذلك قولنا «**وقفَ الطلابُ احتراماً للمعلم**» والإعراب هو:

وقف: فعل ماض مبني على الفتح.
الطلاب: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره.
احتراماً: مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره.
للمعلم: جار ومجرور.

فـ (احتراماً) ـ كما ترى ـ مفعول لأجله، وهنا نتساءل: الهاء في كلمة (لأجله) على من تعود؟ على الفعل (وقف)؟ أم على المعلم؟ أم على الطلاب؟ والواضح أن المعلم هو المفعول لأجله، فمن أجله تمّ الوقوف من قبل الطلاب أما (احتراماً) فهي سبب وقوف

الطلاب، وهكذا يتضح لنا ثانية أن تلك التسميات بحاجة إلى إعادة نظر ولا يكفي أن نقول: نسأل عن المفعول لأجله بـ (لماذا) فإذا تغيرت حركة آخر الكلمة تغير الإعراب وبدأت التخريجات كما في قولنا:

«تهيم الوحوش في البراري للفرار من الأسر».

هنا كلمة (للفرار) أصبحت جاراً ومجروراً ونسينا ما سميناه مفعولاً لأجله لأن الحركة هي التي تحكم وليس المعنى أو حتى المصطلح الذي اختاره أهل اللغة أنفسهم.

لكن إذا قلنا: **«تهيم الوحوش في البراري فراراً من الأسر»** هنا ظهرت الفتحة في كلمة (فراراً) فهي مفعول لأجله.
والمجد والخلود لحركة أواخر الكلمات.

ثانياً: الحال:

وهو اسم منصوب يذكر لبيان هيئة الفاعل أو المفعول به حين وقوع الفعل، وكما نرى فإن الحال يحتاج إلى فعل مع فاعل أو مفعول به.

فإذا قلت: **«هذا البطلُ خاسرٌ»** فإن كلمة خاسر ليست حال البطل أبداً بل هي خبر لأنها مرفوعة من جهة ولأنه لا يوجد فعل من جهة أخرى.

كذلك إذا قلت: **«سأزورك ما دام أبوك مريضاً»** فإن (مريضاً) هنا ليست حال الأب بل هي خبر الفعل الناقص[١٦] ما دام.

أما إذا قلت: **«جاء طفلٌ راكضاً»** سارع النحاة وقالوا: ما هذا الخلط

والخبص، عليك أن تقول: «**جاء طفلٌ راكضٌ**» فراكض هنا هي صفة للطفل النكرة (مرفوع مثله بالضمة).

أخيراً إذا قلت: «**جاء الطفل راكضاً**» فقد أصبتَ وأصبحت «راكضاً» حالاً للطفل المعرفة (منصوب بالفتحة).

بعد تلك الأمثلة المبسطة، سأقوم بمزيد من الشرح من خلال ما يلي: سأفترض أنني في ملعب دمشق الدولي بكرة القدم، وقد جلس إلى جانبي صديقي مروان الذي يهوى مباريات كرة القدم السورية وألعاب الدوري فيها، وعليه فهو يعرف معظم أسماء اللاعبين السوريين في حين أني أجهل أسماء معظمهم، وتراه يقول:

«**خرج طلالُ راكضاً من الملعب**».

لأنه يعرف اسم اللاعب طلال وعليه فإن (راكضاً) هنا هي حال منصوبة (لطلال المعرفة). وتراني أقول لولدي الذي يرافقنا في الملعب وهو بجانبي:

«**خرج لاعبٌ راكضٌ من الملعب**».

لأني لا أعرف اسم اللاعب، وعليه فإن الكلمة (راكض) هنا هي صفة (للاعب مرفوعة). نفس اللاعب ونفس المكان ونفس الملاحظة من كلينا (أنا وصديقي مروان)، ولكن اللاعب حاز على وضعين أولهما (حال) وثانيهما (صفة) فما فرق الحال عن الصفة؟... ولماذا تكون عبارتي (صفة) وعبارة صديقي مروان (حال) واللاعب نفسه؟ علماً أن صديقي مروان لا يعرف عن اللاعب إلا اسمه الأول فقط. وإني أرى أن ـ في كلتا الحالتين ـ (راكضاً) هي حال اللاعب ولا يمكن أن تكون صفة لأنه لا أحد يوصف بأنه راكض.

فالصفة ـ إن صحت تسميتها ـ تكون للخلق والخلق ولا تكون للأمور الآنية والمؤقتة.

وهكذا، نرى أنّ حركة آخر الكلمة هي التي جعلت من (**راكضاً**) حال اللاعب ومن (**راكضٌ**) صفة له وليس إعمال العقل والمحاكمة السليمة، كما أن بعض الكلمات مثل (جميعاً)، (معاً) (فرادى)... وغيرها... لا يمكن أن تكون أحوالاً للأشخاص أو غيرهم ـ حيثما وردت لأنها لا تبين هيئة الأشخاص بل تبين كيفية مجيئهم، فعندما نقول: «**جاء القوم معاً** (**أو فرادى**)» نجد أن كلمة (**معاً**) تبين أنهم لم يأتوا بشكل متفرق ولا علاقة لها بحال القوم بأية حال من الأحوال. كما أن الجملة الحالية والواو الحالية وغير ذلك من المصطلحات والتسميات يجب إعادة النظر فيها بشكل كامل.

فإذا أخذنا البيت التالي:

لا تشترِ العبد إلا والعصا معه
إن العبيد لأنجاس مناكيد[١٧]

فإن الواو قبل كلمة (العصا) هي واو الحالية، ونحن نسأل ماذا نعني بقولنا أن الواو (وهي حرف) حالية؟

إن هذه التسمية لا مبرر لها ـ حتى ولو قال بعضهم بأن الجملة[١٨] بعدها في محل نصب حال ـ ولا مدلول لها: وهي وهم لتأويل وهمي يأتي بعدها.

ثالثاً: التمييز:

هو اسم منصوب يذكر لإزالة الإبهام عن اسم قبله (**تمييز ملفوظ**)

أو عن جملة سابقة له (**تمييز ملحوظ**).

مثال: قوله تعالى: ﴿**إني رأيت أحد عشر كوكباً**﴾ (سورة يوسف، الآية: ٤).

كوكباً تمييز ملفوظ. وكذلك قول الشاعر[١٩]:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها
كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه

فإن (**نبلاً**) تمييز ملحوظ. ونحن نسأل ما المقصود بكلمة تمييز؟ وماذا تميز؟ وإذا كانت تزيل الإبهام عن الاسم الذي قبلها فهل المعنى (تمييز) يعطي تلك الدلالة ويقوم بهذه المهمة؟

إن التمييز يتحقق ويتم عندما يتوفر لدينا معطيات مختلفة نميزها عن بعضها، كأن يطلب منا أن نميز الاسم عن الفعل في نص (معطيات مختلفة) أدبي، أما أن نوجد كلمات افتراضية ونسميها (تمييز) فهذا وهم، والوهم لا يعطي قواعد لغوية سليمة.

وعندما أقول مثلاً: «**اشتريت دونماً أرضاً**»، فهل كلمة (أرض) ميزت الدونم وأزالت عنها الإبهام، ولماذا لا تكون كلمة (دونم)[٢٠] هي التمييز لأنها تبين أن مساحة الأرض المشتراة مقدرة بالدونم لا بالفدان مثلاً؟

وإذا قلت (**اشتريت دونم أرض**) فلماذا يصبح التمييز مضافاً إليه؟ إنها حركة أواخر الكلمات، هي الحاكمة دوماً وأبداً. كذلك نرى أن التمييز يتخبط مع الحال والمفعول به في قولنا: «**أنا أثقل منك كيلو وزناً**» فإن التمييز والمميز يتداخلان مع بعضهما. وإذا

قلنا «**أعطيت أوقية شواءً**» فلماذا لا تكون شواء بدلاً من أوقيةً مثلاً أو صفةً أو مفعولاً به ثانياً حيث وقع عليها فعل العطاء؟ (الافتراضات من مدرسة أهل اللغة ولا تمثل رأينا). كل ذلك يجعلنا بحاجة إلى إعادة النظر في ما يسمى بالتمييز وإلى مفاهيم لا لبس فيها يحكمها المنطق ويقبلها العقل فتصبح بسيطة الاستعمال واضحة الدلالة.

رابعاً: المستثنى بإلاّ:

هو اسم يذكر بعد إلا مخالفاً في الحكم لما قبلها[٢١] ونميز فيه الحالات التالية:

أ ــ **الكلام تام ومثبت:** مثل: «جاء الرجال إلا رجلاً».

والإعراب:

جاء: فعل ماض مبني على الفتح.

الرجال: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره.

إلاّ: أداة استثناء.

رجلاً: مستثنى بإلا منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره.

وهنا نسأل ماذا أنجزنا عندما قلنا إن رجلاً مستثنى بإلاّ؟. وهل بيّن ذلك الإعراب تأثير كلمة (رجل) في العبارة؟. هل بيّن دور الكلمة؟

ثم لنأخذ الحالة الثانية:

ب ــ **الكلام تام ومنفي:** مثل: «ما جاء الرجالُ إلاّ رجلاً (أو رجلٌ)».

هنا يمكنك أن تعرب **(رجلاً)** كما مرّ في الحالة السابقة. ويمكنك أن تعرب (رجلٌ) بدلاً من الرجال مرفوعاً مثله بالضمة. ونسأل ما هذه

المحاكمة الغريبة؟ رجل بدل الرجال؟ وهل تأثر السادة النحاة بالفارس عنترة عندما كان يقول «**عشرة لفارس**»!؟ وجدوا أن آخر الكلمة مرفوع (سمعوها كذلك) فلم يجدوا لها سوى تخريجة البدل. وهل يحق لنا أن نقول «ما جاء رجلٌ إلا رجلٌ مثلاً»؟

أخيراً هناك النوع الثالث للاستثناء:

ج ــ **الكلام ناقص ومنفي**: مثل: «ما جاء إلا رجلٌ».

عندئذ فإن **إلا** تعرب أداة حصر (حصر ماذا؟). و(**رجل**) حسب موقعها في الجملة وفي مثالنا فاعل مرفوع بالضمة. ونحن نسأل إذا كان السادة النحاة يسقطون (**ما**) و(**إلا**) كي يعربوا المستثنى ــ حسب زعمهم ــ حيث يصبح تقدير الجملة السابقة «جاءَ رجلٌ» فلماذا يستخدمون تلك الحالة من الاستثناء؟ وهل عند السادة النحاة (**ما جاء إلا رجل**) تعادل في المعنى (**جاء رجلٌ**)؟ النفي والحصر يعادل التام المثبت؟ وعندما نسقط أداة النفي والاستثناء فهل نفهم الجملة بشكل أفضل؟ وهل النفي والاستثناء (الحصر) لا دلالة لهما في لغتنا.

وقبل أن ننهي حالات الاستثناء العتيد نذكر الأخ القارئ بإمكانية الاستثناء بــ **خلا وعدا وحاشا وغير وسوى**. وإعراب كل منها مضحك أكثر من البدل والحصر فبعد غير مثلاً (التي تعرب منصوبة على الاستثناء) كما في قولنا: «**جاء الرجال غير رجل**» يعرب الاسم (رجل) مضافاً إليه.

كذلك، فإن **خلا** يمكن أن تكون فعلاً ــ إذا سبقت بــ(ما) ــ أو حرف جر... لاحظ عزيزي القارئ غُضب عليها فتحولت من فعل إلى حرف.

بعد أن استعرضنا معظم الأسماء المنصوبة عند السادة النحاة ننتقل الآن إلى أهم الأسماء المجرورة.

المجرورات

وهي الأسماء التي حركت أواخرها بالكسرة ـ أو ما ينوب عنها ـ. وإذا استثنينا التوابع (العطف ـ النعت ـ البدل ـ التوكيد) فإن أهمها:

أولاً: الجار والمجرور.

ثانياً: المضاف إليه.

أولاً: الجار والمجرور:

الجار هو أحد أدوات الجر. المجرور: هو اسم سبق بأحد حروف الجر (من ـ إلى ـ عن ـ على...)[٢٢] فأصبحت حركة آخره الكسرة، فإذا قلنا:

«لعب الطفل في الحديقةِ».

فإن إعراب مفردات الجملة السابقة هو:

لعب: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة في آخره.

الطفل: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره.

في: حرف جر.

الحديقة: اسم مجرور بـ (**في**) وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

هنا يتضح لنا حسب الإعراب الكامل المذكور سابقاً أن مصطلح الجار والمجرور لا يعبر إطلاقاً عن الوظيفة التي يقوم بها الاسم أو عن دوره في الجملة لأن عبارة (جار ومجرور) لا تعني شيئاً أبداً... فالجار هو الحرف (الأداة) والمجرور هو الاسم الذي جاء بعده،

والنتيجة أننا نتعامل مع حركات أواخر الكلمات (الكسرة) ولا توجد أية دلالة لدور ذلك الاسم في الجملة.

لقد سمّى أهل اللغة الجار والمجرور شبه جملة.. نعم شبه جملة! تماماً كما سمّوا من قبله إنّ وأخواتها أحرفاً مشبهة بالفعل، فالتشبيه عندهم قائم دوماً حتى ولو خالف العقل والمنطق. والسؤال الآن: هل «به» أو «منه» أو «عليه» مثلاً أشباه جمل؟ وما المعنى الذي تعطيه تلك الأحرف المتشابكة الغريبة؟ فيأتي الجواب: إن إعراب **«به»**: **الباء**: حرف جر، **والهاء**: ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، وكما نرى جراً بجر وسيبقى الجر عند العرب حتى قيام الساعة.

وشبه الجملة (الجار والمجرور) بحاجة إلى ما تتعلق به[٢٣] وهو إما فعل أو مصدر ظرف. فإذا قلت: **«نام الطفل في البيت»**.

فإن الجار والمجرور **«في البيت»** متعلقان بالفعل **«نام»**. ولكن إذا قلت: **«نام الطفل صباحاً في البيت»**.

فهنا يتعلق الجار والمجرور بالظرف وننسى الفعل الأصلي.

أما إذا لم نجد فعلاً أو مصدراً أو ظرفاً أو متعلقاً شاغراً فإننا نخلق ظرفاً وهمياً في خيالنا ونعلق به. فإذا قلت: **«السمك في الماء»** فإن الجار والمجرور هنا **«في الماء»** متعلقان بخبر محذوف تقديره **موجود أو كائن**. وهكذا نتخبط في إيجاد تخريجات لأوهام كلماتٍ لم نوضح ـ أصلاً ـ موقعها أو دورها في الجمل.

أخيراً إذا قلت: **«هرب الكثير منهم من المعركة للحفاظ على**

حياتهم» فإنك سترى العجب عندما تحاول تعليق أشباه الجمل الواردة في المثال السابق.

ثانياً: المضاف إليه:

وهي تسمية لا تقل غرابة عن صديقتها السابقة (شبه الجملة) فعندما نقول مثلاً: «**شجرة الدُر ملكةٌ عادلةٌ**».

فإن كلمة **الدُّر** تعرب مضافاً إليه مجروراً بالكسرة الظاهرة في آخره.

وعندها نتساءل: ما هو الشيء الذي تمت إضافته؟ ما الذي أضيف (إليه) وماذا أضيف إليه؟ وكيف أضيف إليه؟

ويأتي الجواب المقنع أن (إليه) تعود على الاسم الذي قبله، فكلمة (الدر) في مثالنا السابق أضيفت إلى الاسم الذي قبلها (شجرة) وهنا علينا أن نصحح التسمية لتصبح مضافاً لما قبله، وليس مضافاً إليه، وعندما نقول: مضاف إليه أو مضاف لما قبله فماذا نكون قد بيّنا من وضع الكلمة أو دورها في الجملة؟!

تجدر الإشارة هنا إلى أن المضاف إليه قد يتعدد في الجملة الواحدة فيتعدد معه اللغو والحشو في قواعد لغتنا.

وهكذا نأتي إلى الانتهاء من استعراض حالات الإعراب لمعظم الأسماء المختلفة في قواعدنا المفبركة. ونذكر أن ما يسمونه الأسماء الخمسة هي في الحقيقة الأسماء الستة، ولكن بعضهم يخجل من الاسم السادس[٢٤] فيسقطه ليغير بذلك في معطيات ومقدسات

أهل اللغة، وهنا نقول: إنه يستوي عندنا القول تماماً في الجمل اللاحقة:

جاء أبو وليد.
رأيت أبو وليد عوضاً عن (أبا وليد).
مررت بأبو وليد عوضاً عن (أبي وليد).

لأنه ببساطة يمكننا اعتبار أبو وليد (اللقب) اسماً علماً غير قابل للتبديل والتغيير.

الهوامش

(١) نأمل أن لا يعلق أحدهم بأن هناك من يعرب الضمير (هو) في محل رفع مبتدأ و(الوفي) خبرها والجملة (هو الوفي) في محل رفع خبر عندئذ نطلب منه العودة إلى قراءة ما ذكرناه عن المبتدأ والخبر سابقاً.

(٢) لا نعلم لماذا أسقط أهل اللغة الألف عند كتابة (هذا) حيث يتوجب كتابتها بالشكل «هاذا»؟

(٣) إن القول بأن للاسم الموصول صلة وعائداً... إلخ. لا يعني أنه ـ بمفرده ـ معرفة.

(٤) قد يصحح أحدهم فيقول: (ما) بمعنى (الذي) لكن لا تنوب عنها. ونحن نسأل ما معنى (بمعنى)؟

(٥) الحاسوب (الكومبيوتر) اسم آلة على وزن فاعول (مثل شاكوش). تصور دقة المقارنة.

(٦) لاحظ أن التسميات دوماً تأتي من حركة أواخر الكلمات.

(٧) هناك شروط للاسم غير المتصرف أو ما يسمى بالممنوع من الصرف لن ندخل في بحثها.

(٨) في الإنكليزية تنوب الكلمة (BOTH) (كلاهما) عن الألف أو الياء والنون في المثنى في العربية.

(٩) قد يعترض أحدهم فيقول: لكن هناك شعراء يخلطون بين المذكر والمؤنث المعنوي فأقول: إن قالوا فأفهموا فقد صح ما قالوه حتى ولو خالفوا قياس أجدادهم.

(١٠) راجع أقسام الفعل وأنواعه.

(١١) هناك من يعتبر المنادى جزءاً مستقلاً عن المفعول به، وهناك خلافات في أسلوب النداء لا نقرها جميعها.

(١٢) انظر الهامش السابق.

(١٣) يجوّز الكوفيون ذلك الأسلوب من النداء.

(١٤) المعالجة من مدرسة أهل اللغة.

(١٥) يصنف الظرف حسب تصريفه وحسب إعرابه أيضاً.

(١٦) رأينا سابقاً أنه لا يوجد ما يسمى فعلاً ناقصاً.

(١٧) البيت للشاعر الكبير أبي الطيب المتنبي، ونحن نرى في هذا البيت نظرة عنصرية لا تصلح في أيامنا المعاصرة.

(١٨) سنخصص بحثاً لإعراب الجمل.

(١٩) الشاعر هو بشار بن برد.

(٢٠) الدونم والفدان وحدات مساحة كما نعلم، وهي معروفة ومميزة ولا حاجة لتمييزها أصلاً.

(٢١) هناك نوعان للاستثناء متصل ومنقطع لن ندخل في تفاصيلهما.

(٢٢) يمكن الرجوع إلى أحرف الجر في مراجع أهل اللغة.

(٢٣) ما هو المدلول الذي تتركه كلمة «متعلق» في الذهن؟ وهل يصل مدلولها المطلوب إلى كل إنسان عربي يريد تعلم قواعد لغته؟

(٢٤) الاسم السادس هنو وهو عضو المرأة التناسلي.

الأدوات (الأحرف)

الأدوات

سبق ورأينا أنها تسمى أحرفاً عند أهل اللغة. وسنبحث في بعضها نظراً لصعوبة بحثها كلها.

الهمزة:

نستعرضها بشكل مختصر فهي إما: ١ ـ استفهامية، ٢ ـ للنداء ـ حسب تصنيفهم ـ.

١ ـ في حالة الاستفهام:

تدخل الهمزة (أ) على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿**أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً**﴾ (سورة الحجرات، الآية: ١٢).

أو على الاسم كما في قوله تعالى: ﴿**أأنتم تخلقونه أم نحن**

الخالقون﴾ (سورة الواقعة، الآية: ٥٩).

ونحن نرى أن الهمزة في كلتا الآيتين السابقتين لا تفيد الاستفهام لأن الله عزّ وجلّ لا يسأل عباده ـ فهو عالم بطبيعة عباده وبكافة أحوالهم وإجاباتهم ـ وهي تفيد الإنكار(١).

٢ ـ في حالة النداء:

فهي حرف نداء للقريب كقولنا: «**أسامر لا تفعل الشر**». ولكننا نجدها ثقيلة في أيامنا هذه خاصة إذا أردنا أن ننادي أحمد مثلاً فنقول «**أأحمد**». ولا نجد منا اليوم من ينادي الآخرين مستعملاً الهمزة في ندائه القريب، مع الإشارة إلى أن الهمزة في كلتا الحالتين ـ الاستفهام والنداء ـ لا محل لها من الإعراب عند أهل اللغة. وإذا كنا نشجع على إلغائها فإننا نرفض حتماً تخيلها وتقديرها وهمياً ـ كما في قول المتنبي:

أحـيـا وأيـسـر مـا قـاسـيـت مـا قـتـلا
والبين جاء على ضعفي وما عدلا(٢)

فهناك من يقول بأن الأصل في (أحيا) ـ وهي فعل مضارع ـ أأحيا.

وإن همزة الاستفهام محذوفة، ونحن نسأل: إذا كانت محذوفة فلماذا نضيفها ونتخيلها؟

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن بعض النحاة يقول: إن الهمزة لا تدخل إلا على الفعل والاسم: ـ الضمير يدخل تحت الاسم ـ ولا تدخل على الحرف، فالحرف لا يدخل على الحرف وهنا نذكّر بقوله

تعالى: ﴿**ألم نشرح لك صدرك**﴾ (سورة الشرح، الآية: ٣).

ونلاحظ أن الهمزة (الحرف) دخلت على (لم) الحرف ـ حسب تعريفهم ـ.

إذا

تأتي (إذا) ــ عند أهل اللغة ــ على ثلاثة أوجه:

١ ــ ظرف متضمن معنى الشرط، ومثالها قوله تعالى: ﴿**إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً منثوراً**﴾. (سورة الإنسان، الآية: ١٩).

٢ ــ ظرف غير متضمن معنى الشرط، ومثالها قوله تعالى: ﴿**والليل إذا يغشى**﴾ (سورة الليل، الآية: ١).

٣ ــ فجائية ومثالها قوله تعالى: ﴿**ونفخ في الصور فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون**﴾ (سورة يس، الآية: ٥١).

وقد رأينا سابقاً أن مفهوم كلمة الظرف يحتاج إلى إعادة النظر فيه[٣] وسنورد للأخ القارئ إعراب إذا الظرفية الشرطية، وسنبين له ـ حسب فهمنا البسيط والبدائي ـ ما يحتويه ذلك الإعراب من كنوز دفينة.

إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، ومعنى **خافض لشرطه** أن جملة فعل الشرط في محل جر بالإضافة (**رأيتهم** في المثال السابق) ومعنى **منصوب بجوابه:** أن الذي نصبه على

الظرفية هو جواب الشرط.

ويتضح من إعراب (**إذا**) العتيد ومن الشرح الرشيد أن كل ما ذكر سابقاً هو لغو وحشو وإضاعة للوقت وتغييب للحقائق.

فما هو الظرف؟ والخافض؟ وهل يكون الخفض بالحركة (الكسر)؟ والمنصوب بجوابه؟ وكيف يتم النصب بالجواب؟

تلك المصطلحات والكلمات التي لا دلالة لها لا نحتاجها لفهم الأداة (إذا) وكثيراً ما نجد أساتذة اللغة العربية في يومنا هذا يهربون منها أنفسهم فيقولون في إعراب إذا: ـ حيثما وردت وكيفما وردت ـ ظرف متضمن معنى الشرط، أو ظرف لما يستقبل من الزمان. وفي كل الأحوال سواء كان الإعراب مفصلاً ـ كما رأيناه ـ أو مختصراً فإن ما قدمه النحاة للأداة (إذا) غيّب دورها في الكلام وجعلها وهماً لا حقيقة.

ولا بد أن نذكّر هنا بإعراب الاسم بعد إذا المتضمنة معنى الشرط حيث يعرب فاعلاً لفعل محذوف فنقول في إعراب قوله تعالى: ﴿**إذا السماءُ انشقت**﴾ (سورة الانشقاق، الآية: ١)

السماء: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وتقديره (إذا انشقت السماء انشقت) وجملة الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بالإضافة.
فما رأيك أيها الأخ القارئ.

أخيراً فإن (إذا) الفجائية التي وردت في مثالنا السابق في قوله تعالى:

﴿ونفخ في الصور فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون﴾
(سورة يس، الآية: ٥)

لا تفيد الفجائية ـ كما يرى السادة النحاة ـ ولم يساعدها الحظ في الإعراب، ولم يجد لها النحاة مكاناً لائقاً فأصبحت ـ (إذا) ـ ظرفاً للمفاجأة لا محل له من الإعراب.

أنْ وإنْ المخففة:

١ ـ أنْ: وقد سماها النحاة أن المخففة من أنّ الثقيلة (زعيمة الأحرف المشبهة بالفعل) وأوجدوا لها اسماً محذوفاً سموه ضمير الشأن وجعلوا خبرها الجملة التي بعدها. ففي قوله تعالى: **﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾** (سورة المزمل، الآية: ٢٠)

تعرب أنْ: مخففة من أن الثقيلة واسمها محذوف ضمير الشأن تقديره أنه.

ونحن نسأل: ما الغاية من ذلك التأويل؟ وما الفائدة من ضمير الشأن هذا؟ وهل يقبل ذلك التأويل في كلام الله عزّ وجل؟... وكيف يقبل السادة العلماء ذلك ويحفظونه عن ظهر قلب، ويطالبون طلاب العلم بحفظ تلك القواعد العتيدة لفهم القرآن الكريم. وهل (علم أن) عند الله عزّ وجلّ تعادل (علم أنه)؟ ـ راجع بحث الأحرف المشبهة بالفعل ـ.

٢ ـ إنْ: وهي مخففة من إنّ الثقيلة، وإن هذه لا عمل لها فهي لم تنصب الاسم بعدها ولم ترفع الخبر، كما في قوله تعالى: **﴿قالوا إن هذان لساحران﴾** (سورة طه، الآية: ٦٣)

حيث نجد بعدها (**هذان**): اسم مرفوع بالألف ـ لأنه مثنى ـ و(**ساحران**) اسم مرفوع بالألف أيضاً لأنه مثنى.

وهكذا فإن السادة النحاة لم يجدوا علامة النصب (الياء المثنى) فاعتبروا (إن) لا عمل لها، لأنهم لا يعرفون دور الكلمة إلا من خلال الحركات حتى ولو غاب المعنى، ولا يعترفون أن الاسم بعد (إن) يمكن أن يكون مرفوعاً أو منصوباً دون أن يخلّ بالمعنى، لذلك فهم يبحثون دوماً عن تخريجات غالباً ما تكون مضحكة مبكية. وقد وردت قراءات في الآية الكريمة السابقة بـ(إنّ) (الثقيلة) ولها تخريجات مضحكة عند السادة النحاة فمنهم من يعتبرها بمعنى (**نعم**) ونعم لا تعمل فكذلك (إن)، ومنهم من يدخل ضمير الشأن... وإلى غير ذلك من التأويل والوهم.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن (إنْ) التي أصلها إنّ ـ كما زعموا ـ والتي تدعى زعيمة الأحرف المشبهة بالفعل تعمل عمل **ليس** وتثور على أصولها وتنتمي إلى عدوتها كان وأخواتها، ففي البيت التالي:

إنِ المرءُ ميتاً بانقضاء حياته
ولكن بأن ينعى عليه فيخذلا

فإنّ (إنْ) ـ التي حركت بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين ـ تعمل عمل أخوات كان فترفع الأول ويسمى اسمها (**المرءُ**) وتنصب الثاني ويسمى خبرها (**ميتاً**) في البيت السابق.

أخيراً فإن لـ (إنْ) و(أنْ) نصيباً وحظاً في الزيادة أيضاً كغيرها من الأدوات والأحرف، لأن قواعد لغتنا غنية ـ ما شاء الله ـ بالزيادات فهي قواعد الزيادة والمزاودة.

كما في قول الشاعر:

بـنـي غـدانـة مـا إن أنـتـم ذهـب
ولا صـريـف ولـكـن أنـتـم الخزف[٤]

فإن (إن) زائدة لا محل لها من الإعراب (عند النحاة).

وفي قوله تعالى: ﴿**فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً...**﴾ (سورة يوسف، الآية: ٩٦)
فإن (أن) حرف زائد لا عمل له (عند النحاة).

وهنا نتوقف عند ذلك الحد ونطلب من القارئ العزيز أن يستنتج دقة وعظمة تلك القواعد العتيدة.

لا[٥]:
تأتي (لا) على أوجه مختلفة سنكتفي بحالات استعمالها مع الفعل (ماض ـ مضارع). فهي أداة نفي تدخل على الفعل الماضي كما في قوله تعالى: ﴿**فلا صدّق ولا صلّى**﴾ (سورة القيامة، الآية: ٣١).

وتدخل على الفعل المضارع (الحاضر) كما في قوله تعالى: ﴿**لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٢٥).

وفي كلتا الحالتين السابقتين تفيد النفي وهو عكس الإثبات ـ كما نعلم ـ ولا يخفى على القارئ الفارق الكبير بين النفي والإثبات (الإيجاب). وتعرب (**لا**) عند أهل اللغة: نافية لا عمل لها، لا عمل لها لأنها لا تحرك ولا تغير من حركة نهاية الكلمات (وهي الأفعال في حالتنا).

إذاً فالعمل مرتبط بالحركة، فإذا لَم تؤثر في حركة آخر الكلمة ذهب عملها وأصبحت عاجزة علماً بأنها تهز كيان الدول.

فإذا قلت: **لا أحب الوطن** فإن (**لا**) التي لا عمل لها ـ نحوياً ـ خربت الديار والوطن.

في حين نجد أن (**لا**) التي تدخل على الفعل المضارع (الحاضر) والتي تفيد معنى النهي (لا الناهية) تعمل فتجزم وتسكن وتصبح ذات مكانة عند أهل اللغة.

فإذا قلت: «**لا تدعُ إلى الشر**» فإن **لا**: ناهية جازمة تجزم الفعل المضارع، وفي حقيقة الأمر **لا** (النافية) أو **لا** (الناهية) تؤديان عملاً أساسياً واحداً وهو النفي، و**لا** النافية التي لا عمل لها تنبع من إرادة واعية أو حقيقة ثابتة، أما **لا** الناهية العاملة فتستخدم عند النهي بالأمر والطلب، وشتان بين المعنيين، ونوضح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

فعندما نقول: «**لا تعيش الخراف مع الذئاب**»، فإن **لا** النافية التي لا عمل لها تنبع من حقيقة ثابتة (ظاهرة طبيعية).

كذلك عندما نقول: «**لا أحب استعباد الشعوب**» فإن **لا** النافية التي لا عمل لها تنبع من إرادة واعية تعبر عن الشعور الإنساني.

أما عندما نقول:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله
عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

فإن **لا** الناهية العاملة تستخدم للنهي بالأمر والشدة والطلب.

مـــا

(ما) هذه لها مشاكل كثيرة وتخريجات عجيبة، وكل ذلك يأتي بسبب حركة أواخر الكلمات التي تأتي بعدها.

١ ـ فهي مرة **لا عمل لها**، كما في قوله تعالى: ﴿**وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم**﴾ (سورة الأنفال، الآية: ٣٣).

(ما) في الآية الكريمة نافية لا عمل لها، فهي لم تنصب أو ترفع أو تجزم، والعمل هو لحركة أواخر الكلمات، الحركة هي الأساس وليس المعنى والمفهوم.

٢ ـ ثم لا تلبث أن تنتعش من جديد فتعمل عمل (ليس) وتسمى عندئذٍ (ما) **الحجازية** كما في قوله تعالى: ﴿**ما هذا بشراً**﴾ (سورة يوسف، الآية: ٣١).

فعندما جاءت كلمة بشر منصوبة (بشراً) قرروا أن **ما** تعمل عمل ليس، فالعمل دوماً يتبع الحركة الأخيرة للكلمة.

ونحن نسأل: لماذا لا يكون التأويل (لا أرى هذا بشراً) عوضاً عن (ليس هذا بشراً)؟ فتصبح (بشراً) بدلاً ـ حسب مدرستهم وليس حسب رأينا ـ من (هذا) التي تعرب مفعولاً به؟

لماذا لا تكون تلك التخريجة صحيحة؟ خاصة وأن النحاة يعربون الكلمة (صبراً) مثلاً: مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف تقديره (اصبر).

أخيراً إن كل هذه التخريجات على اختلافها مرفوضة رفضاً قاطعاً وتحتاج إلى إعادة النظر فيها كاملة.

٣ ـ ثم تأتي (ما) **المصدرية الظرفية الزمانية وغير الزمانية** لتلعب دوراً لا يزيد أهمية عن أدوارها السابقة، فهي تؤول وما بعدها بمصدر، لذلك سميت مصدرية، ويتضح أن تسميتها هذه لا تشير إلى موقعها في الجملة بل تتبع لوهم تخيله النحاة بعدها وهو تأويل الجملة باسم (المصدر)، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿**وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً**﴾ (سورة مريم، الآية: ٣١)

فإن (ما) هنا مصدرية ظرفية وهي وما بعدها في تأويل مصدر في محل نصب على الظرفية الزمانية تقديره (**دوام**).

وفي قوله تعالى: ﴿**وضاقت عليهم الأرض بما رحبت**﴾ (سورة التوبة، الآية: ٢٥)

فإن (ما) في الآية الكريمة مصدرية غير ظرفية (لاحظ تلك الدقة).

وهي وما بعدها في تأويل مصدر في محل جر بحرف الجر تقديره (**برحبها**).

والسؤال هنا: ما هذا التفكير والتأويل العقيم؟ وما حاجتنا إلى تأويل أو استبدال (ما دمت حياً) في الآية الكريمة الأولى بـ (دوام) وتأويل أو استبدال (بما رحبت) في الآية الكريمة الثانية (برحبها)؟!.. ما هو الدافع؟.. وما هو الهدف؟.. وما هي الغاية؟.. وما الفائدة من مصطلح (مصدرية ظرفية) وغير ظرفية؟

.. ما هذه المصطلحات التي أفقدت اللغة جمالها وجعلتها وهماً لا حقيقة.

.. وهل هذا التخيل الخيالي يغني الآيات الكريمة السابقة ويوصلنا إلى معناها الحقيقي أم يبعدنا عنه؟

٤ ـ وتأتي (ما) **الزائدة**.. نعم (ما) **الزائدة** التي لا تضر ولا تنفع، واستخدامها عند أهل اللغة وعدمه سواء فهي لا تنصب ولا ترفع ولا تجر ولا تجزم. إذاً هي زائدة. فإذا كانت كذلك فلماذا يستخدمها أهل اللغة العربية، أو لنقل لماذا استخدمها الله عزّ وجلّ في مواضع عديدة من الذكر الحكيم حيث سأقوم باستعراض بعضها لأبين لأهل اللغة أن كلام الله المنزل والمقدس يخالف ما يذهبون إليه فلا يوجد في كلامه عزّ وجلّ حرف زائد أو آخر ناقص أو غير ذلك من التسميات والمصطلحات التي وضعها واصفو اللغة.. نعم واصفو اللغة وليس الذين فهموا اللغة العربية فهماً عميقاً صحيحاً، وفيما يلي الأمثلة من الذكر الحكيم: يقول تعالى: ﴿**أيّا ما تدعو الله فله الأسماء الحسنى**﴾ (سورة الإسراء، الآية: ١٦٠).
(ما) عند أهل اللغة زائدة وهي تعادل «أيا تدعو الله...».

كذلك في قوله تعالى: ﴿**فقليلاً ما تؤمنون**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٨٨).
(ما) هنا زائدة أيضاً.

وفي قوله تعالى: ﴿**فبما رحمةٍ من الله لنت لهم**﴾ (سورة آل عمران، الآية: ١٥٩).
(ما) كذلك زائدة.

وقوله تعالى: ﴿**إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٦)

هنا (ما) زائدة مرتين.

أخيراً في قوله تعالى: ﴿**ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٨٢).
(ما) بعد (إذا) زائدة.

بعد تلك الأمثلة من الذكر الحكيم، ألا يستحي أهل اللغة والنحاة من إعرابهم وتأويلهم عندما يعتبرون (**ما**) زائدة في كلام الله عزّ وجلّ؟

٥ ـ أخيراً تأتي (ما) **الكافة**[٦]: وهي التي تكف غيرها عن العمل.. وأي عمل؟.. عمل الحركات لا عمل المنطق والعقل. فمثلاً: الأداة (لعل) عند النحاة هي حرف ترجٍّ ـ وهي كذلك حرف مشبه بالفعل ـ وعندما تدخل عليها (ما) تكفها عن العمل ـ حسب تعبيرهم ـ وتعرب كافة ومكفوفة، كما في قولنا:

«**لعلما الفرج قريب**».

حيث تعرب **لعلما**: كافة ومكفوفة، ونحن نسأل: ما هذا الإعراب البليغ؟ وما هذه الدلالات الرائعة للكلمات عندنا؟.. ماذا قدمنا عندما قلنا (لعلما) كافة ومكفوفة؟.. لقد سقط المصطلح الأصلي عند أهل اللغة (وهو حرف ترجي ومشبه بالفعل) وأصبح (كافة ومكفوفة) لسبب بسيط وهو أن الخبر بعدها جاء مرفوعاً (قريب) وأصبح طلابنا مكفوفين في قواعد اللغة العتيدة.

أحرف الجر:

وهي كثيرة يمكن الرجوع إليها في مراجع أهل اللغة، وما يهمنا هنا هو أقسامها فهي ـ حسب رأيهم[٧] ـ على ثلاثة أقسام:
١ ـ أصلي ٢ ـ زائد ٣ ـ شبيه بالزائد.

١ ـ **أصلي**: ما يحتاج إلى متعلق ولا يستغنى عنه معنىً ولا إعراباً:
«نام الطفل في البيت».

وقد سبق وبحثنا المعنى والإعراب الهام لهذا النوع في (الأسماء المجرورة).

٢ ـ **زائد**: لا يحتاج إلى متعلق ويستغنى عنه إعراباً كقوله تعالى:
﴿لست عليهم بمسيطر﴾.

وهنا نسأل: ماذا يعني التصنيف السابق؟ (زائد)؟ وإذا كان كذلك (حرف زائد) فلماذا يستخدم؟.. أم أن الحشو من سمات قواعد لغتنا العربية؟.. ثم ما حاجتنا إلى المتعلق ما دام الإعراب (جار ومجرور) لا يعني شيئاً ولا يعبر عن شيء ـ كما رأينا سابقاً ـ وما دمنا قلنا ـ بالتعريف ـ بأنه يستغنى عنه (حرف الجر الزائد) إعراباً فهذا دليلٌ واضحٌ على اختلاف الإعراب عن المعنى.

فعندما نستغني عن الحرف في الإعراب فإنه لا يمكنك الاستغناء عنه بالمعنى، وعليه فالإعراب لا يقرب المعنى ولا يوضحه بل يغيبه.

ولنعد إلى إعراب الكلمة في الآية الكريمة السابقة:

بمسيطر: الباء حرف جر زائد ـ لاحظ تطاول النحاة على كلام الله عزّ وجلّ ـ.
مسيطر: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس.

وهنا نسأل: ما الدور الذي لعبه الإعراب السابق في بيان موضع الكلمة (مسيطر)؟ وماذا فهم القارئ من ذلك (مجرور لفظاً منصوب محلاً)؟.. ولماذا يصرّ النحاة على أن معنى (مسيطر) يساوي معنى (بمسيطر)؟.. لماذا يصرّ النحاة على الدخول في مدرسة لعنة الترادف وحركة أواخر الكلمات التي قتلت مصداقية لغتنا فقتلت دقة الفهم عند شعبنا.

٣ ـ **الشبيه بالزائد**: ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنىً ولا يحتاج إلى متعلق وأحرفه (رب) و (واو رب).

ما هذه المصطلحات الغريبة: شبيه بالزائد؟
ما هذه التعاريف والمفاهيم المبهمة: لا يستغنى عنه لفظاً ولا معنىً!!
ولماذا لا تكون التسمية: شبيه بالأصلي مثلاً؟.. ثم (رب) لها واو؟
ولماذا لا تكون الواو حرف جر والاسم بعدها مجروراً بها؟

ولعل أفضل مثال على واو رب هو ذلك البيت الذي نردده كثيراً لامرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله
عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

والإعراب هنا:
وليل: الواو واو رب (لاحظ مدرسة الترادف والتشابه).

ليل: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.

ما هذا الإعراب البليغ؟ وما هذه المحاكمة السديدة؟

ما دمتم قد سمعتم ورأيتم الاسم مجروراً بعد ما تسمونه واو رب فلماذا لا تعربون ذلك الاسم (مبتدأ) مجروراً بالكسرة مثلاً؟ وننهي ذلك التأويل الغريب.

والحقيقة أن ليلاً (ليل) في البيت السابق هو فاعل اعتباري للفعل أرخى وليس (مبتدأ). وهناك مشكلة أخرى تعترض أهل اللغة في الإعراب السابق ـ بعد واو رب ـ فـ(ليلٌ) نكرة ولا يصح أن يكون المبتدأ نكرة، هذا ما يقولونه أنفسهم إذ إن العرب لا تبدأ بنكرة، فإذا قلت مثلاً:

قومٌ هم الأنف والأذناب دونهم
ومن يساوي بأنف الناقة الذنبا

فإن **قوم**: اسم نكرة ويعرب خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هم) والتقدير هم (قوم)، ولا نستبعد الآن أن يصيح أحدهم قائلاً:

مهلاً لكن العكبري أو الكستنائي أو التايلاندي أو... قد قال بجواز البدء بنكرة حسب الشرط الأول... الثاني... الثالث... وهنا أقول: لا حول ولا قوة إلا بالله.

أدوات الاستفهام:

وهي غاية في البساطة سهلة الاستخدام يعلمها الصغير والكبير دون أية صعوبة مثل: أين، كيف، من، ما، هل... إلخ. ولكن عندما

تبحث فيها عند أهل اللغة تجدها غاية في الغرابة وغاية في المغالطة، فأنا حتى الآن ما زلت أخلط بين بعضها ـ ولا أجهلها ـ علماً أن أي صبي يمكنه أن يستعرض حالات إعراب الأداة **كيف** مثلاً عن ظهر قلب مع الأمثلة اللازمة، أعيد ثانية: يستعرض.. دون فهم أو تحليل وتركيب منطقي.

لنأخذ مثلاً الأداتين: **(كيف)** و**(من)** ولنقارن بينهما ـ حسب مفاهيم ومصطلحات النحاة:

كيف: تعرب خبراً مقدماً (لاحظ المغالطة في التسمية من البداية) إذا وليها اسم أو فعل ناقص. مثال: «**كيف الادخار**»؟ (الادخار ـ كما نلاحظ ـ اسم جاء بعدها) أما الأداة (من) فنجد أن:

من: تعرب مبتدأ إذا وليها اسم أو فعل لازم. مثال: «**من الطارق؟**» (الطارق اسم جاء بعد **من**).

والسؤال هنا: ما الفرق بين حالتي (كيف) و(من)؟ ولماذا (كيف) خبر مقدم و(من) مبتدأ؟ ما هو المعيار المنطقي والدقيق للفصل بينهما؟ ولماذا لا يكون كل منهما مبتدأ!؟ فيأتي الجواب المفحم:

إن عبارة (كيف الادخار) تصبح أو تعادل العبارة: الادخار كيف؟ عندئذٍ فإن (الادخار) مبتدأ مرفوع و(كيف) هي الخبر.

وهكذا ندخل ثانيةً في حلقة الترادف المغلقة ونجد أن (كيف الادخار) هي مثل (الادخار كيف)، فلماذا إذاً نبدأ السؤال بالأداة كيف؟.. ولماذا هذا التأويل الغريب؟

لنأخذ حالة أخرى للأداة (كيف) حيث نجد:
كيف: تعرب حالاً إذا وليها فعل تام ـ مثال: «**كيف جاء؟**»(جاء فعل تام) ـ بينما تبقى الأداة **من** ـ إذا وليها فعل تام ـ مبتدأ، مثال: «**من جاء؟**».

والسؤال هنا: كيف في المثال السابق تبين حال (من)؟ لقد علمونا أن نسأل عن الحال[٨] بالأداة (كيف)، وهنا تصبح (كيف) هي الحال ذاته. محاكمة غريبة شاذة لا يقبلها العقل لذلك لا يتم استيعابها ونخلط بين تلك الأدوات السهلة الممتنعة ويتخبط فيها طلابنا.

ثم لنأتِ إلى الأداة (**أين**) التي تعرب في محل نصب على الظرفية المكانية. كما في سؤالنا مثلاً: «**أين الادخار**»؟

وهنا نسأل: ما الفرق بين (أين) وبين (كيف) فيما يلي:

كيف الادخار؟ (**كيف** خبر مقدم).
أين الادخار؟ (**أين** في محل نصب ظرف مكان).
إذا كان الجواب لكلا السؤالين: الادخار في التوفير، مثلاً؟

أما أداة الاستفهام (أي) فهي كابن بطوطة تراها مبتدأ أو ظرفاً أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً... أداة استفهام تأخذ مواضع غريبة لكلمات تسمياتها غريبة فتعطي قواعد كلها غرابة.

فمثلاً إذا قلت «**أيُّ الطلاب أفضل؟**» فإن (أي) تعرب: مبتدأ مرفوع.

أما إذا قلت: «**أيَّ الطعام تأكل؟**» فإن (أي) تعرب: مفعول به منصوب. وهنا لا يمكننا إلا أن نتحمس ونسأل: (أي) مفعول به؟.. وكيف وقع عليها الفعل؟ فيجيب أحدهم: إن (أي) أضيفت إلى اسم أصله مفعول به لذلك تعرب مفعولاً به. ففي الجملة السابقة أخذت مكان الاسم بعدها في الإعراب والتقدير: «**تأكل أي الطعام**» وأعود لأكرر: يا سيدي إن فعل الأكل وقع على (الطعام) وليس على (أي) فلماذا ذلك التأويل العقيم؟ وهل من إنسان عاقل يقبل أن يأكل (أي)؟ ثم كيف لنا أن نفكر بحركة آخر أداة الاستفهام ونحن نبدأ بها الكلام لصياغة السؤال؟

أخيراً نذكر الأداة (**كم**)[٩] فهي إما خبرية أو استفهامية (حسب تصنيف أهل اللغة).

١ ـ خبرية: مثالها «**كم فقيرٍ أعطيت؟**».
فإن كم تعرب هنا ـ لاحظ واقرأ عزيزي القارئ بإمعان ـ كم: **خبرية، عددية مبنية على السكون في محل نصب مفعول به.**

أما إذا قلت: **كم فقيرٍ في سوريا** فإن كم تعرب هنا **خبرية عددية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.** ونسأل: ما الفرق بين كم الخبرية العددية ـ حسب تصنيف أهل اللغة وليس حسب رأينا ـ في الحالتين؟

فيأتي الجواب المقنع المفحم: الأولى دخلت على فعل متعد، والثانية جاء بعدها جار ومجرور... وما هي النتيجة؟... التباس وخلط ووهم في استخدام أداة بسيطة يعرفها الصغير والكبير، ولكنها بهمَة نحاتنا وجهدهم[١٠] تصبح عقدة عند الكبير قبل الصغير.

٢ ـ **استفهامية:** مثالها «**كم تلميذاً درّست؟**» فإن (كم) تعربُ هنا:
كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم.

أما الاسم بعدها فيعرب تمييزاً (سبق وبحثنا ذلك المصطلح الغريب).

جاء الاسم بعدها منصوباً فهو تمييز، وجاء بعد (كم) الخبرية مجروراً فهو مضاف إليه... وهكذا... فالحركات هي الحاكمة دائماً.

لقد أصبحت أدوات الاستفهام رغم بساطتها معقدة ورغم سهولتها صعبة، وما زلنا نستخدمها بكل بساطة وسهولة، ولن نلجأ إلى تأويلات النحاة الغريبة التي لا تفيد إلا في ملء السطور وإسقام الصدور.

وقبل أن ننهي فصل الأدوات (الحروف عند أهل اللغة) نذكر حرف **الفاء.** فالفاء عند أهل اللغة حرف عطف وسببية ورابطة للجواب واستئنافية **ولتزيين اللفظ.** وما يلفت النظر هنا أن الفاء تأتي أو تستخدم لتزيين اللفظ! تخيل عزيزي القارئ... تزيين اللفظ، فهي حرف لا عمل له وتتصل بـ (قط) أو (صاعداً)، ومثال ذلك قولنا: «**حسابك خمسون ليرة فقط**».

وإعراب الفاء في كلمة (فقط) هو:

حرف لتزيين اللفظ لا محل له من الإعراب. ونحن نسأل لماذا لا تكون الفاء في فعل (فشل) للتزيين، خاصةً وأن كلمة الفشل بدون الفاء تصبح (شل) وكلاهما يدل على الإحباط من قواعد تلك اللغة العتيدة.

الهوامش

(١) هناك من يقول ذلك من النحاة.

(٢) مغني اللبيب.

(٣) راجع المفعولات (المفعول فيه).

(٤) سنقوم بإعراب ذلك البيت في الفصل الأخير من الكتاب.

(٥) لا هي عميل مزدوج عندما تدخل على الأسماء فهي تعمل عمل إن وأخواتها تارةً وتعمل عمل كان وأخواتها تارةً أخرى.

(٦) هناك حالات أخرى لـ **(ما)** لن نقوم باستعراضها.

(٧) الخطاب موجه لأهل اللغة (النحاة).

(٨) مثال: جاء الرجل راكضاً، كيف جاء الرجل؟ الجواب: راكضاً (راكضاً: حال منصوب).

(٩) هناك حالات كثيرة للأداة (كم) الاستفهامية لن ندخل في تفاصيلها.

(١٠) جهد وليس جهود لأن لهم نفس أسلوب التفكير والمحاكمة.

الفصل الخامس

إعراب الجمل

لم نقم باستعراض ما يسمى إعراب الجمل بعد البحث في أنواع الجمل (فعلية ـ اسمية) مباشرة لأن الجمل التي لها محل من الإعراب ـ حسب مصطلحات أهل اللغة ـ هي جمل يمكن تأويلها باسم مفرد لتأخذ محله من الإعراب، لذلك فقد جاء بحثنا لإعراب الجمل بعد أن استعرضنا كافة أنواع الكلمة (الفعل ـ الاسم ـ الحرف) لنبين للأخ القارئ المعايير الغريبة المتبعة في ما يسمى بإعراب الجمل، تلك المعايير التي نطلب من طلابنا وأساتذتهم أن يتعلموها ليصبحوا قادرين على فهم لغتهم وعلى استيعابها ـ حسب زعم النحاة ـ سنرى أنها ليست سوى وهم كغيرها من أوهام قواعد لغتنا.

ولن أقوم هنا بالبحث في كافة حالات إعراب الجمل حيث يمكن

للقارئ الرجوع إليها عند أهل اللغة، وسأكتفي ببعض الحالات فقط.

الجملة الخبرية (الواقعة خبراً): مثالها: «الطفل **يلعب**» وإعراب مفرداتها:

الطفل: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.
يلعب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره. والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). وجملة (يلعب) من الفعل والفاعل جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ (الطفل) والتأويل: الطفل لاعب.

والسؤال هنا ومن المدرسة النحوية الرائدة، لماذا لا تكون جملة (يلعب) السابقة في محل نصب حال مثلاً فيكون التأويل: الطفل لاعباً ويكون الخبر محذوفاً تقديره (حاله). علماً بأن التأويل المفرد بيّن حالة الطفل فهو لاعب وليس حزيناً أو نائماً أو غير ذلك؟

الجملة الوصفية (الواقعة صفة): مثالها «**رأيت طفلاً يلعب**» والإعراب هنا:

رأيت: فعل وفاعل.
طفلاً: مفعول به منصوب.
يلعب: فعل مضارع مرفوع.. إلخ. وجملة **يلعب في محل نصب** صفة لطفل.

أما إذا قلت: **رأيت الطفل يلعب**، فإن جملة **يلعب** الفعلية (من فعل وفاعل) في محل نصب حال، وذلك حسب القاعدة المهلهلة ــ خالية الدلالة ــ: الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات.

والسؤال هنا: ما هو المعيار المنطقي الواضح الذي جعل من الجملة الفعلية (يلعب) في الحالة السابقة مباشرة، (**حال**) ومن التي قبلها (**صفة**) ومن الأولى (**خبر**)؟!.

إن مجرد الخلط بين الفعل الذي يتضمن مفهوم الصيرورة والسيرورة (مفهوم التبدل والزمن) والاسم الذي يتضمن مفهوم الثبات والكينونة يقودنا إلى خطأ جسيم فادح وإلى طمس للحقيقة، فإذا قلت: **الطفل يلعب** فإن تلك الجملة لا تعني ولا تعادل البتة عبارة: **الطفل لاعب**.

الأولى فيها مفهوم الحركة والزمن والثانية فيها مفهوم الثبات، فكيف تتم المساواة بينهما؟

لقد نجح السادة النحاة وأهل اللغة في زرع فكرة الترادف (لا بالألفاظ فحسب بل وبالتراكيب) في عقول شعبنا فغيبوا مفهوم الدقة في التعبير وغاب معه التطور وشفافية الإدراك الصحيح، فشعب يستوي عنده الفعل مع الاسم هو شعب لا أمل في أن يتطور ويتبوأ مكانة مرموقة بين الشعوب والأمم.

وعليه فإن قضية التأويل هذه ـ إعراب الجمل ـ والتي يفرح بها النحاة ويعتبرونها تميزاً عن كثير من قواعد لغات العالم ما هي في الحقيقة إلا وهم وتغييب للحقائق والمعاني ويجب علينا أن ننتهي منها وهي إضاعة للوقت وخسارة لعلامات طلابنا في امتحانات اللغة العربية لأنها تأخذ ـ إعراب الجمل ـ النسبة العظمى من علامات الإعراب.

الجملة الواقعة في محل جر بالإضافة: وهي بشكل عام الجمل التي

تقع بعد الظروف[1] ومثال ذلك قول الشاعر:

إذا مـت فـانـعـيني بمـا أنـا أهـلـه
وشـقـي عـلـي الجيـب يـا ابـنـة مـعـبـد

إن جملة (مت) من فعل وفاعل جملة فعلية في محل جر بالإضافة لأنها جاءت بعد الظرف (إذا).

ونسأل ما هو التأويل المفرد هنا؟ فيأتي الجواب: (حين موتي).

وهنا نتذكر الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهي حسب تعريفهم ـ لا يمكن تأويلها بمفرد[2] كقولنا «**جاء الذي يحبه الناس**» فإن جملة (يحبه الناس) صلة الموصول ـ بعد الذي ـ لا محل لها من الإعراب لأنه لا يمكن تأويلها بمفرد.

وهنا نسأل: ما الذي يمنعنا من تأويل الجملة السابقة بقولنا:

«**جاء المحبب للناس مثلاً**».

فيأتي الجواب أنك أضفت للاسم المفرد (المحبب) إلى (الناس) ليكتمل المعنى. عندئذٍ نقول: فما قولكم في تأويل الجملة التي قبلها ـ والتي كان محلها الجر بالإضافة حيث أضفتم الظرف (حين) فقلتم (حين موتي)؟

إن المحاكمات غريبة عجيبة كما نرى ولا تخضع لمعيار منطقي سليم مدروس.

كذلك نسأل: ما هو المعيار الفاصل والحاسم الذي يجعل من **الجملة المقترنة بالفاء أو إذ الفجائية** جملة لها محل من الإعراب في حين

يجعل من نظيرتها التي لم تقترن بالفاء أو إذ الفجائية جملة مكسورة الخاطر لا محل لها من الإعراب؟

ما هي المحاكمة التي تجعل من جملة (سينجح) في المثال التالي: «**من يجتهد فسينجح**» جملة فعلية لها محل من الإعراب وهو جواب شرط جازم بينما نجد أن جملة (ينجح) في المثال التالي: «**من يجتهد ينجح**» جملة فعلية لا محل لها من الإعراب[٣]. هل السين أو التسويف هو السبب؟

ولن ندخل هنا في شروط اقتران جواب الشرط بالفاء أو إذ الفجائية التي لا تضر ولا تنفع وهي في أحسن أحوالها إضاعة للوقت الذي لا قيمة له في قواعد لغتنا.

ثم لماذا تكون الجمل ـ مقول القول ـ **في محل نصب مفعول به؟** كما في قول الشاعر:

وقتي سرور ووقتي نفسه حزن
من قال: لم يجتمع في الكون ضدان

فجملة (لم يجتمع) وقعت بعد الفعل (قال) فهي جملة مقول القول في محل نصب مفعول به.
ونحن نسأل: كيف يأخذ القول مفعولاً به؟ وما حاجتنا إلى إيجاد اسم وهمي (التأويل بمفرد) بعد الفعل (قال) والبحث في الخيال والوهم عن مكان لإعرابه؟ ولماذا لا تكون الجملة في محل نصب تمييز مثلاً ـ المناقشة من المدرسة النحوية ولا تمثل رأينا أبداً ـ وما هي المعايير الدقيقة والحاسمة التي جعلت تلك الجملة في محل نصب مفعول به ولم تجعلها في محل نصب تمييز؟!

بعد ذلك الاستعراض الموجز لبعض الجمل التي لها محل من الإعراب، ننتقل إلى ما يسمونه: **الجمل التي لا محل لها من الإعراب**، ولا أعلم لماذا ذكرها النحاة طالما لا محل لها من الإعراب؟ ولماذا يبحثون فيها أصلاً ويعلمونها لأبنائنا؟

والجمل التي لا محل لها من الإعراب ـ حسب رأيهم ـ لا يمكن تأويلها بمفرد كما رأينا في الجملة التي تم ذكرها سابقاً وهي: «**جاء الذي يحبه الناس**» فجملة (يحبه الناس) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب وقد بحثنا ذلك في الصفحة السابقة.

ومن الجمل التي لا محل لها من الإعراب **الجملة المفسرة** (التفسيرية) وهي التي تفسر مبهماً قبلها[٤] كما في قوله تعالى: **﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾** (سورة المؤمنون: ٢٧).

فإن جملة ـ (اصنع الفلك) ـ تفسيرية عند النحاة ولا محل لها من الإعراب. وهنا نسأل: إذا قلنا (أوحينا إليه) فهل يكتمل المعنى؟ وماذا تبين تلك الجملة بدون (أن اصنع الفلك)، كذلك فإنه بدون جملة ـ (اصنع الفلك) ـ لا نعلم ماذا أوصى الله عزّ وجلّ لسيدنا نوح. ولماذا لا تكون الجملة السابقة (أن أصنع الفلك) في محل نصب مفعول به والتقدير: أوحينا إليه صناعة الفلك؟ ـ المناقشة من المدرسة النحوية ـ.

وهنا لا نستبعد أن يضيف لمعلوماتنا أهل اللغة بقولهم: هناك من يعربها حالاً أو صفة أو... أو... ونحن نقول إن إعراب الجمل مرفوض عندنا جملة وتفصيلاً، ونؤكد أن ما يسمى إعراب الجمل ـ سواء كان لها محل من الإعراب أو لا محل لها من الإعراب ـ

ما هو إلا وهم وإضاعة للوقت علينا التخلص منه لأن في ذلك عين الصواب وصحة المعنى ومطابقته للحقيقة والواقع.

الهوامش

(١) الظروف كثيرة وغريبة عجيبة يمكن الرجوع إليها عند النحاة ومنها مثلاً، ريث ـ لدن ـ آية وغيرها.

(٢) هناك سبع حالات للجمل التي لا محل لها من الإعراب يمكن الرجوع إليها عند أهل اللغة.

(٣) نأمل أن لا يعلق أحدهم بأن الجزم للفعل المضارع وليس للجملة، ولذلك لا محل لها من الإعراب، فإن ذلك لا معنى له عندنا.

(٤) تعرف عند النحاة بأنها الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه (**مغني اللبيب**).

الفصل السادس

شواهد وتخريجات نحوية

بعد أن بحثنا في متانة ودقة ومنطقية قواعدنا العتيدة نأتي إلى استعراض بعض الشواهد من القرآن الكريم ومن شعر العرب وسنذكر بعض أوجه الإعراب والتخريجات عند أهل اللغة والنحاة تاركين للأخ القارئ القرار في الحكم على تلك القواعد وصحة تطبيقها.

١ ـ قال تعالى: ﴿**ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب**﴾ (سورة البقرة، الآية ١٧٧).

وقال تعالى في نفس السورة: ﴿**وليس البرُّ بأن تأتوا البيوت من ظهورها**﴾ (سورة البقرة، الآية ١٨٩).

ونلاحظ في الآيتين السابقتين أن كلمة (البر) منصوبة في الآية

الأولى بينما هي مرفوعة في الآية الثانية. ومن المعلوم أن (ليس) فعل ماض ناقص ـ حسب تصنيفهم ـ يعمل عمل كان وأخواتها فيرفع الاسم الأول (البر) وينصب الثاني، إلا أن ذلك لم يتحقق في الآية الأولى فالبر كما نرى منصوبة، لذلك أوجد النحاة تخريجة الإعراب التالية:

البر: خبر ليس مقدم منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره وجملة (أن تولوا) في تأويل مصدر محله رفع اسم ليس والتقدير: **ليس توليتكم وجوهكم البرَّ كله**. ونطلب من الأخ القارئ أن يلاحظ تلك المغالطة العجيبة فالبر خبر مقدم، وجدوها منصوبة بعد ليس، فلم يجدوا حلاً سوى اعتبارها خبر (ليس) مقدماً والمضحك بعد ذلك أنهم خلقوا مكاناً لجملة في الإعراب لم نعرفه من قبل أو لنقل إنهم لم يذكروه في حالات الجمل التي لها محل من الإعراب[1] فنحن نعلم أن الجملة يمكن أن تقع في محل رفع خبر أو نصب خبر كان أو رفع خبر إنَّ ولكن أن تكون في محل رفع اسم ليس فهي قضية جديدة. ولا نستبعد أن يصحح أحدهم قائلاً: ألا تعلم أن هناك أكثر من عشر حالات لإعراب الجمل، وأن الحالات التي تعرفها للمبتدئين أمثالك. فأجيب: اذكر ما شئت من حالات إعراب الجمل فهو وهم وخيال، والخيال والوهم يستوعب الكثير الكثير، أما الحقيقة: فلدينا قواعد مركونة مهملة لا يقبلها عقل ولا تستند إلى أي أساس منطقي.

٢ ـ ننتقل الآن إلى آية أخرى من سورة البقرة، حيث يقول تعالى: ﴿**ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أمواتٌ بل أحياء ولكن لا تشعرون**﴾ (سورة البقرة، الآية ١٥٤).

ونلاحظ أن كلمة (أموات) مرفوعة ويفترض فيها أن تكون منصوبة

لأنها مفعول به للفعل تقولوا، كما يفترض أن تأتي بصيغة المفرد لأنه عز وجل يقول: ﴿**لمن يقتل في سبيل الله**﴾ (صيغة المفرد).
وفيما يلي إحدى تخريجات السادة النحاة لذلك: ـ عن كتاب «إملاء ما منّ به الرحمن» للعكبري ـ:

> قوله تعالى: (أموات) جمع على معنى من، وأفرد يقتل على لفظ من ولو جاء ميت كان فصيحاً وهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هم أموات (بل أحياء) أي بل قولوا هم أحياء، لمن يقتل في سبيل الله (أموات) في موضع نصب بقوله: ولا تقولوا لأنه محكي، و(بل) لا تدخل في الحكاية هنا (ولكن لا تشعرون) المفعول هنا محذوف تقديره لا تشعرون بحياتها. ـ انتهى ـ

ونستنتج من المقطع السابق للعكبري ما يلي:

١ ـ استنكار غير مباشر ومبطن لاستخدام صيغة الجمع (أموات) مع المفرد (لمن يقتل) والدليل قوله: لو جاء ميتاً كان فصيحاً، ونحن نقول: لو قال أحدنا ذلك لما سلم من لسان وقلم العكبري وأمثاله.

٢ ـ استخدام كلمة إضافية وهمية وهي الضمير (هم) ليبرر حركة الرفع في كلمة (أموات) عوضاً عن (هم أموات). ونحن نقول (أموات) لا تعادل (هم أموات) أبداً، ولماذا لا يكون تقدير الكلام (إنهم أموات) عوضاً عن (هم أموات) مثلاً، ثم كيف ينوب الضمير الوهمي (هم) عن (من يقتل) أليس الأجدر أن نقول (أنت أموات) لينسجم الضمير مع صيغة المفرد؟

٣ ـ تكرار استخدام ضمير وهمي إضافي في قول بل (هم

أحياء) عوضاً عن (أحياء) وإضافة الفعل (قولوا) وهكذا فإن (بل أحياء) تعادل عنده (بل قولوا هم أحياء)، كذلك إضافة كلمة (**بحياتها**) بعد (تشعرون).

ويبدو أن العكبري ينسى وينسى معه نحاتنا الأفاضل أن المتحدّث هو الله عزّ وجلّ وأن الكتاب من تأليفه جلّ وعلا وأنه لا ترادف في كلمات الكتاب وأن كلمات الله هي الوجود ذاته. وعندما يضيف العكبري وأمثاله **فعلاً** وضميراً وهمياً (قولوا هم) فإنه يأمر الناس بأن يقولوا (هم أحياء) على مر الزمان والعصور ومن لم يقل ذلك فهو مخالف لتعاليم الله عزّ وجلّ.

وسنقوم بإضافة الكلمات التي تخيلها العكبري إلى الآية الكريمة السابقة ونترك للقارئ الحكم على صحة ما ذهب إليه العكبري مع الإشارة إلى أن نسبة إضافة الكلمات لمجمل كلمات الآية الكريمة هي ٢٥٪ (خمسة وعشرون بالمئة) أي أضاف كلمات عددها ربع عدد كلمات الآية الكريمة التي تصبح كما يلي: لا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله **هم** أموات بل **قولوا هم** أحياء، ولكن لا تشعرون **بحياتها**.

٣) ننتقل الآن إلى آية أخرى حيث يقول تعالى: ﴿**إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٦).

وسنجد أن إعراب الكلمات بعد الفعل (يضرب) هو:
مثلاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
وهنا نسأل هل وقع فعل الضرب على (مثلاً) ولماذا لا تكون تمييزاً.

ما: حرف زائد ـ لاحظ ذلك الإعراب: حرف زائد يمكنك حذفه ـ.

بعوضة: بدل من (مثلاً) منصوب مثله وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وهنا نرى أن الآية الكريمة تصبح حسب الإعراب السابق على النحو التالي:
«إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة».

لقد تغيّر مفهوم الضرب فتحوّل من مفهوم معنوي (يضرب مثلاً) إلى مفهوم مادي (يضرب بعوضة). ونترك للقارئ العزيز الحكم على المعنى البليغ الذي أوصلنا إليه السادة النحاة في فهم الآية الكريمة.

٤) لنأخذ قوله تعالى: ﴿**سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٦).

ونجد أن إعراب (سواء) هو:
سواء: خبر مقدم مرفوع ـ لاحظ التناقض في ذلك ـ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وجملة **أأنذرتهم** في تأويل مصدر مبتدأ[٢] والتقدير (إنذارك لهم وعدمه سواء)؟ ونحن نسأل: هل الجملة (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) تعادل إنذارك لهم وعدمه؟.. هل (إنذارك) تعادل (أأنذرتهم) عند الله عزّ وجلّ؟.. وهل (عدمه): تعادل (أم لم تنذرهم)؟

هل تتطابق الأسماء مع الأفعال في المعاني؟ ونعود لنتساءل: أين مفهوم الزمن؟ وهل يحق لنا أن نحوّل كلمات الله عزّ وجلّ إلى ما نريد وذلك لتبرير حركة الرفع في كلمة (سواء) فنخلق تركيباً جديداً ونوجد إعراباً جديداً (في محل رفع مبتدأ) ونقع في مستنقع الترادف الذي تفضّل علينا السادة العلماء والنحاة فيه. ولكي ننصف

السادة النحاة نذكر دائماً بأن هناك أكثر من حالة للإعراب وأننا لسنا بصدد استعراض تلك الحالات علماً أنها ـ على اختلافها ـ لا تنفع ولا تفيد إلا في إبعادنا عن المعنى فنجد، مثلاً، أن العكبري يقول في الآية السابقة (إضافة للإعراب السابق):

سواء عليهم: رفع بالابتداء و(**أأنذرتهم أم لم تنذرهم**) جملة في موضع الفاعل وسدت هذه الجملة مسد الخبر. وهو يتحمس أيضاً كغيره فيؤول ذلك بقوله: والتقدير (يستوي عندهم الإنذار وتركه) وهكذا فالجملة في موضع الفاعل وسدت مسد الخبر. فالفعل يستوي يعادل (سواء) ويصبح له فاعل وهو الإنذار الذي ينوب عن الفاعل (أأنذرتهم) ثم تقوم الجملة بسد مسد الخبر للمبتدأ النكرة (**سواءٌ**) وبذلك يفهم الأخ القارئ الآية الكريمة ويستوعب معناها تماماً خاصة عندما تسد الجملة مسد الخبر فهو أمر هام جداً للفهم والإدراك.

٥) لنأخذ آية أخرى من قوله تعالى: ﴿**لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبل والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً**﴾ (سورة النساء، الآية: ١٦٢).

نلاحظ أن كلمة (المقيمين) جاءت منصوبة بالياء والأصح أن تأتي مرفوعة (المقيمون) سواء كانت معطوفة على (الراسخون) أو مبتدأ بدأنا به الجملة الاسمية ـ حسب مدرستهم ـ وعندما جاءت منصوبة ـ حسب قراءة الجمهور ـ أوجدوا لها تخريجات عجيبة غريبة سنذكر بعضها ليتمتع الأخ القارئ بالفهم الصحيح للآية الكريمة:

المقيمين: منصوب بفعل محذوف تقديره أمدح وأخص ـ لاحظ أن

الله عزّ وجلّ يقول: أمدح أو أخص ـ ولا تعرب معطوفة على كلمة (الراسخون) التي هي مبتدأ مرفوع بعد لكن الساكنة النون[٣] العاطفة، وهذا نوع من لفت النظر إلى أهمية الصلاة وأنها أهم العبادات ـ انتهى ـ.

وعليه يمكننا حسب الإعراب السابق أن ننصب الأسماء، ونخرج عن قواعد سيبويه إذا كان الأمر هاماً وذلك من أجل لفت النظر إلى أهمية الأمر، علماً بأننا لا نرى أن مقيمي الصلاة أهم من المؤمنين بالله واليوم الآخر فالإيمان أساس الانتماء للدين الحنيف الذي لا صلاة للمؤمنين بدونه أصلاً.

وهنا نسأل هل يحق لنا أن نؤول كلام الله عزّ وجلّ فنفترض وجود فعل (أمدح) أو (أخص) وننسبه إلى خالق البشر ومدبر أمورهم ـ حاشى لله ـ.

ويضيف العكبري أوجهاً أخرى للإعراب فيقول ـ إضافة إلى الوجه السابق ـ:

المقيمين: معطوف على ما، أي يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين والمراد بهم الملائكة، ونحن نسأل هل يتوجب على المؤمنين أن يؤمنوا بمقيمي الصلاة؟ وكيف توصل العكبري إلى أن مقيمي الصلاة هم الملائكة؟ وهل هذا الوجه من الإعراب جعل الآية الكريمة واضحة أم أنه غيب معناها؟... ويضيف العكبري: وقيل التقدير وبديني المقيمين فيكون المراد بهم المسلمين، والثالث: أنه معطوف على قبل وتقديره: ومن قبل المقيمين فحذف قبل وأقيم المضاف إليه مقامه. ونحن

نوجز فنقول للعكبري وغيره من السادة النحاة: (المقيمين) و(المقيمون) عندنا سواء وكل التخريجات عندكم ما هي إلا وهم وإضاعة للوقت وتغريب للمعاني.

٦) ولنأخذ آية أخرى من الذكر الحكيم، وهي قوله تعالى: ﴿**والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً**﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٣٤).

وسنورد هنا وجه سيبويه في إعراب الآية السابقة وهو:
الذين: مبتدأ والخبر محذوف تقديره (وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم) وقوله (يتربصن) بيان الحكم المتلو[٤].

ونحن نسأل: هل يحق لسيبويه وغيره أن يعتبر كل هذه الجملة ـ إن صح الخبر أصلاً ـ محذوفة ومقدرة في كلام الله عزّ وجلّ؟ كذلك نرى في الآية الكريمة السابقة أن العدد (عشر) قد وافق المعدود (أيام) في التذكير ولكن النحاة استدركوا ذلك فقالوا: عشراً أي عشر ليال (عكس المعدود لأن ليلة مؤنث) ويضيف العكبري بأن التاريخ يكون بالليلة إذا كانت أول الشهر واليوم تبع لها، وهي معلومة جديدة يضيفها العكبري لإيجاد تخريجة لقاعدتهم الشهيرة[٥].

وما دمنا نتحدث عن تذكير العدد وتأنيثه فإننا نذكر بآية أخرى من الذكر الحكيم وهي قوله تعالى: ﴿**من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها**﴾ (سورة الأنعام، الآية: ١٦٠).

ونلاحظ هنا أن العدد (عشر) وافق المعدود المذكر (مثل) وهذا

مخالف لقواعد النحاة أيضاً الذين يسارعون مرة أخرى فيقولون: إذا كان المعدود صفة لموصوف محذوف (موصوف محذوف من كتاب الله) فالمعتبر جنس الموصوف المنوي لا جنسها، والتقدير عشر حسنات أمثالها، ونحن نسأل لماذا لا يكون التقدير: فله عشر أمثال الحسنة؟! وقد خالف الله عزّ وجلّ قاعدتهم.

٧) ولنأخذ قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين**﴾ (سورة المائدة، الآية: ٦).

وقد أشبعت تلك الآية الكريمة بآراء السادة العلماء والنحاة الأفاضل عن سبب نصب كلمة (**أرجلكم**) ونقول فيها ـ بإيجاز ـ إنها معطوفة على كلمة رؤوسكم (المجرورة) ولكنها منصوبة بالفتحة شاء ذلك النحاة أم أبوا.

٨) لنأخذ قوله تعالى: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾ (سورة المائدة، الآية: ٦٩). وكذلك قوله: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة**﴾ (سورة الحج، الآية: ١٧).

والشاهد في الآيتين الكريمتين السابقتين كلمة (الصابئون) فقد جاءت في الآية الأولى مرفوعة (بالواو والنون) وفي الثانية منصوبة أو مجرورة (بالياء والنون) ـ حسب رأيهم ـ ولنورد أحد أوجه الإعراب لكلتا الحالتين[٦].

أ ــ الحالة الأولى: «الآية الأولى من سورة المائدة، الآية ٦٩».

الصابئون: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد أي (والصابئون كذلك لا خوف عليهم)، وجملة و(الصابئون) كذلك اعتراضية، وهذا نوع من لفت النظر لتنبيه السامع إلى أمر مقصود (هو أن الصابئين مع أنهم مالوا عن الأديان كلها، فإن من آمن منهم بالله لا خوف عليهم أيضاً) ــ انتهى ــ

ونحن نسأل من أين جاءت كلمة (**كذلك**) وكيف أصبحت الجملة اعتراضية؟.. ولماذا لا تكون جملة (والنصارى) كذلك اعتراضية وكذلك الجمل التي بعدها؟ فتصبح كافة الجمل اعتراضية لا محل لها من الإعراب وتبقى (إن الذين). وسنضيف هنا إلى إعراب الجمل الهام (الجملة الوهمية) التي نأمل أن يتم استخدامها لزيادة اللغو والحشو في قواعدنا.

ب ــ الحالة الثانية: «الآية الثانية سورة الحج، الآية: ١٧».

الصابئين: الواو للعطف. الصابئين: معطوفة على كلمة (الذين) منصوبة مثلها وعلامة نصبها الياء لأنها جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. بعد تلك التخريجات نقول: إن (الصابئين)، مثل (الصابئون) وقد فهم السامع ذلك وفهم أنها مجموعة أشخاص لا يهمنا إذا رفعت بالواو أو نصبت بالياء أو أطلق عليها اسم الصابئة فقط، ولا ندري لماذا يلفت الله عزّ وجلّ النظر إليهم في سورة الحج ولا يفعل ذلك في سورة المائدة التي تسبقها في الترتيب!

٩) نأخذ قوله تعالى: ﴿**السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم**﴾ (سورة المائدة، الآية: ٨).

والشاهد هنا **أيديهما** التي وردت بصيغة الجمع ـ كما نرى ـ لا بصيغة المثنى وسنورد رأي أحد النحاة (العكبري) بذلك حيث يقول:

أيديهما: بمعنى يديهما لأن المقطوع من السارق والسارقة يميناهما فوضع الجمع موضع الاثنين لأن ليس في الإنسان سوى يمين واحدة. وما هذا سبيله يجعل الجمع في مكان الاثنين، ويجوز أن يخرج على الأصل.

ونحن بدورنا نقول للعكبري، لقد توصل إلى فهم ذلك الإنسان العربي المعاصر فهو دائماً يقول (عيوني) عندما يحب ويخاطب المحبوب ويفهم مع غيره تماماً أن الإنسان له عينان فقط، وهنا نرى أن اللغة تستند في فهمها إلى العقل والمنطق ولو خالفت قواعد النحاة.

١٠) ولنأخذ قوله تعالى: ﴿**ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذبَ بآيات ربنا**﴾ (سورة الأنعام، الآية: ٢٧)

وكما ترى فإن الأداة لا: هي نافية لا عمل لها حسب تصنيف النحاة. ولكن الفعل بعدها **نكذبَ** جاء منصوباً بالفتحة لا مرفوعاً بالضمة، لذلك أوجدوا له التخريجة التالية، كما في الإعراب اللاحق:

ولا نكذب: أي وأن لا نكذب.

نكذبَ: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو (التي أصبحت بمعنى فاء السببية).

إننا لا نرى هنا مكاناً لفاء السببية، لقد أضاف النحاة كلمة أن وتخيلوا فاء السببية الوهمية، لماذا؟ كي لا يعترفوا بوجود فعل مضارع منصوب ومتجرد عن الناصب والجازم.

١١) لنأخذ قوله تعالى: ﴿**وما جعل عليكم في الدين من حرج ملةَ أبيكم إبراهيم**﴾ (سورة الحج، الآية: ٧٨). نلاحظ أن كلمة (ملّة) منصوبة بالفتحة والتخريجة الجاهزة لها أنها اسم منصوب على التقدير والإغراء. والتقدير **اتبعوا والزموا ملة أبيكم إبراهيم.**

وهكذا يستمر التطاول ـ على كلام الله عزّ وجلّ ـ وتستمر معه التخريجات، ولو كانت كلمة (ملةُ) مرفوعة لكانت (مبتدأ) وبدون حرج أما إذا كانت مجرورة بالكسرة فهناك حرف جر محذوف، وسنوجد لهم تخريجة جديدة في الإعراب وهي الجر بحذف الخافض... وهكذا إلى ما شاء الله.

١٢) لنأخذ قوله تعالى: ﴿**لئن قلتم إنكم لمبعوثون من بعد الموت ليقولَن الذين كفروا إن هذا إلا سحرٌ مبين**﴾ (سورة هود، الآية: ٧)

وفي الآية التي تليها مباشرة: ﴿**ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقــولُن ما يحبسه**﴾ (سورة هود، الآية: ٨).

ونلاحظ أن حركة آخر الفعل (يقولَن) في الآية الأولى (٧) هي الفتح. أما الفعل في الآية الثانية فحركة آخره الضمة (يقولُن). وبما

أن ذلك لا يقنع السادة النحاة ولا يستوي عندهم أن يكون الفعل المضارع منصوباً[٧] بدون أدوات ـ حتى ولو كانت وهمية ـ فقد أوجدوا في الإعراب التخريجة التالية:

في الآية الأولى:

ليقولن: اللام واقعة في جواب القسم.

يقولن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم جواب الشرط (إن) ونون التوكيد الثقيلة لا محل لها من الإعراب.

الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع فاعل لفعل يقول.

أما في الآية الثانية فنجد:

ليقولن: اللام واقعة في جواب القسم.

يقولن: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل.

وهنا نلاحظ كيف عمد النحاة إلى اعتبار الفعل الأول مؤكداً والفعل الثاني غير مؤكد.

والفعل الأول في محل جزم بينما الثاني مجزوم مباشرة. والفعل الأول فاعله (الذين) بينما الفعل الثاني فاعله (واو) محذوفة.

لم يكتفوا بخبصة[٨] أن الواو (الحرف) هو الفاعل ـ وقد بحثنا ذلك سابقاً ـ بل اعتبروا أن ذلك الفاعل محذوف منعاً لالتقاء

الساكنين الوهميين. (تخيل عزيزي القارئ: الفاعل المحذوف!!).

ولنتابع الشرح الوفير حول الفعل المرفوع في الآية الثانية فنجد أن الفعل ـ حسب رأيهم ـ معرب لوجود الفاصل المقدر ـ فاصل مقدر أي وهمي افتراضي ـ وهو واو الجماعة بين آخر الفعل وبين نون التوكيد فاصلها يقولونن (ن ن ن).

النون الأولى (ن) حذفت للجازم فالتقى ساكنان واو الجماعة والنون الأولى المدغمة بنظيرتها فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين وبقيت الضمة للدلالة على الواو المحذوفة.

فتأمل عزيزي القارئ ذلك التبرير الوهمي وذلك الفعل الذي أورده الله عزّ وجلّ وما كنا لنفهم معناه الصعب بدون تحليل النحاة الواقعي العلمي.

وهنا أود أن أسأل كل ناطقي الضاد بمن فيهم الصحابة: هل يختلف عندهم أو يلتبس عليهم المعنى في التفريق بين الفعلين الواردين في السورة السابقة، وهل هم بحاجة لإيضاحات السادة النحاة لفهمها؟ ثم لماذا يصر النحاة وغيرهم على منع التقاء الساكنين؟

إننا نقول **حمامْ الهنا** في لهجتنا المحكية الجميلة، وهنا نقولها لكل هذه القواعد العتيدة قواعد الشكل لا المضمون، تلك القواعد التي يجب علينا التخلص منها وغسلها من حياتنا.

١٣) لنأخذ قوله تعالى: **﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾**

(سورة يس، الآية: ٣٢).

نجد عند النحاة أن (إن) بمعنى ما و(لما) بمعنى إلا[٩] فتكون الجملة ـ حسب رأيهم ـ (وما كل إلا جميع لدينا محضرون) أي **كل مجموعون لدينا محضرون.**

لاحظ عزيزي القارئ تغييب المعاني والوهم في افتراض الجمل والكلمات، وعليه فحسب المعطيات السابقة نجد أن إعراب مفردات الآية السابقة:

إن: نافية بمعنى ما (وهنا نحاول أن نتصور معنى النفي في الآية).
كل: مبتدأ مرفوع بالضمة (ولو كانت منصوبة لكانت اسم إن).
لما: أداة حصر بمعنى إلا (لا يوجد حصر في المعنى).
جميع: خبر مرفوع بالضمة (عندئذٍ فإن الجملة تصبح **كل جميع** مبتدأ وخبر والجملة تامة حسب رأيهم).
لدينا: لدى ظرف مكان متعلق بالخبر، والـ(**نا**): ضمير متصل في محل جر بالإضافة.
محضرون: خبر ثان مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وهكذا ومن خلال الإعراب السابق نجد أن قوماً عندهم الأداة (ما) بمعنى (إن) و(لما) بمعنى (إلا) و(كل) مبتدأ له خبران هم قوم لا يمكنهم أن يعرفوا الدقة ـ سمة العصر الراهن ـ لذلك نجدهم متخلفين بعيدين عن الحضارة ومواكبة التطور العلمي.

١٤) كذلك نأخذ قوله تعالى: ﴿**إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال**

سلامٌ قوم منكرون﴾ (سورة الذاريات، الآية: ٢٤)

ونلاحظ في الآية السابقة أنه بعد الفعل (قالوا) جاء الاسم منصوباً (سلاماً) إلا أنه بعد الفعل (قال) جاء مرفوعاً (سلامٌ) ولنرى إحدى تخريجات النحاة المضحكة لذلك:
سلاماً: مفعول لفعل محذوف والتقدير (فسلم سلاماً).
سلامٌ: مبتدأ والتقدير سلام عليكم.

ولا نعلم لماذا التقدير في الأول (فسلم سلاماً) وفي الثاني (سلامٌ عليكم) فيأتي الجواب المفحم المقنع: ورد سلام سيدنا إبراهيم بالرفع بالابتداء حتى تكون تحية سيدنا إبراهيم أحسن من تحيتهم لأن الضمة في الإعراب أقوى الحركات فجاءت الحركة الأفضل في سلام الأفضل(١٠).

ونحن نقول إذا كان الأمر كذلك فإنه يجب أن تكون كلمات القرآن الكريم كلها مرفوعة بالضمة أو ما ينوب عنها لأن كلام الله عزّ وجلّ هو أفضل الكلام.

١٥) ولنأخذ الآيتين التاليتين: **﴿كلَّ شيء فصلناه تفصيلاً﴾** (سورة الإسراء، الآية: ١٢).
﴿كلَّ إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾ (سورة الإسراء، الآية: ١٣).

والشاهد هنا الكلمة (**كلَّ**) التي يقول العكبري فيها: الأولى فيها الرفع ولكنها جاءت منصوبة بالفتحة، ونطلب من الأخ القارئ قراءة التخريجات التالية لكلتا الآيتين السابقتين وذلك لتبرير حالة النصب.

١ ـ **في الآية الثانية:** (سورة الإسراء، الآية: ١٣).
كلَّ: اسم منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور بعده[١١] والتقدير **ألزمنا كل إنسان ألزمناه طائره** فالاسم (كل) هو المشغول عنه وفعل ألزم هو العامل المتأخر عنه وهو صالح للعمل في الاسم (كل) لو لم يشتغل بالضمير الذي يعود عليه وهو الهاء في ألزمناه ـ انتهى.

وهكذا يفهم القارئ الآية جيداً بعد ذلك الإعراب البليغ والشرح الرشيد.

٢ ـ **في الآية الأولى:** (سورة الإسراء، الآية: ١٢).
كلَّ: مفعول به لفعل محذوف تقديره (فصلنا) والتقدير **فصلنا كل شيء فصلناه تفصيلاً** ـ انتهى ـ وهنا نسأل ما الفرق بين الحالتين السابقتين (في إعراب كلّ) وماذا قدمنا للآخرين من الفهم؟.. ولماذا هنا مفعول به وهناك اسم منصوب؟ وقد يجيب أحدهم: ولكن الاسم المنصوب على الاشتغال هو من أجزاء المفعول به، فأجيب: إنكم في كلتا الحالتين أضفتم كلاماً وأفعالاً وهمية لتبرير حركة آخر الكلمة ولم تصلوا في النهاية إلى دور الكلمة في الجملة وإلى المعنى المطلوب.

١٦) لنأخذ قوله تعالى: ﴿**قل كفى بالله شهيداً...**﴾ (سورة الإسراء، الآية: ٦٦).

وسنجد أن إعراب المفردات السابقة هو:
قل: فعل أمر.
كفى: فعل ماض.
بالله: الباء حرف جر زائد ـ ما الفائدة من استخدامه إذاً؟ ـ

الله: لفظ جلالة مجرور بالباء لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه فاعل (كفى).
شهيداً: تمييز منصوب.

وهكذا فمعنى الآية السابقة عند النحاة: كفى الله شهيداً (فالباء حرف جر زائد يمكن حذفه والله هو الفاعل).

وهنا نسأل هل معنى كفى الله شهيداً يطابق قوله تعالى: ﴿**كفى بالله شهيداً**﴾؟

فالجملة الأولى يمكن أن يفهم منها أن الله (الفاعل) قد قام بالفعل والمفعول به هو الشهيد، أما الجملة الثانية (الآية الأصلية) فتفيد بأنه يكفي أن يكون الله هو الشهيد وشتان بين المعنيين.

١٧) لنأخذ قوله تعالى: ﴿**كبرت كلمةً تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً**﴾ (سورة الكهف، الآية: ٥).

نلاحظ أن الكلمة (كلمة) منصوبة بالفتحة ويفترض أن تكون مرفوعة على أنها فاعل. وقد أوجد السادة النحاة لحركة النصب تخريجة فأعربوها تمييزاً منصوباً واعتبروا أن الفاعل مضمر والتقدير **كبرت مقالتهم**.

وهنا نقول للأخ القارئ: يمكنك أن تضمر الفاعل متى تشاء وتظهره عندما يشاء النحاة.

١٨) كذلك في قوله تعالى: ﴿**سيقولون ثلاثةٌ رابعهم كلبهم رجماً**

بالغيب﴾ (سورة الكهف، الآية: ٢٢).

الشاهد هنا حركتا الرفع في كلمتي (ثلاثة) و(رابعهم) وسنذكر للأخ القارئ إعراب الآية الكريمة السابقة:

سيقولون: السين للتسويف، يقولون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل.

ثلاثة: خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم ثلاثة) ـ لاحظ تلك المغالطة التي لم يكف النحاة عنها.

رابعهم: **رابع** مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم للجماعة.

كلبهم: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم للجماعة.

رجماً: مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير يرجمون رجماً.

بالغيب: جار ومجرور.

وفي الآية السابقة نلاحظ إضافة لتخريجة (ثلاثة) المضحكة التي رأيناها في آيات سابقة واستخدام الضمير الوهمي (هم) قد اعتبروا (رابعهم) مبتدأ ابتدأنا به وسط الكلام، أما (رجماً) فهي مفعول مطلق، ولماذا لا تكون مفعولاً به أو تمييزاً ـ حسب مدرستهم ـ؟

١٩) لنأخذ آية أخرى من سورة الكهف وهي قوله تعالى: ﴿**لكنا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحداً**﴾ (سورة الكهف، الآية: ٣٨).

وسنورد هنا إعراب بداية كلمات الآية الشريفة ونترك للقارئ الحكم على ذلك الإعراب الذي سيفهم القارئ معنى الآية تماماً:

لكنا: الأصل لكن أنا فألقيت حركة الهمزة على النون وقيل حذفت حذفاً وأدغمت النون في النون، والجيد حذف الألف في الوصل وإثباتها في الوقف، لأن (أنا) كذلك والألف فيها زائدة لبيان الحركة، ويقرأ بإثباتها في الحالين، و(أنا) مبتدأ، وهو: مبتدأ ثان، (والله) مبتدأ ثالث و(ربي) الخبر والياء عائدة على المبتدأ الأول، ولا يجوز أن تكون (لكن) المشددة العاملة نصباً، إذ لو كان كذلك لم يقع بعدها (هو) لأنه ضمير مرفوع ويجوز أن يكون اسم الله بدلاً من هو ـ انتهى ـ

ولا شك أن الإعراب السابق للعكبري قد غيب المعنى وتجرأ على تعديل كلام الله، فعندما نؤول كلام الله عزّ وجلّ بكلام بشر وبمفهوم بشر فإننا بذلك نتجرأ على كلامه عزّ وجلّ.

وهنا يقول أحدهم: أليس كتاب الله للبشر؟ ولهم الحق في تأويله من أجل فهمه، ألم يخاطب الله البشر في كلامه، أم خاطب كائنات غيرنا في عالم المجهول؟

وهنا أجيب: أن تؤول الكلام وأن تفهمه لينسجم مع أرضيتك المعرفية شيء، وأن تتأول عليه ـ عزّ وجلّ ـ هو شيء آخر، فإذا عدنا إلى إعراب الآية السابقة وجدنا أن الإعراب السابق قد جعل معناها كما يلي: لكن أنا هو الله ربي، وهنا يصبح المتحدث هو الله وهو لا يشرك بعبادة نفسه.

وإذا كان العكبري يعرب ثلاث كلمات متتالية (مبتدأ) فإننا نشك في مدى محاكمته أصلاً، ونود من الأخ القارئ أن يتابع الإعراب التفصيلي البليغ لكلمة (ربي):

ربي: خبر للمبتدأ الثاني مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم، والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

ولا شك أن إعراب الكلمة السابقة مليء بالوهم والتناقض، فمن يتخيل حركات وإضافات وهمية ويعتبر ذلك قواعد لغة عريقة يعتبر واهماً. عندما نقول **ربي** (مرفوع) فإننا ننتظر وجود ضمة وإذا بنا نفاجأ بمنع ظهورها واشتغال المحل بالحركة المناسبة؟ ما هذه التعابير العجيبة والمصطلحات الغريبة؟ ولماذا لا يكون الإعراب مثلاً ــ الكلام من مدرستهم دوماً ولا يمثل رأينا أبداً ــ:

لكن: حرف مشبه بالفعل.
هو: ضمير منفصل في محل نصب اسمها **والله**: بدل، **ربي**: خبر.

لكن العكبري يعارض ويقول إن (هو) ضمير رفع فنعتذر ونقول عفواً أيها السادة النحاة ولكن غيرنا ــ من جهابذتكم ــ قال: **فإذا هو هي وإذا هو إياها**: وهنا سنورد قصة تلك العبارة كما وعدنا الأخ القارئ سابقاً حسبما وردت:

قالت العرب: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي وقالوا أيضاً: فإذا هو إياها وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي وقد وافق العرب الكسائي فاستكان سيبويه وخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات[١٢] ولم يعترف النحاة بهزيمة سيبويه بل راحوا يوجدون الأعذار فبعضهم من قال إن الأعرابي الذي وافق الكسائي إنما فعل ذلك لعلمه بأن الكسائي مقرب للخليفة فشهد لصالحه وبعضهم من قال إنهم قد أغروه بالمال ليقول

ذلك. وبعضهم قال... وقال... ونحن نقول: لماذا لا تعترفون بأن اللغة العربية تخضع للفهم والعقل والمنطق لا لقواعد النحاة؟

فإذا قال أحدنا: **أكل أحمدَ التفاحةُ** (بنصب الفاعل ورفع المفعول به)، فلا أحد منا يقول إن الفاعل هو التفاحة وإن المفعول به هو أحمد بالرغم من مخالفة حركات أواخر الكلمات لاشتراطات النحاة.

وهنا نأمل أن لا يجيب أحدهم قائلاً: ولكن كيف نعرف الفاعل في قولنا:

«قتل أحمدَ زيدُ» أو العكس «قتل أحمدُ زيداً»[١٣].

هنا أجيب وبأعلى صوت: الفاعل هو الذي يأتي أولاً وأوقفوا هذه التخريجات التي لا تسمن ولا تغني من جوع وما غايتها إلا إضاعة الجهد والوقت والمغالطة. وهل يستخدم القضاة في بلادنا العربية قواعد سيبويه النحوية ليعرفوا القاتل من المقتول عند استجواب الشهود الذين لا يحركون حركة أواخر الكلمات في اللهجة العربية الدارجة.

٢٠) لنأخذ قوله تعالى: **﴿وإن كل نفس لما عليها حافظ﴾** (سورة الطارق، الآية: ٤).

ولنستعرض إعراب بعض النحاة[١٤] لتلك الآية التي سيفهمها القارئ مباشرة بعد ذلك الإعراب:

إن: مخففة من الثقيلة.

كل: مبتدأ مضاف.
لما: اللام لام الابتداء (بدأنا بها وسط الكلام) **وما**: زائدة (فما فائدتها؟)
عليها: جار ومجرور خبر مقدم.
حافظ: مبتدأ مؤخر مرفوع وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم في محل رفع (كل) ـ انتهى ـ.

ونحن نسأل كيف يكون التأويل للآية السابقة حسب الإعراب السابق؟!!.

بعد أن أوردنا بعض الأمثلة من كتاب الله الكريم، والتي تبين من خلالها مخالفة الكتاب لأسس قواعد النحاة العتيدة لا نستبعد أن يقول أحدهم:

يبقى ما أوردته ـ وهو جزء يسير ـ شذوذاً وهناك قواعد عامة ضابطة للقرآن الكريم.

عندئذٍ أقول: إن حركة أواخر الكلمات لا تغير المعنى ولم يهتم بها الرسول (ص).

وقد قرأ الصحابة في حياته بقراءات عدة ومختلفة وسنورد هنا أول آية في سورة الفاتحة التي تعتبر الركن الأساسي في الصلاة ـ عماد الدين ـ فلا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب «الحمد لله رب العالمين...» عن كتاب «إملاء ما منّ به الرحمن» ـ للعكبري.

الحمدُ: الجمهور على الرفع بالابتداء و(لله) الخبر واللام متعلقة

بمحذوف أي واجب أو ثابت، ويقرأ **الحمد بالنصب** على أنه مصدر فعل محذوف: أي أحمد الحمد، والرفع أجود لأنه فيه عموم المعنى، ويقرأ **بكسر الدال** إتباعاً لكسرة اللام كما قالوا المعيرة ورغيف وهو ضعيف لأن فيه اتباع الإعراب البناء وفي ذلك إبطال للإعراب.

رب: مصدر رب يرب وأصله راب **وجره** على الصفة أو البدل **وقرئ بالنصب** على إضمار أعني وقيل على النداء **وقرئ بالرفع** على إضمار هو ـ انتهى ـ

وهنا سأتوقف وأقول: بدون تعليق.... ولكن لا يمكنني أن أحبس نفسي عن التعليق فأقول:

أيها النحاة عند جهابذتكم: الحمدُ مثل الحمدَ مثل الحمدِ وربُّ مثل ربِّ مثل ربَّ ولكل تخريجته.

وإذا أردنا تحليل السطور القليلة السابقة نجد الكثير فيها من الخلط فالجار والمجرور (لله) متعلقان بمحذوف (واجب أو ثابت) وهذا وهم وخيال.

(الحمدَ) مصدر لفعل محذوف (أحمدُ) والخوف من الكسر لأنه يبطل الإعراب لا لأنه يغير المعنى.

و(رب) يمكن أن تكون صفة أو بدلاً أو منصوبة على الاختصاص... أو... أو... والنتيجة في ثلاث كلمات من سورة الفاتحة عشرات الاحتمالات فما بالنا في الكتاب المنزل كله.

أقول ختاماً كفانا بالله عليكم تعقيداً وإغراباً وحكموا عقولكم في

ما قلناه وكتبناه ولتشهد الأجيال من بعدنا على ما نقوله وكفى بالله شهيداً.

ننتقل الآن إلى إعراب النحاة لبعض أبيات الشعر العربي وبعض التراكيب والكلمات المستخدمة في لغتنا العربية تاركين للأخ القارئ حرية الاستنتاج والمحاكمة التي نأمل أن تكون واعية عادلة متزنة.

* يقول الشاعر:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما
يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

الإعراب:

الواو: حسب ما قبلها ـ كلام مفهوم واضح ـ(١٥)
يجمع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره.
الله: لفظ جلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره.
الشتيتين: مفعول به منصوب بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ـ وما علاقة النون في المثنى والتنوين في المفرد؟
بعدما: بعد مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة (ماذا أفادنا ذلك الإعراب؟).
ما: مصدرية (هل أفادت كلمة مصدرية بفهم البيت؟).
يظنان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والألف ضمير متصل في محل رفع فاعل (سبق وناقشنا ذلك الإعراب البليغ سابقاً).
كل: نائب مفعول مطلق منصوب بالفتحة (رأينا أن مفهوم مفعول مطلق ـ مهم جداً ـ فكيف الحال في نائبه، وماذا يفيد هذا

الإعراب في الفهم).
الظن: مضاف إليه مجرور بالكسرة (ماذا قدم ذلك الإعراب؟).
أن: مخففة من أنّ الثقيلة (وهل هذا يحتاج إلى توضيح أو ما يسمى إعراباً؟). اسمها ضمير الشأن المحذوف تقديره (أنه) ـ لماذا لم يذكره الشاعر إذاً؟
لا: نافية للجنس (وما هو الجنس الذي ستنفيه؟).
تلاقيا: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ـ يا سلام ـ والألف للإطلاق.

والخبر محذوف تقديره موجود. ـ ولماذا لا يكون (كائن) أو (متوفر) مثلاً ـ.

ونطلب الآن من الأخ القارئ أن يتهيأ لفهم بيت الشعر السابق تماماً بعد إعراب الجمل التالية:

جملة يظنان صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من (ما) وما بعدها في محل جر بالإضافة والتقدير (بعد ظنهما).

جملة أن المخففة مع اسمها المحذوف وخبرها سدت مسد مفعولي ظن ـ كلام وافي بليغ ـ.

جملة **لا تلاقيا** مع خبر (لا) جملة في محل رفع خبر أن المخففة.

وهكذا يصبح معنى البيت واضحاً تماماً للقارئ بعد إعرابه بشكل مفصل، وخاصة الشطر الثاني منه. فخبر (لا) محذوف والجملة

سدت مسد مفعولي فعل الظن وضمير الشأن محذوف، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* يقول الشاعر:

تمـــرون الـــديـــار ولم تـــعـــوجـــوا
كـــلامـــكـــم عـــلـــيّ إذن حـــرام

الإعراب:

تمرون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل.

الديار: منصوب على نزع الخافض والتقدير على الديار (ماذا أفاد هذا الإعراب في معرفة دور الكلمة؟).

ولم: الواو حالية (حالية أم آنية؟) لم حرف نفي وقلب وجزم.

تعوجوا: فعل مضارع مجزوم (بلم) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ـ راجع الإعراب السابق مباشرة ـ.

كلامكم: مبتدأ مرفوع والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (ماذا يفيد ذلك في الفهم؟) والميم للجماعة.

علي: جار ومجرور متعلق بـ (حرام لأنه مصدر) ـ ما هو دور هذه الكلمة؟ ـ.

إذن: حرف جواب زائد لا محل له من الإعراب ـ إذاً يجب إسقاطه من البيت ليكتمل المعنى ـ.

حرام: خبر المبتدأ كلامكم مرفوع.

وهكذا نرى أن الإعراب السابق صحح البيت السابق فجعله كما يلي:

«تمرون بالديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ حرام».

* يقول الشاعر:

بــنـــي غــدانــة مــا إن أنــتــم ذهــب
ولا صــريــف ولــكــن أنــتــم الخزف

الإعراب:

بني: منادى منصوب بأداة النداء المحذوفة (لماذا تم حذفها، وكيف عرفنا أنها محذوفة؟؟.. خيال ووهم) وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم (وهل جمع المذكر سالم أصلاً حتى يلحق به) وحذفت النون للإضافة (تخيلٌ ووهم ثانيةً) و(بني) مضاف.

غدانة: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (ما هذا الإيضاح الهام؟ وهل ذلك يعبر عن دور الكلمة أم عن حركة آخرها؟) لأنه ممنوع من الصرف والمانع له العلمية والتأنيث.

ما: نافية لا عمل لها. **إن**: زائدة لا محل لها من الإعراب ـ إذاً يتوجب حذفها ـ.

ولا: الواو حرف عطف (لا) نافية.

أنتم: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ.

ذهب: خبر مرفوع بالضمة.

صريف: معطوفة على ـ ذهب ـ تبعه في الرفع (الدور للحركة دوماً كما نلاحظ).

ولكن: الواو عاطفة. **لكن**: حرف استدراك لا عمل له ـ العمل يكون في الحركات دائماً.

أنتم: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ.

الخزف: خبر مرفوع بالضمة.

ونحن نقول: أعان الله طلابنا في فهم أو في حفظ تلك القواعد المهزوزة فـ (بني) قبلها أداة نداء محذوفة وهي ملحقة بجمع المذكر ومبنية في محل نصب، وغدانة ممنوع من الصرف والمانع له العلمية والتأنيث.

ولكن: للاستدراك لا عمل لها، ولو كانت ـ لكنكم ـ لكانت الكاف في محل نصب اسمها أما أنتم فضمير رفع، ولذلك أبطلوا عمل لكن، وهكذا توجد التخريجة حسب الطلب وهي جاهزة دوماً لإرضاء أموات لا يقدمون ولا يؤخرون في بناء حضارتنا.

* يقول الشاعر:

فـأقـسـم أن لـو الـتـقـينا وأنـتـم
لـكـان لـكـم يـوم مـن الـشـر مـظـلـم

الإعراب:
فأقسم: الفاء حسب ما قبلها.
أقسم: فعل مضارع مرفوع بالضمة والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا).
أن: حرف زائد لا محل له من الإعراب ـ يجب حذفه ـ
لو: حرف امتناع لامتناع.
التقينا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بـ (نا) و(نا) ضمير متصل في محل رفع فاعل.
وأنتم: الواو حالية. (أنتم) ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ خبره محذوف تقديره ـ موجودون ـ لماذا لا تكون (محاربون)؟!
لكان: الواو واقعة في جواب القسم ـ ماذا يعني ذلك؟ ـ **كان**: فعل ماض تام بمعنى (ثبت) إقامة لأن كلمة (يوم) بعدها وهي نكرة جاءت مرفوعة.

لكم: اللام للبعد والكاف للخطاب والميم للجماعة. (من الشر) جار ومجرور متعلق بـ (كان) ـ ما هذا الإيضاح البليغ؟ ـ
يوم: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ـ ولو كانت منصوبة لأصبح اسم كان الناقصة الضمير (هو) المستتر ـ.

جملة **التقينا** جملة فعلية في محل جر بالإضافة ـ وما هي الفائدة من ذلك؟ ـ وكيف يصبح التأويل؟ ـ

جملة (أنتم وخبره المحذوف) في محل نصب حال ـ كيف نعرف الحال بما هو محذوف ووهمي؟ ـ

وجملة (كان لكم يوم من الشر مظلم) لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم، وإني أرى أن لا محل لهذا الإعراب من الإعراب لأنه يفيد الحشو وتغييب المعاني.

* يقول الشاعر:

وترميننـي بالطرف أي أنت مذنب
وتقلينني لكن إياك لا أقلي

الإعراب:
الواو: حسب ما قبلها. **ترميني**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، ويا المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل والنون للوقاية وياء المتكلم في محل نصب مفعول به (ولو قال الشاعر ترميني لتخيل النحاة أداة نصب محذوفة ونحن سنقول دائماً ترميني عوضاً عن ترمينني شاء النحاة وشعراؤهم أم أبوا).

بالطرف: جار ومجرور متعلق بـ (ترمينني) ـ أهم شيء لفهم الجار والمجرور ومن بعده البيت تعليق الجار والمجرور ـ.
أي: حرف تفسير لا محل له من الإعراب.
أنت: مبتدأ مرفوع.
مذنب: خبر مرفوع.
وتقلينني: مثل إعراب ترمينني.
لكن: حرف استدراك وهو حرف مشبه بالفعل، اسمها محذوف والتقدير (لكنني).
إياك: ضمير نصب منفصل في محل نصب مفعول به مقدم.
لا أقلي: لا نافية. **أقلي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل ـ لا يوجد ضمة أصلاً ـ والفاعل مستتر تقديره ـ أنا ـ وجملة **أقلي** في محل رفع خبر ـ لكن ـ.

وهكذا نجد بمقارنة هذا البيت مع البيت السابق مباشرة كيف أن (لكن) عادت وعملت وعاشت من جديد وأصبح لها اسم محذوف وهمي.

ونحن نقول: اتقوا الله ـ أيها النحاة ـ وأيها القائمون على تدريس قواعد اللغة العربية في مدارسنا وكفانا وهم وخبص وإضاعة وقت.

بعد أن أوردنا بعض نماذج الشعر وإعرابها نورد إعراب بعض الكلمات الهامة التي لا يمكننا الاستغناء عن استخدامها أبداً وسيرى القارئ العزيز أهمية النحو في إيضاحها وشرحها.

١ ـ أجدك[١٦]:
كلمة **أجدك** من الكلمات بل من التراكيب التي كثر استعمالها في

الشعر القديم كما في قول الشاعر:

أجـدك مـا يـنـفـك يـسـري لـزيـنـبـا
خـيـال إذا آب الـظـلام تـأوبـا

وهي بمعنيين: أستحلفك، أو أبجد منك، ولذلك تعرب حسب معناها:

فإذا كانت تعني أستحلفك فإعرابها:
أجدك: الهمزة حرف استفهام لا محل له من الإعراب.
جدك: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة والكاف ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وإذا كانت بمعنى أبجد منك فإعرابها:
الهمزة: حرف استفهام.
جد: اسم منصوب بنزع الخافض (حذف حرف الجر) والكاف ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. ويجوز أن تعرب حالاً.

ونحن نقول: ما هذا الإعراب؟ وما هذا الفهم؟ وهل فهمنا معنى الكلمة عندما تم إعرابها على النحو السابق؟ وهل لمفعول مطلق أو اسم منصوب بنزع الخافض محل من الفهم؟ فتعبير مفعول مطلق لا يعطي أية دلالة أو إيضاح لعمل الكلمة وموقعها كما رأينا سابقاً.

أما تعبير (منصوب بنزع الخافض) فهو غياب تام لمكان الكلمة وللمعنى الذي تؤديه وتركيز على حركة آخرها.

٢ ـ **بله**: بفتح الباء وتسكين اللام وفتح الهاء:
من الألفاظ التي تفيد الاستثناء ـ وهي معلومة جديدة وهامة ـ

وهي بمعنى غير. وتعرب اسم منصوب على الاستثناء، وحتى الآن فإن الأمر كغيره من الوهم والحشو في الإعراب ولكن إعراب الاسم بعدها هو ما يعنينا فهو مرفوع أو منصوب أو مجرور.

ففي قول الشاعر: «الوجوه الثلاثة السابقة»

تـذر الجمـاجـم ضـاحـيـا هـامـاتـهـا
بـلـه الأكـف كـأنـهـا لم تـخـلـق

ويكون الإعراب:
الأكفُّ ـ بالرفع ـ مبتدأ وهنا بله بمعنى كيف ـ وكما نرى المبتدأ وسط الكلام ـ.
الأكفَّ ـ بالنصب ـ مفعول به وبله اسم فعل أمر بمعنى دع ـ مفعول به لاسم الفعل ـ.
الأكفِّ ـ بالجر ـ مضاف إليه وبله مصدر بمعنى الترك ـ لعنة الترادف ـ.

ونحن نسأل القارئ الكريم هل أفاده الإعراب السابق بكافة حالاته في فهم كلمة بله، وهل هذه القواعد جديرة بالاحترام والتقدير والحفظ؟

٣ ـ رب ارحمني:
نقول في إعراب **رب**: منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة في محل جر بالإضافة، ونلاحظ أن الفتحة غائبة والياء غائبة والمحاكمة السليمة غائبة، وهكذا يفهم الطالب والإنسان العربي ماذا تعني كلمة رب التي يكررها في اليوم أكثر من مرة من خلال إعرابها البليغ.

٤ ـ هلم جراً:
وهو تركيب كثر استعماله، ويعني هلم أقبل، ويريد النحاة أن يفهمونا ذلك المصطلح لنستوعبه بشكل جيد.

فيقولون في إعرابه:
هلم: فعل أمر مبني على السكون المقدر منع من ظهوره الفتح العارض للخفة ـ يا سلام ـ.
جراً: مصدر نائب مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يمر جراً. والمعنى أفعل هذا وهلم جراً. وهكذا يتضح للقارئ العزيز معنى ذلك التركيب الهام الذي لا يمكننا الاستغناء عنه وعن فهمه نحوياً.

ولا بد من الإشارة هنا ـ وللأمانة نقول ـ إلى أن بعض النحويين يعربون (جراً) حال، جامد مؤول ـ والتقدير جارين ـ وهنا يتضح لنا المعنى بشكل أعمق وأفضل، كما أن (هلم) تعرب اسم فعل أمر مبني على الفتح عند أهل الحجاز وهو الأفصح.

وبالرغم من ذلك الوضوح والشرح والتبيان الفريد نجد العامة متخلفة في الفهم والإدراك لجوهر لغتنا الجميلة!!

٥ ـ ولا سيما:
وتتألف من (الواو) ـ (لا) (سي) (ما) ويتبادر إلى الذهن هنا أننا نحلل أحرفاً لاتينية بينما هي عند النحاة حروف يخطئ من يحذف أي جزء منها، ولهذا التركيب غير إعراب يتصل بالاسم الذي يأتي بعده.

فإذا كان الاسم نكرة فيجوز فيه حركات الإعراب الثلاث: الرفع ـ

النصب ـ الجر،

كقولنا: أحب الطلاب ولا سيما (مجتهدٌ ـ مجتهداً ـ مجتهدٍ).

أما إذا كان الاسم معرفة ففيه وجهان: الرفع والجر. فنقول:
«أحب الطلاب ولا سيما المجتهدُ أو المجتهدِ».

وبعد ذلك الشرح المبسط حول (ولا سيما) نأتي إلى إعرابها البليغ، ونرجو من القارئ العزيز أن يتابع ذلك بانتباه:

فعند إعراب الجملة «أحب الطالب لا سيما مجتهد» (حالة النكرة) نجد:

لا: نافية للجنس تعمل عمل إن ـ أين الجنس الذي نفته هنا؟ ـ.
سيّ: اسم لا منصوب لأنه مضاف وعلامة نصبه الفتحة ـ من منا يستخدم سيّ مثلاً؟
ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة.
مجتهد: خبر لمبتدأ محذوف تقديره ـ هو مجتهد ـ.
وجملة **هو مجتهد** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

أما خبر (لا) العتيدة فهو محذوف تقديره ـ كائن أو موجود.

ونطلب هنا من القارئ أن يضع النقاط على الحروف لفهم ذلك التركيب فيستبدل ما تخيله النحاة في الإعراب وما أضافوه ليكتمل وليصبح مفهوماً لدى العامة وعليه فإن التركيب يصبح: **لا سيّ كائن ما هو مجتهد.**

أما إذا كان الاسم النكرة منصوباً كقولنا:

«أحب الطلاب ولا سيما مجتهداً».

فإن الإعراب يصبح:

لا: نافية للجنس تعمل عمل إن.

سي: اسم لا مبني على الفتح ـ لأنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ـ وهنا نطلب من الأخ القارئ أن يلاحظ الفرق الهام والجسيم بين إعراب (سي) في الحالتين السابقتين.

ما: زائدة لا عمل لها ـ يمكن حذفها فهي زائدة ـ.

مجتهداً: تمييز منصوب بالفتحة.

أما خبر (لا) فهو محذوف وتقديره كائن أو موجود.

وعليه يصبح التركيب السابق: **لا سي كائن مجتهداً**.

ونترك للقارئ الخيار في قبول أو رفض تلك البلاغة القواعدية وذلك العلم الفريد والسامي الذي لا نستطيع فهم لغتنا وفهم قرآننا الكريم بدونه، هذا ما يقوله العلامة النحوي جمال الدين بن هشام الأنصاري في مقدمة كتابه العتيد «مغني اللبيب» حيث يقول: فإن أولى ما تقترحه القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما تيسر به فهم كتاب الله المنزّل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية **وأصل ذلك علم الإعراب** ـ هنا موضع الشاهد ـ الهادي إلى صوب الصواب (انتهى).

ونحن نقول: إن أهم شيء في ما قاله صاحبنا هو أن الغاية من تلك

العلوم بالنسبة لهم هي تحصيل المصالح الدنيوية التي لا تتعارض أبداً مع المصالح الدينية.

وهنا نأتي إلى ختام ما تيسّر لنا من بحث الشواهد النحوية وتخريجاتها.

الهوامش

(١) سيذكرنا البعض بالمصدر المؤول بعد **أن** وما بعدها وهو بذلك لا يضيف شيئاً جديداً.

(٢) يتكرر هذا الإعراب أيضاً في الآية ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾ من السورة نفسها (البقرة، الآية: ١٨٤) حيث تعرب جملة **أن تصوموا** في محل رفع مبتدأ والتقدير (صيامكم خير لكم) وهو تبرير للرفع في كلمة (خير).

(٣) (الراسخون) جاءت بعد الأداة (لكن) التي لم تعتبر من أخوات (إنَّ) بحجة أنها ساكنة، ولو كان الاسم بعدها منصوباً (الراسخين) لعملت عمل إن وأخواتها.

(٤) **إملاء ما منّ به الرحمن** ، ص١٠٥.

(٥) العدد (١٠) يخالف المعدود إذا كان مفرداً.

(٦) **قواعد النحو والصرف والإملاء**، ص١٣٢.

(٧) نأمل أن لا يعلق أحدهم أنه مبني على الفتح ـ فهو عندنا سواء ـ.

(٨) راجع اللهجة العامية لمعرفة كلمة (خبصة) المقصودة.

(٩) **إملاء ما من به الرحمن**، ص٤٩٩.

(١٠) حياة الحسيني، **قواعد النحو والصرف والإملاء**، ص١٤٠.

(١١) تم بحث ذلك سابقاً في ما يسمى بالمنصوب على الاشتغال.

(١٢) عن كتاب **مغني اللبيب**. الجزء الأول، ص٨٠.

(١٣) هناك أمثلة كثيرة لا مجال لذكرها هنا كقولهم: أنت كريمٍ، في الإناءَ ماءً... وغيرها.

(١٤) البقري، **النحو العربي** ، ص٤٨٧.

(١٥) الكلام بين ـ ـ هو تعليقنا.

(١٦) شوقي المعري، **إعراب الكلمات والتراكيب المشكلة في الأساليب العربية**، ص٧.

الفصل السابع

بين الماضي والحاضر

إن عقدة القديم هي عقدة الشرق الإسلامي بأسره وخاصة العرب، فما جاء من القديم صحيح، وكل ما يعارضه وما خرج عنه خاطىء أو مشكك فيه.

وهذه المشكلة المعضلة أوصلت الأمة العربية والإسلامية إلى ما وصلت إليه اليوم. فكم من إنسان عربي ولد عبقرياً فذّاً ومات جاهلاً مكبوتاً أمام عُقد الماضي وحاكميته.

ولو قال أحدنا: أنا أرى كذا في الدين أو اللغة أو الأدب القديم، سارع حماة الديار ولا ندري من نصّبهم ليكونوا حماة الديار والماضي ليقولوا:

> ومن أنت لترى؟ من أنت من العلماء السابقين الذين رأوا وبحثوا وعملوا وما عليك إلا الطاعة والتطبيق... فهم العظام

ونحن الصغار وهم الفقهاء ونحن الدهماء وهم الرجال ونحن أشباه الرجال! ومن تحدث في يومنا نعت بأنه شبه عالم أو شبه مثقف وهو قزم أمام عمالقة الماضي الذين إذا تفاخروا بأنفسهم اعتبر ذلك حقهم، وإذا تواضعوا اعتبر ذلك عظمة منهم وهم دائماً فوق النقد أو النقاش، أما نحن فكل ما نأتي به مرفوض أو مكروه أو مشكك فيه ما لم يوافق أو يتابع مسيرة القديم.

ولن أدخل هنا في نقد القديم ـ الذي أرى في معظمه أسباب تخلف الأمة ـ لأن ذلك يحتاج إلى بحث طويل ولكني سأضرب للأخ القارئ مثالاً أظهر فيه غرور وكبر وعجرفة أحد النحاة في الماضي وأحد حماة الديار والماضي المعاصرين الذي يعتبر استمراراً لنفس العقلية والتفكير.

ففي كتاب (مغني اللبيب)[1] ـ وهو مرجع في النحو عند أهل اللغة والنحاة ورجال الدين ـ نجد المقدمة التالية: «بعد الصلاة والسلام واستعراض مراحل التأليف»:

فدونك كتاباً **تشد الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه**، إذا كان الوضع في هذا الغرض لم يسمح **قريحة بمثله ولم ينسج ناسج على منواله**. ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذي **أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقدة نحر. بل كقطرة من قطرات بحر** ـ انتهى ـ وبالرغم من أن ابن هشام قد أنهى جزء مقدمته السابقة بأن الإنسان

محل النسيان وأن الحسنات يذهبن السيئات، إلا أنه في ذلك يتحدث عن عموميات تتعلق بكل إنسان، أما ما كتبه فهو فريد تقف عنده فحول الرجال (لا النساء) وهو بحر في العطاء لا ينضب.

ونحن نسأل: إذا قال أحدنا اليوم عن كتاب موسوعي مرجعي ألفه عُشر ما قاله الأنصاري فماذا سيكون رد حماة الديار؟

ولنأخذ مثالاً من النحاة المعاصرين ـ حماة الديار ـ الذي بدأ كتابه بالإهداء:

«إلى الذين لا يعلمون».

وهو بذلك يسير على نهج أستاذه ومعلمه الأنصاري الذي باسمه **يصيح بوجه كل من اخترع في اللغة أو ارتجل**، ولا يجد من يتصدى له أو ينتقده فهو يتابع مسيرة القدماء وبالتالي يحصل على قدسيتهم وهالتهم.

ونحن نسأل: من الذي يملك الحق في مخاطبة الناس عامة بقوله: إلى الذين لا يعلمون؟ من هو صاحب العلم الكامل والشامل والمطلق ومن هو البحر الذي لا ينضب والذي يخاطب الآخرين بقوله: إلى الذين لا يعلمون؟

إن تلك العبارة لا يمكن أن تقبل إلا إذا كانت من الله عزّ وجلّ عند من يؤمن بوجوده ـ ونحن منهم ـ ومع ذلك فإن الخالق عزّ وجلّ يستثني في خطابه بعض الناس فيقول سبحانه في مواضع كثيرة ولكن أكثرهم (أكثر الناس) لا يعلمون (لا يفقهون)...

أما صاحبنا النحوي المعاصر فيضع نفسه في موضع الخالق فيقول: إلى الذين لا يعلمون، ولو قال إلى الذين لا يعلمون في النحو أو العربية مثلاً لكان أخف وطأة عندنا، أما أن يقول: إلى الذين لا يعلمون بشكل مطلق فهو عين ما وصفناه في بداية مثالينا. وهكذا فإن أصحاب مدرسة الماضي والتراث يقفون دائماً في وجه كل من يحاول أن يأتي بجديد أو ينتقد القديم، وهم ينسون أن اللغة كائن حي ـ كما سبق وذكرنا سابقاً ـ لذلك تجدهم يؤمنون بأن اللغة العربية الفصحى (المقعدة) قادرة على أن تستوعب كافة المفردات والمصطلحات الجديدة ـ خاصة العلمية منها ـ ونحن نرى غير ذلك تماماً. فإذا أخذنا حقل الطيران مثلاً الذي بدأ في بداية القرن العشرين مع الأخوين الأميركيين رايت نجد أنه قد احتوى على مئات المصطلحات والمفردات التي ليس أمام العرب إلا اعتمادها كما وردت في لغة الدولة المسيطرة علمياً وعالمياً، وهي اللغة الإنكليزية حالياً. ولا عيب في ذلك، فعندما كان العرب في أوج ازدهارهم ترجمت كافة المؤلفات من وإلى العربية التي اعتبرت عندئذٍ لغة العالم، ولم يشعر الغرب بالغضاضة عندما أخذ مفردات عربية واستخدمها، ككلمة الجبر مثلاً والكيمياء والصفر وغير ذلك.

وعليه فإنه يتوجب علينا أن لا نضيع الوقت في إيجاد ما يقابل المفردات والمصطلحات العلمية الإنكليزية في اللغة العربية وأن نعيد النظر في ما يسمى بمجامع اللغة العربية ومهامها، فالعرب منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا ـ أي على مرّ قرن من الزمن ـ لم يقدموا مصطلحاً واحداً في مجال العلوم والتكنولوجيا في حين أنهم قدموا آلاف الكتب الدينية والأدبية التي لا تسمن ولا تغني من جوع. وإن طلابنا اليوم بحاجة ماسة إلى تقوية في لغة العلم السائدة

اليوم ـ اللغة الإنكليزية ـ خاصة في المجالات العلمية لأنهم عندما يريدون التحصيل العلمي العالي فإنهم يحصلون عليه من البلاد الغربية وبلغتهم العلمية مع وجوب المحافظة على لغتنا العربية التي ربما تعود إلى القيادة والريادة عندما يتطور أهلها فكرياً وعلمياً ويتخلصون من شوائب التراث وعقد الماضي التي تلازمهم.

كما أن تسمية المخترعات هي من حق الأمم التي أوجدتها وأبدعتها ولا يحق لغيرها أن يغيرها، فنحن نقول راديو عما سموه عندنا (مذياع)، ونقول تلفزيون أو T V عما سموه الرائي، ونقول كومبيوتر عوضاً عن الحاسوب وتليفون عوضاً عن الهاتف... وغير ذلك من المسميات التي جاءت من الغرب والتي لم يفلح أهل مجامع اللغة العربية في تعريبها أصلاً. فمثلاً كلمة (حاسوب) جاءت من الفعل حسب على وزن فاعول (اسم آلة) أما كلمة هاتف فجاءت من الفعل هتف على وزن فاعل (اسم فاعل) والواقع أن الهاتف لا يهتف من نفسه بينما الحاسوب يحسب من تلقاء نفسه بعد إعطائه التعليمة المناسبة. أما المصطلحات العلمية فيجب أن تؤخذ من الأمة المتطورة ـ كما هي ـ خاصة في مجال الطب والهندسة والعلوم التطبيقية لأن هذه المصطلحات أصبحت اليوم لغة عالمية يتقنها معظم أهل الأرض باستثناء معظم العرب. ولعل محاولة تعريب رموز الكيمياء مثلاً التي اعتمدتها بعض الدول العربية هي من أفشل التجارب والمحاولات لأنها تؤدي إلى التخلف وعدم مواكبة التقدم العلمي. وما زلت أذكر عبارة (صوى الحل) الواردة في بعض كتب الرياضيات والتي لا أعرف مدلولها وغايتها علماً بأني أجيد الرياضيات، وما زال كثير منا يخلط بين أسماء القطع الناقص والزائد والمكافىء والتي لا ندري كيف اعتمدت تسميتها.

كما أنهم علمونا أن الأرقام العربية هي ما نسميه اليوم بالأرقام الغربية الأجنبية (3 - 2 - 1) وأننا نستخدم الأرقام الغبارية الهندية (١ ـ ٢ ـ ٣...).

وهنا أود أن أسأل: لماذا لا نستخدم الأرقام العربية في أعمالنا الحسابية؟ أم أننا نهوى مخالفة الغرب في العلوم حتى ولو كان ذلك على حساب أصالتنا وتطورنا. وما دمت أتحدث عن الأرقام فلا بأس من الإشارة إلى أن قراءة العدد المؤلف من مجموعة أرقام من اليمين إلى اليسار ـ كما نقرأ مثلاً ١٩٢٥ خمس وعشرون وتسعمائة وألف ـ ما هي إلا قراءة لا معنى لها علينا التخلص منها فالعدد يلفظ بدءاً بالأكبر ثم الأصغر لا من اليمين إلى اليسار.

إن إغناء لغتنا بمفردات ومصطلحات من لغات أخرى والتوقف والامتناع عن محاولة الاشتقاق اللغوي من جذور الكلمة العربية سيؤدي إلى تطويرها وإلى مواكبة أهلها لآفاق العلم والمعرفة وحسبنا بالقرآن الكريم إماماً حيث استخدمت فيه مفردات غير عربية كثيرة (سندس ـ استبرق ـ سرادق...) وبقي بلسان عربي مبين. وبما أن حديثنا عن اللغة العربية والعلوم والتعليم فلا بد من أن نشير هنا إلى تعقيد وسوء المناهج التي تدرس لطلابنا في كافة مراحل التعليم (الابتدائي ـ الإعدادي ـ الثانوي ـ الجامعي) وخاصة مناهج اللغة العربية التي سأضرب أمثلة يسيرة عليها، فإذا أخذنا مثلاً من المرحلة الثانوية كتاب القواعد والبلاغة والعروض للثاني الثانوي (الفرع الأدبي) المعتمد في سوريا نجد في بحث استعمال الفعل المضارع مع أدوات الشرط الجازمة نموذجاً معرباً ـ وهو آية من الذكر الحكيم ـ على النحو التالي:

قال تعالى: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه**﴾.

وإن: الواو بحسب ما قبلها ــ وكما رأينا فإن هذا الكلام لا يعني شيئاً ــ.
إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين ــ العمل الحركة أواخر الكلمات دائماً ــ.
أحد: فاعل لفعل محذوف يفسره استجارك مرفوع وعلامة رفعه الضمة.
من المشركين: من حرف جر. **المشركين** اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم وهما متعلقان بنعت محذوف لـ (أحد).
استجارك: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) والكاف ضمير بارز مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.
فأجره: الفاء رابطة لجواب الشرط (ماذا يعني ذلك؟).
أجره: فعل أمر مبني على السكون الظاهر والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) والهاء ضمير بارز ــ وهي معلومة هامة ــ متصل مبني في محل نصب مفعول به.

أما إعراب الجمل لمقطع الآية السابقة فهو:
جملة: (الفعل المحذوف استجارك مع الفاعل) استئنافية لا محل لها من الإعراب.
جملة: (**استجارك**) تفسيرية لا محل لها من الإعراب.
جملة: (**فأجره**) في محل جزم جواب الشرط.
وهكذا نرى من النموذج المعرب السابق أن ما يتعلمه أبناؤنا ما هو إلاّ حشو وتغريب للمعاني وقتل للحقائق.

فلا كلمة (أحد) فاعل لفعل محذوف، ولا الجار والمجرور متعلقان بنعت محذوف، ولا يوجد جملة استئنافية بفعل محذوف.

والنتيجة خلق جيل لا يقدر على فهم لغته وعلى استيعابها، هذا الجيل الذي لا يملك إلا التمرد على هذه القواعد ونسيانها بعد إنهاء الامتحان فيها مباشرة.

ولنأخذ من الكتاب المذكور نفسه إيضاحاً حول نصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد فاء السببية وواو المعية ـ تلك الواو التي نتوهمها ونلصقها بالأفعال والأسماء ـ حيث نجد ما يلي:

تؤول أن المضمرة (وجوباً) بعد فاء السببية وواو المعية مع الفعل بعدها بمصدر ويعطف هذا المصدر بالفاء أو الواو على مصدر منتزع مما قبله ـ لاحظ عزيزي القارئ ذلك الإيضاح والتعبير ـ نحو: «لا تتقاعس عن أداء الواجب فتفشل» والتقدير: «لا يكن منك تقاعس عن أداء الواجب ففشل»، ونحو «لتجتهد في أثناء العام فتستريح في نهايته»، وهكذا نرى كيف نقوم بمناهجنا المعتمدة بنسف مفهوم دقة التعبير من أذهان طلابنا فنحشو في عقولهم الوهم والمغالطة، فكلمة (فشل) وهي مصدر يعرف في نفس الكتاب المذكور سابقاً بأنه ـ المصدر ـ اسم يدل على الحدث غير مقيد بزمن، تتساوى تلك الكلمة ـ فشل ـ مع الفعل يفشل الذي يخضع للزمن.

إن عبارة «لا تتقاعس عن أداء الواجب فتفشل» لا تعادل أو ترادف عبارة:

«لا يكن منك تقاعس عن أداء الواجب ففشل».

فالعبارة الأولى التي تحتوي على فعلين مضارعين فيهما مفهوم تغير الزمن وأثره، والثانية التي تحتوي على اسمين فيهما مفهوم الثبات تتساويان عند السادة النحاة وعند السادة علماء الدين الذين كان لهم الدور الأكبر في ترسيخ مفهوم الترادف في لغتنا وذلك لتبرير قبول الأحاديث النبوية التي اعتمدت على عموم المعنى وليس على اللفظ. لذلك دخلوا في مدرسة الترادف وأدخلوا الأمة العربية معهم في تلك الحلقة المفرغة، ففعل (جاء) مثل (أتى) وفعل (هرب) مثل (فر) و(أب) مثل (والد)... وإلى غير ذلك من تخريب العقول وهدم المفاهيم الدقيقة حتى أنهم في كتاب الصف الثالث الابتدائي مثلاً يزرعون تلك الأفكار في عقول ورؤوس أولادنا فيقولون: فعل (حلق) يعادل فعل (أحاط)، وهكذا ينشأ لدينا جيل يفتقد دقة وصحة التعبير منذ نعومة أظافره.

وسنأخذ مثالاً آخر من المرحلة الإعدادية من بحث في كتاب القواعد والإملاء والخط للصف الأول الإعدادي المقرر في سوريا، والبحث هو: «حذف المبتدأ والخبر وتعدد الخبر»، حيث القاعدة النهائية (قد يحذف المبتدأ أو الخبر من الجملة الاسمية للاستغناء عنهما).

ونحن نسأل: ماذا سيفهم الطالب في الصف السابع من تلك القاعدة؟... وإذا كان الخبر أو المبتدأ محذوفاً فأين الجملة الاسمية أصلاً؟

ثم نتابع قاعدة أخرى في بحث تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً حيث نجد ما يلي: «يجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على الخبر» ويضربون مثالاً لذلك: للسفر مشقته. ونحن نسأل السادة المؤلفين والمدرسين كيف ستصبح الجملة إذا قدر للمبتدأ أن

يكون في البداية؟ أو لنقل.. كيف يمكن تأويل الجملة السابقة لتنسجم مع مصطلح الجملة الاسمية التي نضيف لها صفة هامة وهي الجملة الاسمية الخيالية.

إن هذه القواعد ما هي إلا مضيعة لوقت أولادنا وتشتيت لتفكيرهم وهي معطيات متخبطة لم ولن يتعلمها أولادنا، ولن يستخدموها في حياتهم العلمية أو العملية وعلينا كما نقول في لغتنا الدارجة نسفها من شرشها.

أخيراً هناك مشكلة عشتها سابقاً مع أصدقائي وأعيشها اليوم مع أولادي جميعاً وهي وظيفة موضوع التعبير أو شرح أبيات القصيدة. ففي مادة التعبير تكتب ابنتي نفس الموضوع الذي كتبته منذ أكثر من ربع قرن مضى وبنفس الأسلوب وبنفس العناصر: المقدمة ـ الموضوع ـ الخاتمة.

تلك العناصر التي تلحقني لعنتها حتى في إعداد كتابي هذا، فموضوع التعبير هو: اكتب موضوعاً تتحدث فيه عن هواياتك. والهواية عند ابنتي ـ كما كانت عندي من قبلها، وكما أوحى إلى كلينا المعلم ـ هي المطالعة وقراءة الكتب والشعر، علماً أن ابنتي لا تقرأ ولا تطالع أبداً.

هذه الديكتاتورية في أسلوب التفكير وتقييد العقل وتوجيهه علينا أن نتخلص منها وأن نقوم بإعداد جيل قادر على التفكير وعلى إظهار مشاعره الحقيقية دون قيد أو شرط وبلغة بسيطة حية معبرة ومهذبة.

أما قصة شرح الأبيات فيجب الاستغناء عنها لأن الشرح لا يكون

إلا لما هو غامض وغريب، فعندما نتحدث مع بعضنا لا يطلب أحدنا من الآخر شرح ما يقول إلا إذا كان لغزاً مبهماً. ولم يشرح الأقدمون أبياتهم الشعرية لبعضهم. وإن عملية شرح الأبيات ما هي إلا تأكيد على بعدنا عن مفردات ومصطلحات وتراكيب وصور الماضي، وما عليك إذا أردت أن تشرح أبيات قصيدة ـ حسب مفهومهم ـ إلا أن تستبدل كلماتها التي غالباً ما تكون حوشية غريبة وبعيدة عن الاستخدام، بكلمات مأخوذة من حقل شرح المفردات ـ الذي يلي القصيدة عادة ـ وبذلك نحافظ على لعنة الترادف. وفي حال الإصرار على ما يسمى بشرح الأبيات فإنه علينا أن نعلم الطالب التعبير عما فهمه من القصيدة، ومع ذلك فإن معظم طلابنا لا يعرفون بعد إنهاء دراسة المرحلة الجامعية أن يشرحوا أبيات الشعر كما يحلو للسادة المدرسين ولا يعرفون أن يكتبوا موضوع تعبير يحصل على العلامة التامة التي لا يعرفها إلا الله عزّ وجلّ وربما مدرس اللغة العربية.

الهوامش

(١) جمال الدين بن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب**، عام (٧٠٨ ـ ٧٦١هـ).

الخاتمة

بعد ذلك العرض وبعد ذلك الجهد فإنني أنتظر بعض الأسئلة الهامة من السادة القراء على اختلاف مستوياتهم وعلى اختلاف انطباعاتهم... فمن رافض ناكر إلى قابل خائف.. إلى مغرض جائر.. إلى مهاجم مقاتل.. إلى مقتنع مستنكر.. إلى منصف عادل، وأتوقع أن ينقسم القراء ـ بعد الاطلاع على أبحاث الكتاب ـ إلى ثلاث زمر:

الزمرة الأولى: وتشمل طلاب التحصيل العلمي العالي وكبار المثقفين ـ بشكل عام ـ وأظنهم سيؤيدون أبحاث الكتاب والأفكار المطروحة.

الزمرة الثانية: وتشمل أصحاب الاختصاص الذين سيقرون بوجود ثغرات وإشكاليات في النحو العربي بحاجة إلى حل واستدراك، وقد

قدر لي لقاء بعضهم ومناقشتهم، وهم برأيي من تشملهم بداية جواب السؤال الثاني في هذه الخاتمة وسيكونون عوناً هاماً لنا.

الزمرة الثالثة: وتشمل أصحاب الاختصاص الذين آمنوا بالوهم والخيال. أصحاب الجار والمجرور وتعليقه، وأصحاب الضمير الوهمي المقدر، وأصحاب التقدير الوهمي المقدر، هؤلاء أصبحت الحقيقة وهماً عندهم وسيرون أن كل ما قدمته ما هو إلا الوهم، ولكنهم قد يشتركون جميعاً بالقول: وماذا بعد؟

وسيطرحون ـ حسب رأينا ـ سؤالين هامين على مائدة البحث:
السؤال الأول: ما الغاية من هذا العمل؟
والسؤال الثاني: ما هو البديل بعد افتراض قبول العمل؟

فتحت عنوان **السؤال الأول** يكثر الهمز والغمز واللمز ويبدأ البحث في الأصول والفروع والحال والمال، وقد يصل إلى غرفة الزوجية وتهيأ التهم والارتباطات والعلاقات الخارجية وغير ذلك من الأمور التي أصبحت معروفة عند كل الناس. وإذا قلنا: ألم نتوصل عزيزي القارئ إلى غاية ذلك العمل من خلال قراءتك لما شرحناه وفصلناه؟ فتأتي الإجابة المتوقعة: نريد التحديد والدقة، وكما يقول إخواننا المصريون هات من الآخر، نريد الزبدة وصفوة القول.

لذلك فإن الإجابة المباشرة على ذلك السؤال هي: **الغاية من كل ما قدمته سيدي القارئ يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين:**

أولاً ــ القسم الأول: ويمثل الهدف القريب (المباشر) من هذا البحث والعمل ويتلخص بما يلي:

- رفض قواعد النحو في اللغة العربية اعتماداً على النقد والأسباب التي ذكرناها في كتابنا.

- التأسيس لقواعد جديدة في اللغة العربية ترتكز على الأسس العامة التالية:

أ - موقع ودور الكلمة في النظم لا اعتماداً على حركة أواخر الكلمات (الشكل).
ب - إعمال العقل والمنطق في التقعيد وقيام التوافق بين الدالات والمدلولات.
ج - تأثير الزمن وفاعلية الأدوات (الحروف) في القواعد.

- التأسيس لنشوء جيل عربي يتكلم لغة عربية واحدة دون ازدواجية بين العامية والفصحى. وهنا لا بد من الإشارة وبشكل صريح إلى وجوب عدم الخلط بين ما ندعو إليه وبين لغة القرآن الكريم، فالقرآن الكريم في لهجته وقراءته هو صيغة تعبدية لا مجال لنقاشها، وبالرغم من أني مسلم مؤمن بكتاب الله عزّ وجلّ إلا أنه لا يمكنني فرضه على العربي غير المسلم ليكون مرجعيته العربية المعتمدة.

ثانياً ـ القسم الثاني: ويمثل الهدف البعيد من هذا العمل ويتلخص بخلق أمة عربية متطورة لها بصمتها في العالم المعاصر لا بصمة أجدادها الغابرين، والأمر هنا دقيق جداً وحساس جداً ويحتاج إلى الإيضاح. فلكي تتغير الأمة يجب أن تكون لغة معرفتها ولغة ثقافتها ولغة اختراعاتها ولغة معيشتها ولغة محبتها ولغة تفاهمها هي لغة واحدة، وهو أمر هام جداً يفتقده الإنسان العربي في مختلف أرجاء وطننا، فنحن نتحدث فيما بيننا بما يسمونه العامية ونحب بالعامية

ونفكر بالعامية ونكره بالعامية ونشتاق بالعامية ولكننا نكتب رسائلنا بالفصحى ونخطب بالفصحى ونتعلم كيف نعبر عن حبنا بالفصحى. هذه الازدواجية خطيرة ولا يمكن من خلالها أن يتقدم الشعب العربي. إن رئيس مجلس الوزراء البريطاني يتكلم في مجلس اللوردات كما يتكلم مع ابنه وابنته وزوجته ويتكلم مع شعبه كما يتكلم مع إخوانه وأصدقائه المقربين، وهذا ما نريده، نريد أن نؤسس للغة يتحدثها المواطن مع نفسه ومع رئيسه ومع إخوانه في أية بقعة من بقاع الوطن العربي. وإني أرى أن الأمل ضئيل في جيلي وجيل من سبقني لتحقيق ذلك فالأمر قد انتهى عندنا، والرجاء سيعقد على الأجيال الناشئة التي أتوسم فيها الخير والعطاء.

بعد الإجابة على السؤال الأول ننتقل إلى الإجابة على **السؤال الثاني** وهو: **ما البديل لما قمت بنقضه؟!!**

وتأتي **الإجابة**: إن البديل قد أوضحت خطوطه العريضة في أبحاث الكتاب والدخول في تفاصيله يحتاج إلى عمل موسوعي ومؤسساتي كبير ولا تنتظر مني ـ عزيزي القارئ ـ وأنا شخص بمفردي أن أغير بجهد فردي قواعد لغة مر عليها أكثر من ألف عام: لقد وضعت الخطوط العريضة والمخطط العام وعلينا أن نعترف أولاً بوجود مشكلة في قواعد لغتنا، عندها يمكننا أن نبدأ معاً، وسأصبح آذاناً صاغية لآرائكم وأفكاركم وانتقاداتكم وتصويبكم فأنا قوي بكم وأنتم من وصفهم الله عز وجل بقوله: ﴿**من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا**﴾.

يدي بيدكم رجالاً ونساءً نتحاور.. نتفق أو نختلف.. تتوافق الآراء

أو تتباعد.. ولكن في النهاية نصل إلى ما فيه مصلحة الأمة والوطن. أما إذا كان الرأي أن قواعد النحو العربي المعتمدة حالياً سليمة وصحيحة، ونحن بحاجة لتعلمها وإتقانها والعيب فينا لا فيها، عندئذٍ وكسباً للوقت ـ أثمن ما نملك في الحياة ـ سيكون لكل منا طريقه وسأستمر بنهجي معتمداً على الله وعاملاً بقوله تعالى: ﴿**يا قومي أرأيتم إن كنتم على بينة من ربي ورزقني منه رزقاً حسناً وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب**﴾ (صدق الله العظيم).

تم بعونه تعالى

المراجع

١ ـ **القرآن الكريم**.

٢ ـ **اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان إماما المحدثين**، دار الباز للنشر والتوزيع.

٣ ـ **مغني اللبيب**، تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري.

٤ ـ **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري.

٥ ـ **النحو الواضح في قواعد اللغة العربية**، علي الجارم ومصطفى أمين.

٦ ـ **النحو العربي شواهده ومقدماته**، دكتور أحمد ماهر البقري.

٧ ـ **شرح ألفية بن مالك**، لابن الناظم ـ أبي عبد الله بن بدر الدين محمد.

٨ ـ **إعراب الكلمات والتراكيب المشكلة في الأساليب العربية**،

الدكتور شوقي المعري.
٩ ـ **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية**، د. ميشال زكريا.
١٠ ـ **قضايا نحوية وصرفية**، الدكتور ناصر حسين علي.
١١ ـ **نظرية النظم**، د. صالح بلعيد.
١٢ ـ **قواعد النحو والصرف والإملاء**، حياة علي الحسيني.
١٣ ـ **بيضة الديك**، يوسف الصيداوي.
١٤ ـ **المنجد في الإعراب والقواعد**، صالح ساسا.
١٥ ـ **كتب القواعد لصفوف المرحلة الإعدادية والثانوية في الجمهورية العربية السورية** عام (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠).
١٦ ـ *English Grammar in Use*, Raumond Murply.